



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف



UNIVERSITE CHADLI BENDJEDID EL TARF

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Faculte des sciences Economiques commerciales et Sciences de
gestion

السنة الجامعية: 2026/2025

الرقم التسلسلي:

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة الماستر

تحت عنوان:

تمويل عجز الميزانية في الجزائر - دراسة تحليلية 2000-2024-

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

تحت إشراف:

د. مختار عصماني

من إعداد :

خلود تواتي

مريم بومحرز

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024، من خلال رصد تطور بنية الإيرادات والنفقات العامة وتشخيص أسباب العجز الهيكلي المزمن، وتقييم الآليات المعتمدة لتمويله سواء التقليدية منها كصندوق ضبط الإيرادات والاقتراض الداخلي، أو غير التقليدية المتمثلة في الإصدار النقدي المباشر، والبحث في البدائل التمويلية المستدامة الكفيلة بتحقيق التوازن المالي بعيداً عن الارتكان بالريع النفطي، ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أبرزها أن الميزانية العامة في الجزائر تعاني من اختلال هيكلي مزمن ناتج عن الفجوة المتسعة بين النفقات المتزايدة باستمرار والإيرادات المرتقبة بتقلبات أسعار النفط، إذ انتقلت من مرحلة الفائض المالي خلال 2000-2009 إلى مرحلة العجز الهيكلي المتصاعد منذ 2010، كما تبين أن صندوق ضبط الإيرادات أدى دوراً استيعابياً محورياً في تمويل العجز حتى استنزافه الكامل سنة 2017، فيما كشف التمويل غير التقليدي المعتمد بين 2017 و2019 عن وجهين متناقضين إذ أسهم في سد فجوة التمويل الآني من جهة وأفرز آثاراً تضخمية رجعية تجلت في ارتفاع حاد لمعدلات التضخم في السنوات اللاحقة من جهة أخرى، فضلاً عن أن الإصلاحات الجبائية المتخذة لم تحدث بعد تحولاً هيكلياً حقيقياً في بنية الإيرادات.

الكلمات المفتاحية:

الميزانية العامة، تمويل العجز، النفقات العامة، الإيرادات العامة.

Résumé

Cette étude vise à analyser la réalité du déficit budgétaire public en Algérie sur la période 2000-2024, en suivant l'évolution de la structure des recettes et des dépenses publiques, en diagnostiquant les causes du déficit structurel chronique et en évaluant les mécanismes de financement mis en œuvre, qu'ils soient traditionnels (comme le Fonds de régulation des recettes et les emprunts intérieurs) ou non conventionnels (comme l'émission monétaire directe). Elle explore également des alternatives de financement durable pour atteindre l'équilibre budgétaire sans dépendre des recettes pétrolières.

Pour atteindre les objectifs de l'étude, nous avons adopté une approche descriptive et analytique.

L'étude a permis de tirer plusieurs conclusions, notamment que le budget public algérien souffre d'un déséquilibre structurel chronique résultant du creusement de l'écart entre des dépenses en constante augmentation et des recettes tributaires des fluctuations des prix du pétrole. L'Algérie est passée d'une période d'excédent budgétaire entre 2000 et 2009 à une période de déficit structurel croissant depuis 2010. L'étude a également révélé que le

Fonds de régulation des recettes a joué un rôle crucial dans l'absorption de ce déficit jusqu'à son épuisement total en 2017. Par ailleurs, le financement non conventionnel adopté entre 2017 et 2019 a mis en lumière deux aspects contradictoires : s'il a permis de combler temporairement le déficit de financement, il a aussi engendré des effets inflationnistes rétrogrades, se traduisant par une forte hausse des taux d'inflation les années suivantes.

Mots clefs :

budget général, financement du déficit, budget public, recettes publique

إِهْدَاء

الحمد لله عند البدء والختام والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله حققت الأمنيات و
بعونه تجاوزت الصعاب حتى وصلت إلى هذه المحطة من مسيرتي العلمية

إلى نفسي أولا

إلى تلك الفتاة التي خاضت معارك كثيرا في صمت و ثبات وتجاوزت محطات لم تكن سهلة وأمنت أن
لكل جهد ثمرة ولكل صبر جزاء يستحق الانتظار فبدأت بطموح وانتهت بنجاح.

إلى من لم يشبع قلبي من حضوره، ومن لم أروى من وجوده يوما، الفراغ الذي لم يملأه أحد بعد رحيله
إلى الأمنية التي غادرتني باكرا وبقي أثره حاضرا في كل نجاح أبي الغالي "عبد السلام" رحمه الله.

إلى من كانت دعواتها تسبق خطواتي إلى من رحلت في منتصف الطريق وتركتني أكمله وحدي إلى من
غيب الموت وجهها عن عيني ولم تغيب عن قلبي أُمي الغالية "زهية" رحمها الله.

لطالما تمنيت أن تقر أعينكما بهذا الإنجاز وأن أرى بريق الفخر في عينيكما أضع ثمرة نجاحي بين يديكما
لكن الأقدار سبقت الأمنيات فأنا اليوم أقف على عتبة النجاح أحمل الشوق إليكم أكثر مما أحمل الفرح
و لو كان هذا النجاح يمنح لمن يستحق لكان اسمكما على هاته الشهادة فأنا أهديكم هذه الثمرة سائلة
المولى أن تكون صدقة جارية عني لكما و أن يرحمكما ويجمعني بكما في مستقر رحمته.

إلى من كان صاحب القلب الاحن وخير السند إلى من رحل قبل أن أطوي صفحات البعد معه

وحالت بيننا الأيام فترك حكايات لم تكتمل أخي الغالي "عبد الرزاق" رحمه الله

إلى النجمة التي أضاءت دربي حين اشتدت عتمته إلى من منحتني القوة لأصمد وأواصل الطريق أختي

الغالية "نزيهة"

إلى من قيل فيه سنشد عضدك بأخيك أخي "عبد الكريم"

إلى عصفير العائلة "ميّار"، "أمير"، "رؤيم"، "رائفأويس"، "إلين"، "شاهين"

إلى من صدق فيه قول الشاعر كاد المعلم أن يكون رسولا فكان قدوة في أخلاقه وجمع بين العلم والعطاء
كان أبا قبل أن يكون أستاذا إلى من ترك في نفسي أثرا طيبا وذكرى لا تنسى أستاذي الغالي "بوعزة

علي" رحمه الله

إلى كل معلم وأستاذ رافق رحلتي التعليمية من أول حرف تعلمته إلى يوم تخرجي، أهدي هذا العمل تقديرا
لفضلكم وعطائكم، وأخص بالشكر أستاذي "نصيب العيد" الذي كان له أثر جميل في بدايات مسيرتي
الدراسية

إلى زميلتي العزيزة "تواقي خلود"، شريكة هذا الإنجاز ورفيقة الطريق، أهديك خالص شكري وامتناني على
تعاوننا وجهدنا المشترك و على الذكريات الجميلة التي ستبقى في القلب.

إلى رفقاء الدرب وأصدقائي، و إلى من سأفتقدهم و عشت معهم أجمل اللحظات، شكرا لكل لحظة
دعم ومساندة، ولكل ذكرى جميلة رافقت رحلتي الدراسية.

إلى صاحب الفضل بعد الله في توجيه هذا العمل وإثرائه بعلمه وخبرته، "عصماني مختار" أهدي هذا
الإنجاز المتواضع تقديرا لجهوده الكريمة ومساندته الدائمة.

إلى من جمعنا بهم مقاعد دراسة، وشاركونا رحلة العلم، وإلى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم
التسيير والعلوم التجارية

مريم بومحرز

إِهْدَاء

"بسم خالقي وميسر أموري وعصمت أمري لك كل الحمد و الامتنان"

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوا بالتسهيلات
لكني فعلتها ونلتها

أهدي هذا النجاح لنفسي أولا ثم إلى كل من سعى معي لإتمام هذه المسيرة

أهدي تخرجي إلى من أحمل اسمه بكل فخر **أبي الغالي فوزي** رحمه الله

إلى اليد الخفية التي دعمتني وأعطتني بلا مقابل **أمي فاطمة الزهراء** أطال الله في عمرها

إلى **ضلعي الثابت وأمان أيامي** أخواني الغاليات "شيماء"، "لينا"، "قدر"

لكل من كان عوننا وسندا في هذا الطريق

للأصدقاء الأوفياء ورفقاء السنين

"مروى" و "نور الهدى"

إلى من شاركتني السهر والتعب زميلتي وصديقتي **"مريم بومحرز"**

من لا يشكر الناس لا يشكر الله نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الدكتور المشرف **عصماني مختار**

خلود تواتي

شكر وعرفان

نحمد الله حمدا كثيرا ونشكره شكرا جزيلا، الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل ونسأله أن يجعله خالصا لوجهه الكريم

كما نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف

عصماني مختار

على قبوله الإشراف على هذه المذكرة، وعلى توجيهاته ونصائحه القيّمة ومتابعته المستمرة لنا طوال فترة إنجاز هذا العمل.

كما نتقدم بخالص الشكر إلى أساتذة لجنة المناقشة،

لتفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة وإثرائها بملاحظاتهم القيمة.

ولا يفوتنا أن نتوجه بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في مساعدتنا ودعمنا لتجاوز

الصعوبات والعقبات خلال فترة إعداد هذه المذكرة

وفي الأخير، نسأل الله التوفيق والسداد للجميع.

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
18	أنواع الميزانية العامة	الشكل رقم (01-1)
44	تطور نفقات الميزانية العامة في الجزائر 2000-2024	الشكل رقم (01-2)
48	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2024	الشكل رقم (02-2)
52	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2024	الشكل رقم (03-2)

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	
42	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2024	الجدول رقم (02)- (01)
46	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2024	الجدول رقم (2)- (02)
52	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2024	الجدول رقم (02)- (03)
55	مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2024	الجدول رقم (02)- (04)
65	تطور حجم التمويل غير التقليدي في الجزائر 2017-2019	الجدول رقم (2)- (05)
68	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة التمويل غير التقليدي	الجدول رقم (2)- (06)

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
I	ملخص
II	RUSUME
III	الإهداء
IV	شكر وعرفان
V	قائمة الأشكال
VI	قائمة الجداول
VII	فهرس المحتويات
[أ - ج]	مقدمة
39-7	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمالية العمومية وعجز الميزانية العامة في الجزائر
7	تمهيد
20-8	المبحث الأول: ماهية المالية العمومية
10-8	المطلب الأول: تعريف المالية العمومية وخصائصها
14-10	المطلب الثاني: مكونات المالية العمومية
20-14	المطلب الثالث: الميزانية العامة
30-21	المبحث الثاني: الإطار النظري لعجز الميزانية العامة وطرق تمويله
25-21	المطلب الأول: مفهوم عجز الميزانية العامة وأنواعها
27-25	المطلب الثاني: طرق تمويل عجز الميزانية العامة
30-27	المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لتمويل العجز في الميزانية العامة للدولة
39-31	المبحث الثالث: الميزانية العامة للدولة في التشريع الجزائري
31-30	المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة للدولة في التشريع الجزائري وخصائصها
32-31	المطلب الثاني: المبادئ الحديثة للميزانية العامة

38-32	المطلب الثالث: مراحل إعداد الميزانية العامة في الجزائر
39	خلاصة الفصل الأول
80-41	الفصل الثاني: واقع عجز الميزانية وآليات تمويله في الجزائر خلال الفترة 2000-2024
41	تمهيد
53-42	المبحث الأول: تطور بنية الميزانية العامة في الجزائر 2000-2024
45-42	المطلب الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2024
49-46	المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2024
53-50	المطلب الثالث: تطور عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2024
69-53	المبحث الثاني: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر 2000-2024
58-53	المطلب الأول: دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية 2000-2017
63-59	المطلب الثاني: ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في تمويل عجز الميزانية
69-64	المطلب الثالث: مساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر
79-70	المبحث الثالث: البدائل المستدامة لعلاج عجز الميزانية العامة في الجزائر
74-68	المطلب الأول: الصكوك الإسلامية
76-74	المطلب الثاني: تفعيل دور السوق المالية
79-76	المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي
80	خلاصة الفصل الثاني
84-82	الخاتمة
92-86	قائمة المراجع

مقدمة

مقدمة

تعد الميزانية العامة للدولة الأداة المالية الأكثر تعبيرا عن توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومات، إذ تجسد الإطار القانوني والمحاسبي الذي تحدد في ضوءه مستويات الإنفاق العام ومصادر تمويله على مدار السنة المالية. غير أن هذا الإطار يتعرض للاختلال حين تتخطى النفقات العامة سقف الإيرادات المتاحة، فينشأ عن ذلك ما يعرف بعجز الميزانية العامة، الذي بات يشكل من أبرز التحديات الهيكلية التي تواجهها الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، نظراً لاتساع نطاق تداعياته وعمق أثره على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتحدد درجة خطورة هذا العجز في جوهرها بطبيعة الآليات المعتمدة في تمويله، ذلك أن أسبابه لا تنبثق من إفراز عامل منفرد، بل تشابك في تكوينها وتراكب منظومة من الضغوط الاقتصادية والهيكلية المتداخلة.

وفي سياق الدول النفطية عموماً والجزائر على وجه الخصوص، يتشابك عجز الميزانية تشابكاً عضوياً مع منظومة المتغيرات النفطية، من مستويات الإنتاج ومعطيات العرض والطلب العالميين، وصولاً إلى التقلبات الحادة التي تشهدها أسواق الطاقة الدولية. وفي ظل هذه المعطيات، يبقى استقرار الاقتصاد الوطني والحفاظ على المديونية العمومية في حدودها الآمنة رهينين بصمود حجم الإيرادات الجبائية البترولية وقدرتها على تغطية الأعباء العامة المتصاعدة.

ويشكل هذا العجز في حقيقته اختلالاً مالياً جوهرياً تتكشف تداعياته على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية من نمو وتشغيل واستقرار في المستوى العام للأسعار، وقد أفضى تراجع عائدات النفط منذ منتصف العقد الثاني من هذا القرن إلى تحويل ظاهرة عجز الميزانية في الجزائر من حالة ظرفية طارئة إلى إشكالية هيكلية مزمنة، مما استدعى إعادة النظر في منظومة تمويل الإنفاق العام وتكثيف البحث عن آليات بديلة قادرة على إعادة التوازن المستدام بين الإيرادات والنفقات.

إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي:

ما هي آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر؟

من الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- 1- ما هي طبيعة التطور الهيكلي لبنية الميزانية العامة في الجزائر (النفقات والإيرادات) خلال الفترة (2000-2024) ؟
 - 2- ما هي كفاءة وحدود آليات التمويل التي اتبعتها الجزائر لتغطية عجز الميزانية العامة، بدءا من صندوق ضبط الإيرادات وصولا إلى آلية التمويل غير التقليدي؟
- فرضيات الدراسة:**

يمكن الإجابة على الإشكالية والأسئلة الفرعية لصياغة الفرضيات التالية:

- 1- يعود العجز المزمن في الميزانية العامة للجزائر إلى فجوة هيكلية ناجمة عن التوسع المستمر في النفقات العامة في مقابل إيرادات متذبذبة مرتبطة بنيويا بتقلبات أسعار المحروقات، مما يجعله اختلالا هيكليا عميقا لا تكفي الطفرات النفطية وحدها معالجته.
- 2- على الرغم من نجاح صندوق ضبط الإيرادات في امتصاص صدمات العجز خلال فترات الطفرة النفطية، فإن استنزاف مدخراته دفع الدولة إلى اللجوء إلى التمويل غير التقليدي كحل اضطراري، غير أن تداعياته التضخمية أجبرت السلطات على وقفه، مما كشف عن محدودية الآليات التمويلية المتاحة وضرورة البحث عن بدائل مستدامة.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من راهنية موضوع عجز الميزانية العامة بوصفه أحد أبرز التحديات الهيكلية التي تواجهها المالية العامة الجزائرية إذ تقدم تحليلا مقارنا لآليات التمويل المعتمدة عبر حقبة زمنية شهدت تحولات مالية جوهرية وصدمات نفطية متعاقبة، مما يجعل نتائجها أداة مفيدة لصانع القرار في تقييم السياسات المالية المتبعة واستشراف بدائل تمويلية أكثر استدامة في مرحلة الإصلاح المالي الراهنة.

أهداف الدراسة:

- التعرف على المفاهيم الأساسية للمالية العامة
- تسليط الضوء على الآليات التي قامت بها الجزائر لتمويل عجز الميزانية خلال الفترة 2000-2024
- إبراز دور صندوق ضبط الموارد كأداة في تمويل عجز الميزانية

أسباب اختار الموضوع:

- عجز الميزانية أكثر مشكل تعاني منه الجزائر
- معرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى العجز في الميزانية العامة

منهجية الدراسة:

للإجابة عن إشكالية الدراسة واستيفاء متطلباتها التحليلية، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي

الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات السابقة المتعلقة بالموضوع فبعد البحث تبين وجود العديد من البحوث التي تقترب في الغايات وموضوع البحث

- 1- عباد زينة " عجز الميزانية العامة للدولة وسبل علاجها دراسة تطبيقية لحالة الجزائر خلال (2000-2017)" تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أسباب عجز الميزانية العامة للدولة و دراسة إمكانية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية كحل لعجز ميزانية الدولة و محاولة إيجاد آليات جديدة لعلاج العجز في الميزانية العامة، وتوصلت هذه الدراسة إلى إن اعتماد الجزائر على الربيع البترولي بدرجة كبيرة لمدة عقد من الزمن كان له الأثر السلبي على ميزانية الجزائر، إذ ونتيجة ارتفاع أسعار النفط العالمية لسنوات عديدة ومساهمته الفعالة في رفع إيرادات الجباية النفطية وبالتالي دعم الميزانية العامة جعل الجزائر تدخل في نوع من الإشكالية أي الاعتماد على مورد واحد وإهمال صناعات وموارد أخرى أكثر أهمية ونجاعة من شأنها أن تمول الميزانية العامة بشكل جيد في حال ما إذا استغلت بالشكل الصحيح،
- وأن الجزائر تفتقر إلى تبني إستراتيجية واضحة في تسيير الإنفاق العام بالشكل الذي يضمن لها ترشيد لنفقاتها المتزايدة والتي فاقت نسبة الإيرادات العامة

- 2- بوفغور خديجة " تقييم بدائل تمويل عجز الميزانية العامة للدولة دراسة تحليلية مقارنة" تهدف هذه الدراسة إلى إبراز طبيعة العجز في الميزانية العامة في الجزائر من خلال تحليل أسبابه ومحدداته، إبراز مختلف البدائل التمويلية المعتمدة في الجزائر لعجز الميزانية العامة للدولة

والسياسات المرافقة لها في ظل انهيار أسعار النفط منتصف 2014 وتوصلت هذه الدراسة إلى :

- تعدد أساليب تمويل عجز الميزانية العامة للدولة بين التقليد والحديث منها المالية والنقدية
 - تعدد الصكوك من بين أهم الأساليب التمويلية لعجز الميزانية العامة للدولة من خلال تمويل المشروعات المدرجة في الميزانية بموارد مالية من الأشخاص الطبيعيين والتمويليين
 - 3- صيفور الهاشمي " آلية تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020
- هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن الأسباب الحقيقية لعجز الموازنة العامة في الجزائر والتعرف على أهم السياسات التي قامت بها الجزائر في معالجة عجز الموازنة العامة للفترة 2000-2020 وتوصلت هذه الدراسة إلى:

- عجز الموازنة العامة للدولة هو عبارة عن الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة كنتيجة لزيادة حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات العامة، أي أنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة
- اللجوء على استحداث آليات إقراض جديدة للخبزينة العمومية لا يعتبر حل، بل الحل يكون في استحداث موارد مالية حقيقية
- سياسة التمويل غير التقليدي لا تتناسب مع خصوصية الاقتصاد الجزائري باعتباره اقتصاد ريعي يعتمد بصفة كبيرة على إيرادات قطاع المحروقات في وضع الموازنة العامة وتحديد أوجه الإنفاق الحكومي
- 4- بنة محجوبة وبوعلام مخطارية " تمويل عجز الميزانية العمومية: تحليل واقع عجز الميزانية العمومية بالجزائر خلال الفترة 2000-2022" تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الأسباب الحقيقية لعجز الميزانية العامة في الجزائر و التعرف على أهم السياسات التي قامت بها الجزائر في معالجة عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 وتوصلت هذه الدراسة إلى:

- زيادة حجم النفقات العامة خاصة فيما يتعلق بالتسيير والرواتب، تساهم في تفاقم عجز الميزانية العامة في الجزائر

- تذبذب الإيرادات العامة بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط يجعل من الصعب التنبؤ بالإيرادات، مما يزيد التحديات المالية
- استخدام صندوق ضبط الإيرادات والإصدار النقدي كآليتين لتمويل العجز يمثل حلا مؤقتا ولكنه يحمل مخاطر مالية واقتصادية في المستقبل
- يجب على الحكومة الجزائرية اتخاذ إجراءات مستدامة لتنويع مصادر الدخل وتحسين بيئة الاستثمار لضمان الاستقرار المالي على المدى الطويل

هيكل الدراسة:

انتظمت هذه الدراسة في فصلين رئيسيين: يعنى الفصل الأول بالإطار المفاهيمي والنظري، ويتوزع على ثلاثة مباحث، يتناول الأول ماهية المالية العمومية وأسسها النظرية، ويستعرض الثاني الإطار التحليلي لعجز الميزانية العامة وطرق تمويله في الأدبيات الاقتصادية، ويخصص الثالث للنظام الميزانياتي الجزائري في ضوء التشريع النافذ، أما الفصل الثاني فيقارب الجانب التطبيقي من خلال ثلاثة مباحث، يحلل الأول تطور بنية الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2024، فيما يقيم الثاني كفاءة وحدود الآليات التمويلية المعتمدة من صندوق ضبط الإيرادات إلى التمويل غير التقليدي، ويستشرف الثالث البدائل التمويلية المستدامة الكفيلة بتحقيق التوازن الميزانياتي في الأفق المتوسط والبعيد. وتختتم الدراسة بخاتمة عامة تستعرض أبرز النتائج وتقدم جملة من التوصيات العلمية والعملية.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمالية

العمومية وعجز الميزانية العامة في الجزائر

تمهيد:

تمثل المالية العمومية الوجه الحقيقي لأي دولة إذ تكشف عن أولوياتها وتوجهاتها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي لتنظيم التدفقات المالية المتمثلة في الإيرادات والنفقات قصد تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي وفي ظل التحولات الهيكلية التي يشهدها الاقتصاد العالمي انتقل مفهوم المالية العامة من الدور "الحيادي" التقليدي إلى الدور "التدخلية" النشط ، مما يجعل الميزانية العامة للدولة هي المحور الأساسي الذي تبنى عليه سياسات الاستقرار والنمو، إلا أن الفجوة الزمنية بين حجم الإنفاق العام المتزايد وبين الموارد المالية المتاحة تؤدي غالبا إلى ظهور ما يعرف بعجز الميزانية العامة وهو اختلال مالي يعبر عن عدم كفاية الإيرادات العادية لتغطية الأعباء العامة .

سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المالية العمومية

المبحث الثاني: الإطار النظري لعجز الميزانية العامة وطرق تمويلها

المبحث الثالث: الميزانية العامة للدولة في التشريع الجزائري

المبحث الأول: ماهية المالية العمومية

تعد المالية العمومية الأداة الإستراتيجية التي تجسد توجهات الدولة من خلال إدارة النفقات والإيرادات ضمن إطار قانوني منظم يهدف إلى تحقيق التوازن الكلي.

المطلب الأول: تعريف المالية العمومية وخصائصها

تعتبر المالية العمومية فرعاً من فروع العلوم الاقتصادية تدرس النشاط المالي للدولة من خلال تحليل كيفية تحصيل الإيرادات العامة وتوجيه النفقات.

الفرع الأول: تعريف المالية العمومية

كانت المالية العامة تعرف قديماً بأنها "العلم الذي يختص بالبحث في نفقات الدولة وإيراداتها، وبعبارة أخرى كانت تركز على التحليل الوظيفي لكيفية تدبير الدولة للوسائل المالية اللازمة لتغطية حاجاتها العامة ودون التدخل في النشاط الاقتصادي"¹.

كما عرفت أيضاً في معناها الحديث "أصبحت دراسة لاقتصاديات القطاع العام ولم تعد المالية مجرد أرقام، بل أصبحت العلم الذي يبحث في نشاط الدولة عند استخدامها لأدواتها المالية (إيراداً وإنفاقاً) كأداة توجيهية بهدف التأثير في البنية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التوازن المالي العام، بما يخدم تطلعات المجتمع وأهدافه"².

من خلال التعريفين نستنتج أن المالية العمومية بأنها: "مجموع الاعتمادات المالية المخصصة للنفقات العامة والإيرادات المحصلة من قبل الدولة، والتي يتم رصدتها وتحليل مؤشراتهما من خلال التقارير المالية الرسمية الصادرة عن الوزارة المالية".

الفرع الثاني: خصائص المالية العمومية

تختلف خصائص المالية العمومية بين الدول المتقدمة والدول النامية يمكن إبرازها في ما يلي :

¹ سعيدي خديجة، محاضرات في مقياس المالية العمومية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، -جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، السنة الجامعية 2023-2024، ص 12.

² المرجع نفسه، ص 12.

1- في الدول المتقدمة:

بعد أزمة الكساد 1929 لم تعد الدول تهتم بتحديد الأعباء العامة وتوزيعها على الأفراد ، بل تبحث بالإضافة إلى ذلك عن طريق استخدام هذا العبء المالي ، وتميز المالية العمومية في الدول المتقدمة بما يلي¹ :

— أصبح الهدف هو تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي وليس التوازن المحاسبي فقط بين الإيرادات والنفقات؛

— النفقات العامة والإيرادات العامة هي جزء من الكميات الاقتصادية الكلية، تستخدمها الدولة للتدخل والمساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛

— يمكن للدولة الأخذ بالميزانية العامة لمعالجة التقلبات الاقتصادية، من خلال تخصيص فائض الإيرادات المحقق في سنوات الازدهار والانتعاش لتغطية العجز في سنوات الانكماش الاقتصادي .

2- في الدول النامية:

تتميز المالية العمومية في الدول النامية بجملة من الخصائص يمكن إيجازها في ما يلي²:

— محدودية حجم الموازنة العامة مقابل موازنات الدول المتقدمة، وذلك لضعف وقلة مصادر الإيرادات، مما يحد من القدرة على التوسع في الإنفاق الحكومي؛

— استمرارية العجز في الموازنة العامة والنتاج عن عدة عوامل أبرزها سوء إدارة المال العام وضعف الرقابة على المصروفات، بالإضافة على الاعتماد المفرط على الاقتراض الخارجي وما يترتب عليه من التزامات بتسديد أقساط الديون وفوائدها؛

— توجيه النفقات العامة نحو المجالات الحيوية والأساسية مثل: بناء وصيانة الطرق، إنشاء السدود، قطاعات التعليم والصحة والإسكان؛

— انخفاض نسبة الحصيلة الضريبية التي لا تتجاوز 18% من المواطنين الأمريكيين، في حين أدخلتهذه النسبة في الدول المتقدمة إلى 35%؛

¹ سعيد خديجة، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² المرجع نفسه، ص 14.

— تغيب جهاز إداري فعال يؤدي إلى عرقلة تطبيق القوانين الجبائية، بالإضافة إلى ضعف الوعي لدى الأشخاص.

المطلب الثاني: مكونات المالية العمومية

تتكون بنية المالية العمومية على عنصرين أساسيين هما النفقات العامة والإيرادات العامة.

الفرع الأول: النفقات العمومية

أولاً: تعريفها

تعدد تعريفات كتاب المالية العامة للنفقة العمومية، لكنها تصب جميعاً في نفس المعنى.

تعرف النفقة العمومية بأنها: "المبالغ المالية التي تنفقها الجهات العامة (الحكومة والجماعات المحلية) من أجل تحقيق أهدافها وأداء مهامها".¹

كما يعرفها الفكر الحديث بأنها: "مبلغ مالي تنفقه إحدى هيئات القانون العام بهدف تقديم خدمة تعود بالنفع على المجتمع أو تلبية احتياجاته العامة".²

نستنتج من التعريفين أن النفقات العمومية تعرف بأنها: "تلك المبالغ التي تنفقها الجهات العامة سواء على المستوى المركزي أو المحلي، بهدف التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية وتوجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأولوية وصولاً إلى تحقيق أفضل عائد اجتماعي ممكن .

1- خصائص النفقات العامة

تتميز النفقات العامة بثلاثة عناصر رئيسية يجب أن تتوفر في النفقة حتى يتم القول عنها أنها نفقة عامة وهذه العناصر تتمثل في:

¹شارك رابح وشراك زبير، النفقات العمومية، مجلة الميدان، للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الخلفة، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 188.

²المرجع نفسه، ص 188.

أ. **النفقة العامة مبلغ نقدي:** يذهب كثير من الباحثين إلى أن الإنفاق الحكومي غير النقدي كان ظاهرة مرتبطة بمرحلة تاريخية سابقة ، تجاوزها التطور في الفكر الاجتماعي والإنساني، وبالتوازي مع تطور النشاط الاقتصادي ونمو مؤسسات الدولة وتزايد حاجات الأفراد ، باتت النفقة تصرف في صورة نقدية عوضا عن الشكل العيني ، وذلك لما توفره النفقات النقدية من يسر في العمل الرقابي للسلطة، في مقابل ما ينطوي عليه الشكل العيني من تعقيدات وعقبات .

ب. **صدور النفقة عن الدولة أو إحدى تنظيماتها:** يشترط لاعتبار النفقة عامة أن يكون الأمر بها شخصا معنويا عاما، إذ تمثل الطبيعة القانونية للجهة المنفقة ركيزة أساسية في تحديد طابع النفقة ، عاما كان أم خاصا، والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك الكيان الذي تحكمه قواعد القانون العام في علاقاته بسائر الأشخاص الطبيعيين والمعنويين ، وقد اعتمد الفكر المالي في تحديد هذا الإنفاق على معيارين وهما المعيار القانوني والمعيار الوظيفي¹.

ت. **أن يستهدف الإنفاق تحقيق منفعة عامة:** يمثل هذا العنصر تنمة لازمة للعنصرين السابقين ، إذ بدونه لا ترقى النفقة إلى مرتبة النفقة العامة حتى وإن صدرت عن أحد أشخاص القانون العام ، والغاية من النفقة العامة هي خدمة المجتمع وتحقيق مصالحه ، وقد سعى المفكرون الاقتصاديون إلى وضع معيار يمكن من قياس المنفعة العامة ، غير أن جهودهم لم تفض إلى ضابط دقيق في هذا الشأن ، فترك الأمر للسلطات السياسية والتشريعية في الدول ذات الأنظمة البرلمانية التي باتت تملك الكلمة الفصل في تقدير هذه المنفعة².

ث. الفرع الثاني: الإيرادات العمومية:

تعتبر الإيرادات العامة الركن الثاني الذي تقوم عليه الميزانية العامة، فهي تمثل الموارد المالية التي تسعى الدولة لتحقيقها.

¹ يوسف جلال، تصنيف وتوزيع النفقات العامة في الجزائر، دراسة مقارنة بين النظام الميزانياتي السابق المقرر بالقانون 84-17 والإصلاح الميزانياتي المقرر بالقانون العضوي 12-15 ، مجلة الفكر القانوني السياسي ، المجلد 07 ، العدد 02 ، جامعة الشلف، الجزائر 2023، ص269.

² المرجع نفسه، ص269.

أولاً: تعريفها:

تعرف الإيرادات بأنها: "المورد الأساسي للدولة وتشمل مجموع المداخيل التي تجنيها من شتى مصادرها وتتخذ في الغالب شكلا نقديا من أجل تغطية الإنفاق العام"¹.

وتعرف أيضا بأنها: "إجمالي الموارد المالية التي تجنيها الدولة بهدف الإنفاق على مرافقها العامة ومشروعاتها ووضع سياستها المالية موضع التنفيذ"².

نستنتج من التعريفين أن الإيرادات العامة تعرف بأنها: "تلك التدفقات المالية النقدية التي تدخل في الخزينة العمومية للدولة خلال دورة ميزانية محددة والناجمة عن ممارسة الدولة لسلطانها السيادية ويمكن تقسيم الإيرادات العامة إلى :

- إيرادات أملاك الدولة.

- الضرائب.

- الرسوم.

- القروض العامة.

1- إيرادات أملاك الدولة : (هو ما يعرف أيضا بدخل الدومين).

أ. إيرادات الدومين العقاري : وتشمل إيرادات الأراضي الزراعية المملوكة للدولة، الغابات، المناجم، البحيرات، ... إلخ.

ب. إيرادات الدومين التجاري والصناعي: ونقصد بها المشروعات الصناعية والتجارية التي تتولاها الدولة وهذه المشروعات هي التي تشكل القطاع العام.

¹ العقون عبد الجبار وحفافي سمير، أثر الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2022)، مجلة دراسات وأبحاث (المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية)، جامعة الجلفة، المجلد 16، العدد 04، جويلية 2024، ص166

² يوسف جلاي، مرجع سبق ذكره، ص 167

ت. إيرادات الدومين المالي: يشمل الدومين المالي ما تمتلكه الدولة من أوراق مالية كالأسهم والسندات، فضلا ما تستحقه من فوائد القروض وسائر العوائد المالية الأخرى، ويطلق على هذا النوع من الدومين أيضا بـ محفظة الدولة أي ما تمتلكه من أوراق مالية ونقدية وما تحققه من أرباح وفوائد.¹

2- الضرائب :

تعرف الضرائب بأنها مورد مالي عام تقتطعه الدولة إلزاميا من الأفراد بهدف توظيفه في تحقيق الأهداف العامة للمجتمع.²

وتنقسم الضرائب إلى ضرائب مباشرة وغير مباشرة، وهذا التقسيم للضرائب هو أهم تقسيمات الضرائب على الإطلاق.

أ. الضرائب المباشرة : هي تلك الضرائب التي يتحمل عبئها في النهاية من يقوم بتوريدها للخزينة العامة، ومن أمثلة الضرائب المباشرة :

- الضرائب على الدخل.
- ضرائب الأرباح التجارية والصناعية.
- الضريبة العقارية.

ب. الضرائب غير المباشرة: هي تلك الضريبة التي يستطيع الذي يقوم بتوريدها للخزينة نقل عبئها إلى غيره فيكون بمثابة الوسيط، فهي مدمجة في الأسعار التي يدفعها المستهلكون والدخل الذي يحصل عليه المنتجون والسلع والخدمات.

3- الرسوم :

تعد الرسوم موارد مالية تحصلها الدولة من الأفراد في مقابل ما تقدمه لهم من خدمات ذات طابع خاص، تنفرد بتقديمها كالرسوم القضائية ورسوم تسجيل المركبات ورسوم التعليم، وتتميز الرسوم عن غيرها بـ الجبر و الخدمة الخاصة.³

من هذا التعريف المتقدم للرسم، يتضح أنه يتميز بثلاث خصائص هامة تحدد طبيعته على النحو التالي :

- الصفة النقدية للرسم.

¹ شرون عز الدين، محاضرات المالية العامة، مطبوعة بيداغوجية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، ص33.

² حسين مصطفى، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص190.

³ المرجع نفسه، ص190.

- عنصر المقابل (المنفعة الخاصة) في دفع الرسوم.
- تحقيق النفع العام إلى جانب النفع الخاص.

فيما مضى كان للرسوم دور كبير في المالية العامة يجعلها أكثر موارد الدولة إنتاجا بعد إيرادات الدومين، ويرجع ذلك إلى سهولة فرضها إذ لم تكن هناك في ذلك الوقت حاجة للحصول على موافقة النواب المكلفين بها. غير أن التطور الذي حدث في المالية العامة أدى إلى تغيير مفهوم قيام الدولة بالتدخل لتحقيق الصالح العام، فأصبحت تؤدي دورها بناء على مسؤولياتها عن إشباع الحاجات العامة في مختلف المجالات، دون أن يقتصر هذا الدور بفرض رسوم على خدمات الدولة، ومن ثم تناقصت أهمية الرسوم كمورد مالي في مالية الدول الحديثة، ولذلك فقد اتجهت الدول إلى الحد منها أو تحويلها إلى ضرائب برفع سعرها.

4- القروض العامة :

يعرف القرض العام بأنه: "المبالغ المالية التي تحصل عليها الدولة من جهات خارجية على أن تلتزم بردها عند حلول أجل استحقاقها مع سداد الفوائد المترتبة عليها طوال مدة القرض وفق الشروط المتفق عليها"¹. وتلجأ الدولة إلى الاقتراض في حالة عدم كفاية إيراداتها العامة الجارية (الضرائب، الرسوم وإيرادات ممتلكات الدولة) لتغطية نفقاتها العامة، وتعتبر القروض العامة في الوقت الحاضر أحد مصادر الإيرادات العامة تلجأ إليها الدول بصفة مستمرة لتغطية جزء من نفقاتها العامة.

المطلب الثالث: الميزانية العامة

تعتبر الميزانية مرآة عاكسة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة وتقوم على مجموعة من المبادئ.

الفرع الأول: تعريف الميزانية العامة

تعرف الميزانية بأنها: "وثيقة مالية تتضمن تقديرا مسبقا لإيرادات الدولة ونفقاتها خلال فترة ومدة محددة تمتد في الغالب لسنة كاملة وتستلزم مصادقة السلطة التشريعية عليها وتعد من أبرز أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الحكومة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية"²

¹ شرون عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص72.

² المرجع نفسه، ص87.

وتعرف أيضا بأنها: "تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة سنة مالية مقبلة، ويصدر سنويا قانون يربطها وذلك بعد أن ينتهي المجلس التشريعي من اعتماد مشروعها الذي تقدمه الحكومة". ويمكن أن نستخلص من هذين التعريفين أن:

— الميزانية العامة هي وثيقة تقديرية وليست قطعية، أي أنها تتضمن توقعات مستقبلية للنفقات والإيرادات وليس أرقاما نهائية؛

— تغطي الميزانية مدة زمنية محددة وتكون في الغالب سنة واحدة (السنة المالية المقبلة)؛

— الميزانية تشمل جانبين متلازمين لا ينفصلان النفقات العامة من جهة والإيرادات العامة من جهة أخرى؛

— إعداد الميزانية أداة رقابية وتشريعية في آن واحد فهي تخضع الإنفاق الحكومي لرقابة السلطة التشريعية.

الفرع الثاني: مبادئ الميزانية العامة

تستند الميزانية العامة للدولة على مجموعة من المبادئ وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

أولا: وحدة الميزانية

يقصد بذلك أن توضع ميزانية واحدة تشمل جميع نفقات الدولة وإيراداتها المتوقعة للسنة المقبلة، كما تسمح بالاطلاع على حقيقة المركز المالي للدولة، وذلك بمقارنة مجموع النفقات بمجموع الإيرادات، والسلطة التشريعية من مباشرة سلطتها الكاملة في الرقابة على المالية العامة¹.

بالرغم من أهمية الاعتبارات التي تقوم عليها قاعدة وحدة الميزانية إلا أن الفكر والواقع الماليين أديا إلى الخروج على تلك القاعدة في شكل تعدد الميزانيات².

¹ مكي أحمد، المالية العامة للدولة، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس و السنة الثانية ماستر في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2021-2022، ص 91.

² د. غنية الجوزي، محاضرات في المالية العامة، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2021، ص 92.

1- **الميزانيات غير العادية:** ويقصد بها تلك الميزانيات التي توضع لأغراض وقتية أو استثنائية، ومن أجل تبيان حقيقة المركز المالي للدولة يستلزم أن تخصص ميزانية منفصلة للنفقات العادية.

2- **الميزانيات الملحققة:** يقصد بها الميزانية المنفصلة عن ميزانية الدولة والتي تشمل مصروفات وإيرادات بعض المرافق العامة (التي تتمتع باستقلال مالي ولكنها لم تمنح الشخصية الاعتبارية) القائمة بنشاط صناعي أو تجاري التي يستدعي حسن سيرها أن تخصص لها ميزانية مستقلة.

ويتربط على اعتبار الميزانية الخاصة بإحدى المصالح العمومية ميزانية ملحققة النتائج الآتية¹:

- تسري على الميزانيات الملحققة جميع الأحكام والقواعد المقررة بالنسبة للميزانية العامة للدولة.
- يظهر رصيد الميزانيات الملحققة سواء كان رصيدا دائما أو مدينا في الميزانية العامة للدولة.

3- **الميزانيات المستقلة:** يقصد بها ميزانيات المرافق العامة (ميزانيات المشروعات العامة) المتمتعة بالشخصية الاعتبارية المستقلة عن شخصية الدولة والتي يطلق عليها حينئذ بالمؤسسة العامة. وتظهر مظاهر الاستقلال بالنسبة لهذا النوع من المصالح العامة أن تصبح لها نفقة مالية مستقلة عن الدولة، كما لا تخضع ميزانياتها للقواعد العامة المتعلقة بميزانية الدولة.

4- **الحسابات الخاصة للخزانة:** وهي حسابات مستقلة عن ميزانية الدولة ويطلق عليها أحيانا ميزانية لدولة، ويطلق عليها أحيانا ميزانية النفقات القابلة للتحصيل، وهي نفقات غير نهائية، لذا توضع على أنها سترد ولدى ردها لا يقيد إيرادا فعليا².

ثانيا: مبدأ عمومية الميزانية

أي تشمل الميزانية على كافة الإيرادات وكافة المصروفات دون إجراء أية مقايضة ويرتبط بمبدأ عمومية الميزانية مبدأ آخران يستهدفان نفس الغاية هما:

الأول: قاعدة عدم تخصيص الإيرادات، ونعني بها عدم تخصيص إيراد معين لمصلحة معينة، بل تجمع كل الإيرادات (دون تخصيص) في قائمة واحدة تقابلها قائمة المصروفات التي تدرج بها كل النفقات.

والثاني: قاعدة تخصيص الإعتمادات وهي الأكثر أهمية فإنه يراد بها أن اعتماد المجالس النيابية لنفقات لا يجوز أن يكون إجماليا بل يجب أن يخصص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق العام، وهو الأمر الذي يتيح لهذا المجلس

¹ د. الجوزي غنية، مرجع سبق ذكره، ص 92

² المرجع نفسه، ص 93

مراقبة الإنفاق الحكومي في تفصيلاته ويجعل السلطة التنفيذية مقيدة في الإنفاق في الأوجه المختلفة بحدود المبالغ التي اعتمدها المجالس.¹

ثالثا: مبدأ سنوية الميزانية

يقوم هذا المبدأ على أساس تكرار النفقات والإيرادات بصورة دورية منتظمة تمتد عادة لسنة واحدة، مما يتيح للسلطة التشريعية ممارسة رقابتها على أعمال السلطة التنفيذية بشكل منتظم ومتجدد كل عام، وقد جاء اختيار السنة فترة زمنية قياسية لضمان الحصول على بيانات تقديرية دقيقة النفقات والإيرادات، إذ يصعب إجراء تقديرات موثوقة لفترات أطول، نظرا لما يطرأ من تغيرات في أسعار السلع والخدمات والأجور، وكذلك لاحتمال حدوث تغيرات اقتصادية متأثرة بالعوامل الداخلية والخارجية.²

رابعا: مبدأ التوازن

يقصد بهذا المبدأ أن تتعادل إجمالي الإيرادات العامة مع إجمالي النفقات العامة، فإن اختلف هذا التعادل أصبحت الميزانية محلة بمبدأ التوازن، وفي حال تجاوزت النفقات العامة الإيرادات العامة وهذا يدل على وجود عجز في الميزانية العامة.³

¹ د. هاجر دليمي، الميزانية العامة في ميزان الحوكمة الجيدة، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 05، أكتوبر 2017، ص 167

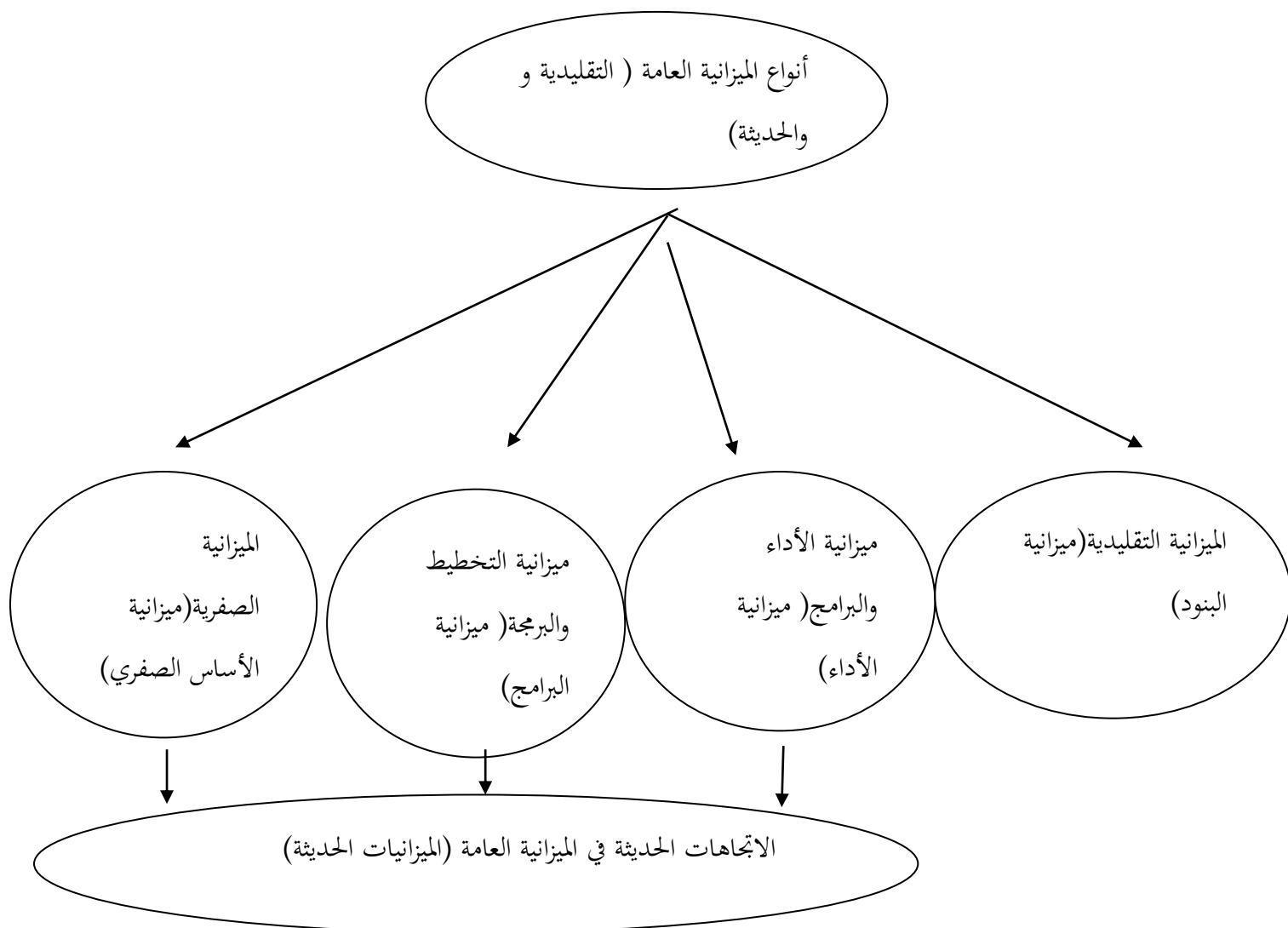
² مكّي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 91.

³ حمدي محمد، تشخيص الميزانية العامة للدولة ومكانتها في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2023، ص 528.

الفرع الثالث: أنواع الميزانية العامة

تشتمل الميزانية العامة للدولة على عدة أنواع وهي الميزانية التقليدية (ميزانية البنوك)، ميزانية الأداء والبرامج، ميزانية التخطيط والبرمجة (ميزانية البرامج) والميزانية الصفرية (ميزانية الأداء الصفري) ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (1-01): أنواع الميزانية العامة



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات (مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، رسالة ماجستير في تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2010-2011، ص31.

من خلال الشكل رقم (1-01) أن للميزانية العامة أنواع تتمثل في:

1- الميزانية التقليدية

الميزانية التقليدية هي: "الميزانية التي يتم بموجبها تحديد النفقات العامة للدولة واللازمة لقيامها بالمرافق العامة التي تؤدي الحاجات العامة، وتحديد الإيرادات التي ينبغي تحصيلها لتغطية النفقات، بحيث يتاح من خلال هذه الميزانية للسلطة التشريعية الرقابة على النشاط المالي للدولة، بامتلاك البرلمان حق اعتمادها سنويا، كما أنه يقوم بممارسة دوره الرقابي على تحصيل الإيرادات العامة، والتصرف بها من خلال مطابقة إنفاقها على الأوجه المحددة لها ووفقا للمبالغ المعتمدة من قبله والواردة في الميزانية".

وهذا النوع من الميزانيات يمتاز بالسهولة والبساطة في إعدادها وتنفيذها والرقابة عليها مما يجعلها سهلة الفهم بالنسبة لغير المتخصصين¹.

2- ميزانية البرامج والأداء

إن ميزانية الأداء تحاول أن تتحاشى القصور في الميزانية التقليدية (البنود) من خلال إظهار لميزانية ليس فقط عن طريق نفقاتها حسب الوحدات الإدارية وما تحصل عليه من سلع أو خدمات نتيجة هذا الإنفاق، بل أنها تربط ذلك بما يتحقق من خلال هذا الإنفاق وبالتالي المقارنة بين المدخلات التي يتم الإنفاق عليها في إطار الميزانية، وبين المخرجات التي تتحقق من هذا الإنفاق، ولذلك يطلق على هذا النوع مصطلحات مماثلة ومقاربة منها: ميزانية البرامج أو ميزانية الإنجاز².

ويتسم هذا النوع بمجموعة من المفاهيم الأساسية نذكر منه³ التخطيط، البرامج، تحليل البدائل، التقييم.

أما فيما يخص خطوات تطبيق ميزانية البرامج والأداء، تكون كالتالي:

تقسيم عمليات الحكومة إلى برامج وأنشطة.

• تحديد مقاييس الأداء.

• إعداد تقارير الأداء.

¹ هناء حابس، سياسة النقشف في الميزانية العامة في ظل تداعيات انخفاض أسعار النفط - دراسة حالة الجزائر - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر

في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومؤسسات مالية جامعة 8 ماي 1945 قلمة، الجزائر 2016/2015، ص 11.

² المرجع نفسه، ص 11.

³ المرجع نفسه، ص 11.

3- ميزانية التخطيط والبرمجة

نشأ نظام التخطيط والبرامج والموازنة في الولايات المتحدة الأمريكية استجابة للانتقادات والدراسات حول الميزانية العامة من طرف الكونغرس الذي درج على توجيه ملاحظاته حول مناقشته لبرامج ميزانية وزارة الدفاع¹

ويرتكز هذا النوع من الميزانية على مبدأ التخطيط وضرورة الربط بينه وبين الموازنة العامة، ويهدف إلى توفير المعلومات اللازمة لمتخذي القرارات الملائمة التي تستهدف توظيف الإمكانيات المالية المتاحة بكفاءة وفعالية من أجل تلبية أوسع قدر ممكن من احتياجات المواطنين

4- الميزانية الصفرية

برزت فكرة الميزانية الصفرية في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يقوم هذا الأسلوب على مبدأ أنه عند إعداد تقديرات الموازنة لأي بند من بنود النفقات العامة يجب الانطلاق من نقطة الصفر بمعنى عدم الاستناد إلى تقديرات العام السابق أو حجم نشاطه أو طريقة أدائه، بل توضع التقديرات وفقا للظروف المتوقعة فعلا لا على أساس مجرد تعديل التكاليف من عام لآخر كما هو الشأن في الأساليب التقليدية للموازنة.²

غير أن هذا لا يعني أن إعداد الموازنة يبدأ من فراغ تام وإنما يقصد به أن كل نشاط إداري منظم يستلزم تخطيطا دقيقا، وذلك يتطلب إعادة النظر سنويا في البرامج والمشروعات التي كانت ستنفذ لاستبعاد أو إضافة أي منها للعام الجديد .

¹ خيثر خالد وخطاب مختار، إصلاح الميزانية العامة للدولة وآثاره على تسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، مذكره تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون -تيارت، السنة الجامعية 2019-2020، ص26.

² نفس المرجع، ص27.

المبحث الثاني: الإطار النظري لعجز الميزانية العامة وطرق تمويله

يعتبر عجز الميزانية العامة من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس درجة التوازن أو الاختلال في المالية العامة للدولة ويمثل العجز في الميزانية الفجوة المالية التي تنشأ عندما تتجاوز النفقات العامة للدولة إيراداتها العادية خلال سنة مالية معينة.

المطلب الأول: مفهوم عجز الميزانية العامة وأنواعها.

تعتبر ظاهرة عجز الميزانية العامة من القضايا المحورية التي تشغل صانعي السياسات المالية، لما لها من أبعاد تمس التوازن الاقتصادي.

الفرع الأول: تعريف عجز الميزانية العامة:

يعتبر عجز الميزانية أحد التحديات الهيكلية الأكثر تعقيدا في المنظومة الاقتصادية المعاصرة، متجاوزة بذلك التصنيفات التقليدية بين الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في العجز ليس مجرد اختلال محاسبي عابر، بل هو ظاهرة ارتدادات مباشرة عميقة على مجمل المؤشرات الماكرو اقتصادية وفي هذا السياق يذهب تيار من المحللين الاقتصادي إلى اعتبار العجز حتمية تقنية أو خطأ نظاميا يكاد يكون من المستحيل تحديده بالكامل، لذلك لا تعتبر عملية تأطيره ومعالجته تحديا إستراتيجيا يواجه صنع القرار المالي¹.

الفرع الثاني: تعريفا عجز الميزانية العامة:

وسنقوم بعرض مجموعة من التعاريف لعجز الميزانية العامة للدولة كما يلي:

عجز الميزانية بين تحليل النقديين والكينزيين: كان تحليل النقديين المتعلق بالسياسات المالية بعد ظهور العجز والفائض في الميزانية من المظاهر السلبية، هذا بوصف العجز على أنه كتلة نقدية إضافية في الاقتصاد، بينما الفائض هو كتلة نقدية مقتطعة منه، كانت في الأصل متجهة نحو تمويل القطاع الخاص، لذلك كان من بين أهم المبادئ التي يؤمن بها التحليل النقدي المتصلة بالميزانية هو ضرورة توازنها، أي تحقيق تساوي دائم وسنوي بين النفقات العامة والإيرادات الضريبية، ولهذا الأمر غالبا ما كان ينادي أصحاب هذا التحليل بالسياسات المالية غير مصحوبة بإصدار نقدي جديد، أو باقتراض عام لتمويل عجز الميزانية، فقد كانوا غالبا ما يصفون هذه السياسات

¹ زينة عبید، حجز الميزانية العامة للدولة وسبل علاجها، طرح الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، 2019-2020، ص 51.52.

بأنها السبب الرئيسي في انتشار الموجات التضخمية والبطالة، وبناء على ما تم ذكره، نستنتج أن النظرية المالية للنقددين، تتطلب الالتزام الدائم بمبدأ توازن الميزانية العامة للدولة، أي عدم الاعتماد على طبع النقود الجديدة، أو القروض العامة لتمويل فائض الإنفاق العام، ومن ثم فلا يجوز تنظيم الميزانية العامة بعجز أو فائض، وعليه تعد الميزانيات الأقل حجما هي الأكثر فعالية، ومن ثم فعلى الحكومة أن تركز على عدم السير في طريق التوسع المالي لكي لا نزيد في تعميق العجز ولكي لا تفسح المجال لحصول التضخم، أما تحليل الكينزيين المتعلق بالسياسات المالية فقد تضمن أسلوبا جديدا في تنظيم الميزانية حيث أصبح ينظر إليها بوصفها أداة مالية بيد الحكومة وليست مجرد قيد، يجعل النفقات العامة تابعة لما تجمعها الحكومة من الضرائب، ولم يستوعب الكينزيون في هذا الإطار مبدأ توازن الميزانية على الأقل في إطار السنة الواحدة، وحاولوا تكييف الميزانية مع الدورة الاقتصادية، ومنه ضمان التوازن على المدى الطويل (فكرة الميزانية الدورية)¹

الوصول إلى تصور نظري متكامل ماهية العجز الموازي، يستوجب فحص حزمة من المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتوازن المالي للدولة والتي تتمثل أبرزها في النقاط التالية:

- يعرف عجز الميزانية أيضا بأنه: "قصور الإيرادات العامة المقدرة للدولة عن سداد النفقات المقدرة"²
- كما يعرف بأنه "الفرق بين إجمالي النفقات والإيرادات الحكومية باستثناء المديونية"³
- يعرف أيضا بأنه حالة عدم التوازن بين النفقات العامة ت إداريا اجتماعيا ثقافيا وغيرها)، والإيرادات العامة (الضرائب والأعباء الاجتماعية موارد أملاك الدولة) التي تنشأ عن زيادة الإنفاق العام للدولة أو انخفاض إيرادتها أو عن الحالتين معا⁴.

- عجز الموازنة العامة للدولة هو إحدى الظواهر الأساسية المالية العامة ويقصد بالعجز في الموازنة زيادة الإنفاق الحكومي عن الإيرادات الحكومية: أي عدم توازن الموازنة العامة ومن خلال هذه التعاريف تتضح لنا مفهوم عجز الميزانية حيث يمكن القول بأن عجز الميزانية يعبر عن الوضعية المالية التي تتجاوز فيها النفقات العامة حدود الموارد

¹ موساوي روميساء، "دراسة السياسة المالية المنتهجة في تغطية عجز الميزانية العامة دراسة قياسية لحالة الجزائر من الفترة من 1970 إلى 2017"، أطروحة الدكتوراه، التوحيد المحاسبة وتدقيق المؤسسة، مدرسة الدراسات العليا التجارية، 2019-2020، ص 82.

² حسين راتب يوسف ريان، "عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي"، دار النفائس، الأردن، 1999، ص 92.

³ ماريو بليجير أورين تشيبسي، "كيف يقاس العجز المالي"، المجلة التمويل والتنمية، سبتمبر، 1992، ص 40.

⁴ موساوي روميساء، مرجع سبق ذكره، ص 82.

والإيرادات العامة المحققة، مما يشير إلى عجز هيكلي إضافي أو ظرفي في قدرة الدولة على تمويل تدخلاتها الاقتصادية والاجتماعية من مواردها الذاتية وهو ما يتجسد رقميا في القيمة السالبة للرصيد الميزاني.¹

الفرع الثالث: أنواع عجز الميزانية العامة:

تعرض الميزانية العامة لمجموعة من الاختلالات الهيكلية والظرفية والتي تؤدي بدورها إلى ظهور فجوات تمويلية، وهو ما يطلق عليها مصطلح العجز المالي ولا يتخذ هذا العجز نمطا ثابتا بل يتشكل وفقا لطبيعة الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات المخطط لها ويمكن تصنيف هذه الأنواع وفق الآتي:

أولاً: العجز الجاري و الرأسمالي: يعبر عن صافي مطلب القطاع الحكومي من الموارد، والذي يجب تمويله بالاقتراض، يقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق الإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحة منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من السنوات السابقة يمثل عجز العجز المالي الفجوة المالية الناتجة عن اختلال التوازن بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية ويستبعد هذا المؤشر في صياغته كافة التدفقات الرأسمالية مثل حركة بيع وشراء الأصول، أما الأجهزة الرأس المالية على النقيض من المنظور الجاري يختص الرأس المالي بقياس الفوارق الكمية بين الإيرادات الرأسمالية والنفقات الرأسمالية وهو يعكس بوضوح مدى قدرة الدولة على تمويل استثماراتها التنموية من الموارد الذاتية غير الضريبية مثل (خصخصة الأصول أو استيراد القروض)، ويعود العجز الكلي المؤشر الجامع للمركز المالي للدولة حيث يتم اشتقاقه رياضيا من خلال الحاصل التجميعي لكل من العجز الجاري والرأسمالي.²

$$\text{العجز الجاري} + \text{العجز الرأسمالي} = \text{العجز الكلي}$$

ثانيا: العجز الأساسي:

يتضمن العجز الجاري وفقا للمفهوم الأول فوائد الديون، إلا أن الديون هي في الواقع تصرفات تمت في الماضي مما يعني أن الفوائد عليها تتعلق بتصرفات ماضية وليست حالية، ويعمل العجز الأساسي على استبعاد الفوائد ليتمكن من إعطاء صورة عن السياسات المالية الحالية إذن:

¹حسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس"، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014، ص 114-115.

²عباد زينة، مرجع سبق ذكره، ص 57.

العجز الأساسي = العجز الجاري - الفوائد على القروض المتعاقد عليها سابقا

ثالثا: العجز الهيكلي:

وهو مقياس يحاول أن يحكي أثر العوامل الطارئة أو المؤقتة والتي تؤثر على الموازنة العامة مثل تغيرات الأسعار وانحراف أسعار الفائدة في المدى الطويل، ويستبعد هذا المقياس مبيعات الأصول الحكومية لأنها تمثل موردا غير عادي، ويبين لنا هذا العجز عجز معدلات نمو الإيرادات الخاصة عن مسايرة معدلات نمو النفقات العامة بشكل دائم وغير مفاجئ أو مؤقت، فهو عجز دائم يستبعد أثر العوامل المؤقتة أو العارضة والتي تكون مؤثرة على العجز المالي إضافة إلى التذبذبات في الدخل المحلي وأسعار الفائدة، وهناك من يستعمل مصطلح عجز الطوارئ من أجل الدلالة على العجز الهيكلي على اعتبار أن هذا المقياس ليس مقياسا هيكليا ولكنه مقياس يحاول إزالة اثر العوامل المؤقتة والتي تؤثر على الموازنة العامة للدولة، مثل تلك الانحرافات التي تحدث في الدخل المحلي وأسعار الفائدة والأسعار، ومن جانب آخر فصفة الهيكلية لا بد لها من الاستمرار الزمني¹.

رابعا: العجز التشغيلي :

يتمثل هذا العجز الذي ينجم عن متطلبات اقتراض الحكومة والقطاع العام مطروحا منها مقدار الفوائد المدفوعة على الديون المستحقة على الحكومة والقطاع العام، حيث يأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم السائدة، أي أنه يراعي في قيمة الفوائد التي تدفع تعويض الدائنين جراء انخفاض القيمة الحقيقية للديون (ارتفاع المستوى العام للأسعار)².

خامسا: العجز التقليدي:

يسمى أيضا بالعجز الشامل أو الإجمالي، يعرف بأنه الفرق بين مجموع النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع استبعاد المدفوعات للاهتلاكات الحكومية، وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية الضريبية وغير الضريبية مضاف إليها المنح مع استبعاد حصيلة القروض، ويستهدف قياس العجز على هذا النحو تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم الموارد الإضافية التي ينبغي عن الحكومة أن تقترضها من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو من الاقتراض من البنك المركزي.

¹ لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص 116.

² لحسن دردوري، "عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي"، مجلة أبحاث اقتصادية والإدارية، العدد 14، ديسمبر 2013، ص 106.

سادسا: عجز ناتج عن وضعية اقتصادية:

يرتبط هذا العجز بالتقلبات الظرفية التي تطرأ على الدورة الاقتصادية خلال مرحلة التنفيذ الميزانياتي، فهو عجز بعدي لا تظهره التقديرات الأولية بل ينشأ نتيجة صدمات اقتصادية غير متوقعة تؤدي انكماش الإيرادات العامة بفعل (تراجع النشاط الاقتصادي أو الوءاء الضريبي) وبذلك يعكس هذا النوع مدى حساسية التوازن الماكرواقتصادي.¹

المطلب الثاني: طرق تمويل عجز الميزانية العامة

تعدد الآليات والبدائل الاقتصادية المتاحة لتمويل عجز الميزانية العامة، حيث تخضع هذه الخيارات لتقديرات السياسة المالية والقضيه للدولة، وبناء عليه يمكن تصنيف مسارات تمويلالعجز وفقا للمصادر التالية:

الفرع الأول: التمويل المحلي

يمكن أن يأتي التمويل المحلي بأشكال مختلفة

أولا: الاقتراض من المصرف المركزي

ليس للاقتراض من البنك المركزي تأثير انكماشى مباشر على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي ليس مضطرا لتخفيض الائتمان الممنوح لبعض القطاعات حتى يقوم بتوسيع الائتمان المقدم للحكومة، ومن هنا يقال بأن الإنفاق المحلي المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي على الطلب الكلي.²

ثانيا: الاقتراض من البنوك التجارية

تأتي هذه الطريقة للتمويل عن طريق بيع سندات الدين العمومي التي تصدرها الخزينة العمومية للبنوك التجارية، عندما ما يكون للبنك التجاري احتياطيائ زائدة فلن يكون لهذا النوع من التمويل آثار على الطلب الكلي، ويكون للإنفاق الحكومي الممول من هذا الاقتراض آثار توسعية شبيهة بالإنفاق الممول من البنك المركزي. أما إذا لم كن لدى البنوك التجارية احتياطيائ زائدة فان اقتراض الحكومة من البنوك التجارية سيكون على حساب الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.³

¹ موساوي ميساء، مرجع سبق ذكره، ص 84-85.

² صيفور الهاشمي، آلية تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، مذكرة تخرج ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، السنة الدراسية 2020/2021، ص 34.

³ قروود علي، كزير نسيرين، آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير تقليدي - حالة الجزائر (2007-2017)، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، 2018، ص 201.

ثالثا: الاقتراض من القطاع الخاص خارج البنك

يعد الاقتراض من القطاع الخاص خارج الجهاز المصرفي أحد الأساليب التي تلجأ إليها الدولة لتمويل عجزها الموازي، إذ يقوم على إصدار سندات الدين العام وطرحها للاكتتاب أمام الأفراد والمؤسسات الخاصة، مما يتيح تحويل المدخرات الخاصة نحو خزانة الدولة، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الأسلوب لا يخلو من تداعيات على المستوى النقدي، إذ ينعكس على حجم الكتلة النقدية المتداولة فضلا عن تأثيره على مستوى السيولة لدى المصارف¹.

رابعا: الضرائب

نعتبر الضرائب أهم وسائل تمويل الإنفاق العام، فزيادة الإنفاق العام قد تتطلب زيادة في معدلات الضرائب، وهذه الزيادة في المعدلات الصافية للضرائب إما أن تؤخذ من المعدلات الصافية للأرباح التي تجنيها مؤسسات القطاع الخاص أو من الأجور والمرتبات.

وإذا تم تمويل الإنفاق العام من خلال زيادة الضرائب على الأرباح التي يجنيها القطاع الخاص، فإن هذا الأخير، وللحفاظ على نفس نسبة الأرباح، قد يقرر تحويل هذه التكاليف إلى المستهلكين من خلال رفع الأسعار، وبالتالي فإن الضرائب قد تحمل عبئها لعاملون عن طريق ارتفاع تكاليف السلع والبضائع المستهلكة، وفي المقابل قد يطالب العمال بالرفع في معدلات الأجور، بمقدار يكافئ مقدار الزيادة في ارتفاع السلع والخدمات (معدلات التضخم)، وهذا من شأنه بالتحليل السابق تقابل هامش ربح المؤسسات، ونفس النتيجة تتحقق إذا تم تمويل الزيادة في الإنفاق العام من خلال الضرائب المباشرة على الأجور والمرتبات².

ومما سبق نستنتج أن الزيادة في الإنفاق العام من خلال زيادة معدلات الضرائب يؤدي إلى تخفيض أرباح القطاع الخاص، مما ينعكس سلبا على معدلات الاستثمار وبالتالي تدهور معدلات النمو.

الفرع الثاني: التمويل الخارجي

تقوم الحكومة التي تعاني من عجز في موازنتها العامة بالاقتراض من الهيئات المؤسسات الدولية مثل "صندوق النقد الدولي والبنك الدولي"، وتكون هذه المصادر ثنائية أو جماعية وقد تكون تجارية، أو بأسعار فائدة منخفضة،

¹ أقرب مبارك، براهيم حسين، أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة دراسة حالة الجزائر (2009-2018)، مجلة الإحياء، المجلد 21، العدد 28، جانفي 2021، ص 619.

² صبرينة كردودي، وآخرون، أساليب تمويل العجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، عدد 07، ديسمبر 2018، ص 201.

وفترة سماح أطول، وهذه الشروط تعتبر عاملا مهما في استخدام الدول النامية لهذا الأسلوب لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وقد يأخذ التمويل شكل منحة معنوية¹.

المطلب الثالث: الآثار الاقتصادية لتمويل العجز في الميزانية العامة للدولة

تتباين الرؤى الأكاديمية وتعدد الاجتهادات الفكرية في معالجة إشكالية الآثار الاقتصادية المترتبة على عجز الميزانية العامة للدولة، ولعل ما يعمق هذا الاهتمام البحثي أن غالبية دول العالم، سواء أكانت في طور النمو أم بلغت مراحل متقدمة من التطور الاقتصادي، باتت تعاني من هذه الظاهرة المالية التي لم تعد استثناء بل أضحت سمة هيكلية في كثير من الاقتصاديات المعاصرة. وتكمن الخطورة الحقيقية ليس في العجز بحد ذاته، بل في الأساليب والآليات المعتمدة لتمويله، إذ تتولد عنها جملة من التداعيات السلبية التي تمس مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية. وقد غدت مسألة التعامل مع هذا العجز ومعالجته، والسياسات الاقتصادية المقترحة في هذا الشأن، فضلا عن النتائج المتمخضة عنها وما تفرضه من تكاليف اجتماعية، محورا لجدل فكري وخلاف سياسي واجتماعي واسع لا يزال قائما حتى اليوم.

الفرع الأول: الضريبة وتمويل عجز الميزانية

إن تمويل العجز في الميزانية بواسطة الرفع من معدلات الضريبة أو أوعيتها، قد يترتب عنه نقل هذا العبء من القطاع الخاص إلى المستهلكين، بواسطة الأسعار الأمر الذي يؤدي إلى مطالبة مختلف النقابات برفع المرتبات استجابة لذلك، ويتقلص ربح المؤسسات الخاصة، فتضطر إلى إصدار أوراق مالية للاكتتاب، مع ما يشكله هذا الأمر من مخاطر؛ ومع ظروف الضغط الضريبي، تنشأ المقاومة الضريبية في صور شتى و هي²:

- الإضراب ضد الضريبة وهذا ما يحدث غالبا في الدول المتقدمة.
- الزهد الضريبي ويستخدم هذا المصطلح للدلالة عن أولئك الذين لا يقومون باحتجاجات أو بثورة تجاه الأعباء الضريبية، ولكنهم ينسحبون إلى أماكن أخرى، فيكون الوصول إليهم متعذرا حيث يتوقفون عن العمل، ويلجئون إلى الأماكن المعزولة.
- الاقتصاد الموازي، والذي يعني القيام بنشاطات غير مصرح بها هروبا من الضريبة؛

¹ أقرب مبارك، براهيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص(619-620)

² ابن فراق مئي، "فعالية السياسة المالية في ظل عجز الميزانية العامة-دراسة حالة الجزائر (2011-1990)"، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، 2014-2015، ص(34-35)

— الأحزاب المناهضة للضرية وجماعات الضغط، فقد ظهر العديد من الأحزاب المناهضة للضرية في دول أوروبا، بالإضافة إلى جماعات الضغط (هي الجماعات التي تشكل ضغط عند وضع القوانين الضريبية).

الفرع الثاني: الإصدار النقدي وتمويل عجز الميزانية العامة

إن عملية سك النقود، توفر للحكومة مصدرا مهما من الإيرادات، وهي واحدة من طرق تمويل عجز الميزانية العامة، ولها أهمية خاصة في دول العالم النامي، التي تعتبر غير قادرة على تفعيل برامجها الضريبية، من أجل توفير الإيرادات العامة لخدمة التنمية الاقتصادية، ويرى الباحثون الاقتصاديون أن عجز الميزانية العامة، هو الأشد ضررا على الاقتصاد الكلي، من حيث تأثيره على مستوى الاستثمارات و التضخم، كلما زاد ضخ النقود في الاقتصاد، تزداد معه معدلات الإنفاق العام بوتيرة أكبر من الزيادة في الإيرادات العامة، ما يضطر الحكومة إلى سك النقود من جديد، ويعود السبب في ذلك أن إيرادات الحكومة بالقيم الاسمية تعتبر ثابتة في المدى القصير، وقيمها الحقيقية تنخفض في مواجهة معدلات التضخم العالية. وفي الوقت ذاته، فإن النفقات العامة ستؤدي بالقيم الحقيقية، بمعنى أن الإنفاق بالقيم الاسمية سيزداد بشكل مطرد مع زيادة الأسعار، وحتى لو تساوت الإيرادات العامة مع النفقات العامة في الأمد البعيد، فإن هيكل التباطؤ في آلية الميزانية العامة، تخلق عجزا بالقيم الحقيقية، وكذلك بالقيم الاسمية في ظل وجود التضخم¹.

هذا ويمكن للإصدار لنقدي الجديد أن يحقق ثلاث فرضيات:

- 1- هي أن الكتلة النقدية المسكوكة، سوف تجد مقابلا لها يتمثل في زيادة سريعة للإنتاج، في هذه الحالة لا يكون هناك تضخم، لأن القاعدة الإنتاجية تستجيب تلقائيا لزيادة الطلب .
- 2- أن الإضافي النقدي يدخر، وفي هذه الحالة أيضا لن يكون فيه تضخم إلا أنه يبقهناك احتمال لضخ هذه الأموال المدخرة، في الاقتصاد فتحدث صدمة تضخمية.
- 3- أن هذه النقود المسكوكة ستوزع في شكل أجور ومرتبات، من شأنها أن تزيد من الطلب الكلي، الأمر الذي يدفع بالأسعار إلى الارتفاع فتتراجع معها الصادرات، ولذلك فإن هذا لتضخم ذو المعدلات المرتفعة سيعمل على تثبيط العمل الإنتاجي، وزيادة الأرباح الناجمة عن المضاربة، فترتفع معدلات البطالة ويحدث ما يطلق عليه التضخم الركودي .

تأثير أزمة التضخم سلبيا، على ميزان

¹ بن فراقی منی، مرجع سبق ذکرہ، ص ص (35-36)

المدفوعات وبالتالي على التوازن الخارجي، لأنه يضعف من الموقف لتنافسي لصادرات الدول في السوق العالمية، خاصة فيما يخص المواد الأولية، تنخفض الصادرات و تزداد الواردات، لان السلع المحلية تصبح أغلى ثمنًا من السلع المستوردة، فيحدث الاختلال في التجارة الخارجية ويتفاقم عجز ميزان المدفوعات، كما يؤدي التضخم إلى تدهور سعر صرف العملة المحلية ويشجع هروب الأموال إلى الخارج، كما يعرقل قديم الاستثمارات الأجنبية فتضطّر الدول إلى الاستدانة¹.

الفرع الثالث: علاقة عجز الميزانية العامة بالدين العام

يرتبط الدين العام بعلاقة قوية بعجز الميزانية العامة، إذ يتمثل الدين العام في تراكم القروض العامة عبر الزمن وهو ما يساهم بدوره في تفاقم عجز الميزانية العامة².

يفرز عجز الميزانية العامة في جوهره إشكالية التمويل، إذ تتعدد الخيارات المتاحة أمام الحكومات للتعامل مع هذا العجز وتغطيته. وتنقسم هذه الخيارات عموماً إلى مسارين رئيسيين؛ أولهما داخلي يتجلى في إصدار سندات الاكتتاب العام أو أذونات الخزينة أو اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي، وثانيهما خارجي يتمثل في الاستدانة من المؤسسات المالية الدولية. فإذا ما اتجهت الحكومة نحو تمويل عجزها عبر إصدار الأوراق المالية كسندات الخزينة وأذوناتها، فإن ذلك ينشئ علاقة تأثير متبادل بين حجم الدين العام وحجم العجز ذاته، إذ يترتب على الدين القائم التزامات بدفع فوائد دورية تثقل كاهل الموازنة، مما يوسع العجز في الفترات اللاحقة. وتصنف هذه المدفوعات من الناحية التحليلية ضمن المدفوعات التحويلية التي تنقلها الحكومة إلى حاملي السندات، وهو ما يفضي إلى تآكل صافي الحصيد الضريبية الفعلية، ومن ثم تتشكل حلقة مفرغة كلما تضخم الدين العام ارتفعت أعباء الفوائد، وكلما ارتفعت الفوائد اتسعت فجوة العجز.

أما على صعيد التمويل الخارجي فقد حظيت القروض السيادية تاريخياً بقبول واسع في الأسواق المالية الدولية، استناداً إلى الاعتقاد السائد بأنها أقل مخاطرة مقارنة بديون القطاع الخاص، غير أن الأزمة المالية العالمية لعام 2008 أعادت رسم هذه الصورة بصورة جذرية، حين كشفت أن الدول ذاتها ليست بمنأى عن التوقف عن سداد التزاماتها المالية. والنموذج اليوناني في هذا الصدد بالغ الدلالة، إذ انزلق الاقتصاد اليوناني نحو الإفلاس التام، مما اضطر الحكومة إلى الاستغاثة بالاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي للخروج من أزمتها، وعلى الرغم من أن

¹ بن فراقى منى، مرجع سبق ذكره، ص(35-36).

² أسماء بوحوش وفاتح سيد، قياس وتحليل العلاقة بين عجز الموازنة والدين العام في الجزائر للفترة 2000-2020، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 08، العدد 01، جوان 2023، ص 288.

الديون السيادية لا تزال تعد في مجملها ملاذا مقبول المخاطر، إلا أن تراكمها بأحجام ضخمة يكمن في طياتها مخاطر جسيمة قد تنفجر حين تواجه الدولة المدينة أزمة سيولة نحول دون الوفاء بأقساط الدين وفوائده في مواعيدها المحددة.

تكتسب هذه المسألة بعدا أخلاقيا وأجاليا لا يمكن إغفاله، يتعلق بإشكالية نقل أعباء استئانة الجبل الحاضر إلى كاهل الأجيال القادمة. بيد أنه لا ينبغي النظر إلى القرض العام باعتباره شرا محضا لا مفر منه، بل يستدعي الأمر قراءة أكثر إنصافا وموضوعية؛ فإذا وظفت حصيلة الاقتراض في مشاريع إنتاجية وخدمات تنموية تعود بالنفع على الأجيال المقبلة، أضحى هذا الدين ركيزة من ركائز بناء الرفاه الاجتماعي لا عبئا على عاتقه، وعليه فإن الأثر الجوهري للدين العام يتوقف بالدرجة الأولى على حسن توظيفه وكفاءة إدارته، بما يكفل للدولة القدرة على خدمة فوائده دون أن تتعثر.

وفي هذا السياق، يولي خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أهمية قصوى للتنسيق الفعال بين سياسة إدارة الدين من جهة، والسياستين المالية والنقدية من جهة أخرى، ويرون ضرورة أن تتقاطع أهداف إدارة الدين مع أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وأن يسود التوافق بين القائمين على إدارة الدين ومستشاري السياسة المالية ومحافظي البنوك المركزية، نظرا للتشابك العضوي والاعتماد المتبادل بين الأدوات التي يستخدمها كل طرف في إدارة ملفه¹.

¹ بن فراقي منى، مرجع سبق ذكره، ص 150.

المبحث الثالث: الميزانية العامة للدولة في التشريع الجزائري

تعد الميزانية العامة للدولة الأداة القانونية والمالية الأساسية التي تجسد السياسة الاقتصادية والاجتماعية للحكومة فهي ليست جدول محاسبي للتوقعات، بل هي صك تشريعي يمنح للسلطة التنفيذية الإذن بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات.

المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة للدولة في التشريع الجزائري وخصائصها

تعتبر الميزانية العامة الأداة التجسيدية للتوجهات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، وقد نظمها المشرع الجزائري من خلال منظومة قانونية تضمن التحكم في الموارد والنفقات العامة.

الفرع الأول: مفهوم الميزانية العامة

حددت التشريعات المالية في الجزائر تعريف الميزانية العامة للدولة:

- قانون 07-23 المتعلق بقواعد الميزانية والمحاسبة العمومية: "الميزانية العامة للدولة هي الوثيقة التي تقدر

لسنة مدنية، بمجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالدولة"¹

- وتعتبر أيضا: "هي الأداة التنفيذية لبرنامج الحكومة وللسياسات العامة."

نستخلص أن الميزانية العامة في الجزائر هي قانون يصدر سنويا (قانون المالية) يجسد السيادة المالية

للدولة ويضبط الحقوق والالتزامات المالية للوحدات الإدارية اتجاه الخزينة العمومية.

الفرع الثاني: خصائصها

تعرف ميزانية الدولة بعدة خصائص نذكر منها:

- **الصفة التشريعية:** الميزانية العامة ليست مجرد وثيقة تقنية، بل هي صك تشريعي يصدره البرلمان.

تتجسد هذه الخاصية في أن الحكومة لا تملك الحق في تحصيل أي ضريبة أو صرف أي دينار إلا بعد مصادقة البرلمان وصدر قانون المالية.

¹ وفقا للمادة 11، القانون رقم 07-23 المؤرخ في 03 ذي القعدة عام 1444هـ الموافق ل 23 ماي سنة 2023، المتعلق بقانون المحاسبة العمومية والتسيير المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 4 جوان 2023، ص 7.

- **التوقع والتقدير:** تعتبر الميزانية وثيقة تقديرية لما ستكون عليه الأعباء والإيرادات في المستقبل. ورد في المادة 2 و3 من القانون أن المبالغ المرصودة هي مبالغ "مقدرة" و "متوقعة"¹.
- **السنوية:** ترتبط الميزانية بمدة زمنية محددة هي سنة مدنية واحدة.
- المادة 3 توضح فتح الاعتمادات "بعنوان سنة 2023". تبدأ هذه السنة من أول جانفي وتنتهي في 31 ديسمبر، وهو ما يضمن دورية الرقابة البرلمانية على مالية الدولة².
- **التوازن المالي:** يجب أن توضح الميزانية كيفية تغطية النفقات العامة بواسطة الإيرادات العامة. يظهر هذا في تقسيم قانون المالية إلى جزأين؛ الجزء الأول يتعلق بـ "تحصيل الموارد العمومية" والجزء الثاني يتعلق بـ "نفقات الميزانية العامة". وفي حالة وجود عجز، يحدد القانون سقف "رخص الالتزام" و "اعتمادات الدفع" لإدارة هذا العجز.
- **التخصيص والبرمجة**
وفقاً للقانون العضوي رقم 18-15، أصبحت الميزانية تقسم حسب البرامج وليس فقط حسب الوزارات. تظهر الجداول الملحقية بالجريدة الرسمية توزيع الاعتمادات حسب حافظات البرامج والبرامج والتخصيصات. وهذا يعني أن كل نفقة موجهة لتحقيق هدف محدد، مما يسهل قياس النجاعة في الأداء³.
- **الشمول والوحدة:** تجمع الميزانية كافة إيرادات ونفقات الدولة في وثيقة واحدة وشاملة. يتضمن قانون المالية جداول تفصيلية لكل أنواع الإيرادات (جبائية، بترولية، أملاك الدولة) ونفقات كافة الوزارات والمؤسسات العمومية، مما يمنح صورة كاملة وشاملة عن المركز المالي للدولة⁴.
- المطلب الثاني: مبادئ الحديثة للميزانية العامة**

للميزانية العامة مجموعة من المبادئ ظهرت حديثاً تتمثل في النقاط التالية:

- 1- **مبدأ الصدق الميزانياتي:** تمثل في إطلاع المواطنين والمجتمع المدني على تصور الدولة فيما يتعلق بإدارتها للموارد المالية، إضافة إلى توفير المعلومات المالية الدقيقة والموثوقة والآنية الخاصة بالنشاطات

¹ وفقاً للمادة 2 و3، القانون رقم 07-23، مرجع سبق ذكره، ص 5.

² وفقاً للمادة 3، المرجع نفسه، ص 5.

³ وفقاً للمادة 12، المرجع نفسه، ص 7.

⁴ وفقاً للمادة 15 و18، المرجع نفسه، ص 8.

2- والسياسات المالية المتخذة من طرف الحكومة مع ضمان الوصول إليها بشكل سهل ومبسط بفعل دور الرقابة¹.

وبالتالي فهو يقوم على أساس الصدق في تقديم المعلومة التي مضمونها معطيات وأرقام مرتبطة بالمضمون القانون المالي، أي مبني على منع السلطة التنفيذية إخفاء أي بيانات أو معلومات قد تشوه توقعات الموازنة وتجعل من الترخيص غير دقيق أو غير متوافق مع المعطيات الموضوعية ذات الطبيعة الاقتصادية أو المالية. ويتجسد هذا المبدأ وفق المادة 70 من القانون العضوي رقم 15_18: تقدم قوانين المالية مجموع موارد وأعباء الدولة بصفة صريحة، وتقيم هذه الصراحة من خلال المعلومات المتوفرة والتقديرات التي يمكن أن تنتج عنها. وبالتالي تؤكد هذه المادة على الحث على المصادقية في تقديم المعلومة بشكل واضح و علني بشأن الأموال العمومية التي يتناولها القانون المالية.

3- **مبدأ المسؤولية:** مسؤولية بالنسبة للمسيرين من خلال تقديم مزيدا من الحرية في التصرف مقابل مساءلة، خصوصا مسؤولية السلطة التنفيذية أمام البرلمان يتجلى ذلك في قانون المتضمن تسوية المالية الذي عبارة عن وثيقة تتضمن تنفيذ ميزانية الدولة يصادق عليه البرلمان².

4- **مبدأ الاستقرار:** لا بد أن ينص القانون على أهداف الميزانية والديون العامة تندرج في إطار مالي متوسط الأجل مع تحديثها دوريا، وهو الأمر الذي يتطلب قدرا من الاستقرار في المعادلات الضريبية وغيرها من الاقتطاعات الإجبارية، يقابلها نص قانوني يلزم تنبؤات أو تقديرات للسنوات المقبلة.

4_ **مبدأ الأداء:** يشترط القانون على السلطة التنفيذية أن تقدم للبرلمان وعند إيداع قانون المالي السنوي، معلومات عن الأداء السابق والمخطط له وهو ما يتجلى في قانون تسوية الميزانية³.

بتمثل الأداء في القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة على مثال:

- تحسين النجاح الاقتصادية والاجتماعية للبرامج العمومية.
- دعم فاعلية التصرف العمومي.
- تأمين جودة الخدمات المسداة.

¹ الدوم الدراجي وسعداوي محمد عبد السلام، تحضير وإعداد الميزانية العمومية في ظل القانون العضوي 18/15، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

في الحقوق (تخصص قانون عام اقتصادي)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة السنة الجامعية 2022-2023، ص 11.

² المرجع نفسه، ص 11.

³ المرجع نفسه، ص 12.

- المطلب الثالث: مراحل إعداد الميزانية العامة في الجزائر

يستلزم إعداد الميزانية العامة الالتزام بجملة من الأسس والمعايير الإجرائية المنظمة، التي تمر عبر مراحل متعاقبة ومتراصة. ففي هذا الإطار، تعتمد كل هيئة أو مؤسسة عمومية إلى رفع تقديراتها المالية المتعلقة باحتياجاتها إلى الوزارة المكلفة بإعداد الميزانية، التي تتولى بدورها دراستها ومراجعتها وفق الضوابط المعمول بها، وتجسد هذه المرحلة في جوهرها عملية تقدير النفقات العمومية من جهة، والإيرادات العمومية من جهة أخرى، بوصفها ركيزة أساسية في منظومة الإعداد الميزانياتي.

الفرع الأول: المراحل الإدارية لإعداد مشروع الميزانية العمومية

تشمل المرحلة الإدارية طرق تقدير النفقات والإيرادات العمومية، أي أنها تحدد كيفية تقدير مقدار النفقات والإيرادات المتوقعة للحكومة في مدة زمنية محددة.

أولاً: مرحلة وضع الأبعاد والطموحات

تعد هذه المرحلة المنطلق الأساسي في مسار إعداد الميزانية العامة، إذ تمتد عادة خلال شهري جانفي و فيفري من كل سنة مالية. وتتضافر في هذه المرحلة جهود عدة أطراف مؤسسية، في مقدمتها وزارة المالية ومكتب الوزير، إلى جانب المديرية العامة للميزانية ومديرية التقديرات والتوقعات، وتنصب الجهود خلال هذه المرحلة على تقدير الاحتياجات المالية لكل وزارة وقطاع حكومي، استناداً إلى منظومة من المعايير الموضوعية المتكاملة، أبرزها: طلبات الاعتماد الواردة من مختلف الوزارات، والتوقعات المتعلقة بأداء الاقتصاد الوطني، فضلاً عن نتائج تنفيذ الميزانية السابقة بوصفها مرجعاً تقيميناً لا غنى عنه، ولا يغفل في هذا السياق مراعاة الاعتبارات ذات الطابع السياسي التي قد تؤثر في توجيه الأولويات وفي ختام هذه المرحلة، تتولى المديرية العامة للميزانية صياغة مسودة الميزانية وإحالتها إلى وزير المالية، الذي يضطلع بدوره بمهمة ترتيب أولوياتها والتحقق من انسجامها مع الأهداف المسطرة في البرنامج الاقتصادي الوطني¹.

¹ بن عياش مندر فضيل، "حوكمة الميزانية العامة للدولة دراسة تحليلية للقانون العضوي رقم: 15-18 المؤرخ في: 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية - دراسة حالة: لوزارة المالية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2024-2025، ص92.

ثانيا: مرحلة الموافقة على طلبات الاعتماد

تتم في شهر مارس حيث يتم دراسة مشروع قانون المالية، وفي هذه المرحلة يتم الموافقة على طلبات الاعتماد المقدمة من الوزارات بناء على جدية مبررات الإنفاق وتوصيات المديرية العامة للميزانية، عند التأكد من تحقق الشروط المطلوبة، يرسل مجلس الحكومة رسائل الموافقة بشأن طلبات الاعتمادات للوزارات المعنية. بهذه الطريقة يتم تحضير مشروع الميزانية العمومية بشكل إداري وفق إطار زمني محدد وبمشاركة مختلف الجهات المعنية، ويتم الموافقة على الاعتمادات اللازمة لكل وزارة لتحقيق أهدافها وتنفيذ برامجها ومشاريعها الحكومية المختلفة¹.

الفرع ثاني: المرحلة التقنية لإعداد مشروع الميزانية العامة

اعتبارا أن الميزانية العمومية تتكون من قسمين، وهما النفقات العامة والإيرادات العامة تختلف الطرق والأساليب المتبعة لتقدير كل منها، إذ السلطة التنفيذية في أن تكون تقديراتها مطابقة للواقع من دون حدوث أي اضطرابات في زيادة النفقات العامة أو نقص الإيرادات العامة كما هو متوقع، وهو ما يتطلب تحديد طرق تقدير النفقات العامة وتقدير الإيرادات العامة².

أولا: تقدير النفقات العامة

تحرص الحكومة عند الشروع في إعداد الميزانية العمومية وتحضيرها على أن تكون تقديراتها المالية قريبة من الواقع قدر المستطاع، وذلك بغية تمكينها من تنفيذ السياسة المالية للدولة في ظروف مستقرة، بعيدا عن أي اختلالات قد تنجم عن تجاوز النفقات العامة للمستويات المتوقعة أو تراجع الإيرادات العامة دون المأمول منها.

وتحقيقا لهذه الغاية، يصبح التمييز بين صنفين رئيسيين من النفقات أمرا ضروريا عند عملية التقدير، إذ يفرق في هذا الصدد بين النفقات الثابتة التي تتسم باستقرارها النسبي وقابليتها للتنبؤ، والنفقات المتغيرة التي تخضع لتقلبات مرتبطة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية المتبدلة، مما يستوجب معالجة منهجية مغايرة لكل منهما في سياق الإعداد الميزانياتي.

¹ بن عيش منذر فيصل، مرجع سبق ذكره، ص 93.

² د. مالك عليان، إعداد الميزانية العمومية في ظل القانون العضوي 18-15 يتعلق بقوانين المالية، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 03، (2021)، ص 77.

1- النفقات العامة الثابتة:

تعرف بأنها مجموعة النفقات العامة التي يغلب عليها طابع الثبات والاستمرارية، وهي تخص في الغالب النفقات الدائمة والإجبارية، ويمكن تقديرها بكل سهولة على وجه التحديد حيث تتميز بالثبات وعدم التغير خلال السنة المالية، كرواتب وأجور الموظفين ومعاشات التقاعد وأقساط الدين العام، وتعتبر من النفقات ذات الصفة الإلزامية التي تتكرر كل عام.

2- النفقات العامة المتغيرة:

تتمثل في النفقات العامة التي لا يمكن تقديرها فلا يمكن تقديرها إلا بصورة تقريبية، وهو ما يميزها عن غيرها عن النفقات الثابتة التي تتسم بالاستقرار والثبات، ويعود ذلك إلى أن تكاليفها لم تحدد بشكل نهائي، كونها تتعلق بالمشاريع الكبرى التي يتم إنجازها خلال عدة سنوات، وقد تتأثر بالتقلبات المالية في الأسواق الدولية والأزمات الاقتصادية التي يصعب التنبؤ بها¹.

تكون الاعتمادات المالية وفقا للمادة 31 من القانون العضوي رقم 18-15 السالف الذكر، إما اعتمادات تقييمية أو حصرية، كما أن هناك طريقة أخرى لتقدير النفقات العامة تعرف باعتمادات المشاريع التي يتطلب إنجازها مدة طويلة.

أ. **الاعتمادات التقييمية:** تعرف أيضا بالاعتمادات التقديرية، ويقصد بها النفقات التي يتم تحديدها على وجه التقريب، وتلك المخصصة للمرافق والمشروعات التي لم تستقر تكاليفها بعد، حيث تنصب موافقة البرلمان على هدف النفقة وليس على حجمها، وهذا يعني أن باستطاعة الحكومة تجاوز الاعتماد المقدر بشرط الحصول على موافقة البرلمان لاحقا².

ب. **الاعتمادات الحصرية:** تعرف كذلك بالاعتمادات المحددة، وتتمثل في الاعتمادات التي يشكل الرقم الوارد بها الحد الأقصى لما تستطيع الحكومة إنفاقه من دون الرجوع إلى البرلمان، وتطبق في تقدير نفقات التسيير الخاصة بالمرافق القائمة التي اكتسبت خبرة في تقدير نفقاتها المستقبلية مثل دفع الأجور، بحيث لا تتجاوز الاعتمادات المخصصة لتغطية هذه النفقات.

ت. **اعتمادات المشاريع التي تتطلب مدة طويلة لإنجازها:** تتعلق هذه الطريقة ببعض المشاريع التي تتطلب مدة طويلة لتجسيدها، ويستغرق تنفيذها عدة سنوات، إذ لا يمكن متابعتها وإنجازها إلا من خلال

¹ قايد سليمان خديجة، هاشم مروى فاطمة الزهراء، إعداد وتحضير ميزانية الدولة في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون عامن كلية الحقوق، جامعة قنشتنت، 2024/2023، ص 50.

² المرجع نفسه، ص 50

توزيعها على عدة سنوات، إذ يستدعي الأمر إتباع أسلوبين اثنين وهما اعتمادات الالتزام واعتمادات البرامج وهذا على النحو التالي:

- **اعتمادات الالتزام:** يتم في هذه الاعتمادات إدراج المبلغ كله في ميزانية السنة الأولى ولكن في شكل اعتمادات تقديرية، وهو ما يسمح بتقدير النفقات في الوجهة القانونية والارتباط في الوجهة الفنية دون دفعها فعلاً، ويسجل في ميزانية كل سنة من السنوات اللاحقة الجزء الذي ينتظر دفعه فعلاً من النفقات.
- **اعتمادات البرامج:** تقضي أسلوب اعتمادات البرامج في إعداد قانون خاص مستقل في الميزانية يسمى بقانون البرنامج الذي يتعين أن يوافق عليه البرلمان، وبموجب هذا القانون يتم وضع برنامج مالي على أن يتم تنفيذه على عدة سنوات بعد أن يوافق على الاعتمادات اللازمة له، ويقسم هذا القانون ذاته البرامج على عدة سنوات ويقرر لكل جزء منها الاعتمادات الخاصة بها .

2- تقدير الإيرادات العامة:

يشير تقدير الإيرادات العامة صعوبات تقنية، ترتبط أساساً بالتوقع فيما تعلق بالظروف والمتغيرات الاقتصادية التي قد تطرأ على الاقتصاد الوطني، من أجل تحديد مصادر الإيرادات العامة المختلفة للسنة المالية المقبلة وخاصة الضرائب.

- **أساليب تقدير الإيرادات العامة:** هناك ثلاثة أساليب أساسية، وهي تتمثل في كل من أسلوب التقدير القياسي والأسلوب الوسطي بالإضافة إلى أسلوب التقدير المباشر¹
- **طريقة التقدير القياسي:** تعتمد على تقدير الإيرادات بناء على النتائج السابقة للميزانيات السنوية يتم تحديد الإيرادات بناء على نتائج الميزانية الأخيرة والتطورات الاقتصادية في الفترة السابقة.
- **طريقة التقدير الوسطي:** تستند هذه الطريقة إلى إضافة نسبة مئوية محددة على إيرادات الميزانيات السابقة، بحيث تشكل هذه النسبة الزيادة المتوقعة في الإيرادات للسنة المالية المقبلة. ويجري تحديد هذه الزيادات بالرجوع إلى معطين جوهريين متكاملين، أولهما نسب النمو الاقتصادي المسجلة، وثانيهما التحولات التي طرأت على التشريعات الضريبية خلال السنوات الخمس السابقة، مما يمنح هذه الطريقة طابعاً تحليلياً يجمع بين البعد الكمي والبعد التشريعي في آن واحد².

¹د.عليان مالك، مرجع سبق ذكره، ص78.

²عياش منذر فضيل، مرجع سبق ذكره، ص94.

- **أسلوب التقدير المباشر:** تستند هذه الطريقة أساسا على التوقع أو التنبؤ باتجاهات كل مصدر من مصادر الإيرادات العامة على حدة وتقدير الحصيلة المتوقعة بناء على هذه الدراسة مباشرة.
- تطلب السلطة المختصة من كل مؤسسة في القطاع العام بتوقعاتها لحجم مبيعاتها وإيراداتها العامة للسنة المالية المقبلة، على أن يكون لكل وزارة أو هيئة حكومية تقدير ما تتوقع الحصول عليه من إيرادات في شكل رسوم أو ضرائب على نفس السنة المالية موضوع الميزانية الجديدة.
- إذا كانت طريقة التقدير المباشر تمثل أفضل الطرق لتقدير الإيرادات، فإن اللجان المتخصصة يجب عليها الاسترشاد بعدة أمور لكي تصل إلى تقديرات قريبة جدا من الواقع، تتمثل في مبلغ الإيرادات الفعلية السابق تحصيلها ومستوى النشاط الاقتصادي المتوقع والتغيرات المنتظرة في التشريع الضريبي (باعتباره أهم مصادر الإيرادات العامة على الإطلاق)، مع مراعاة عدم المغالاة في التقدير حتى يكون أقرب ما يكون إلى الواقع.
- نعتمد الدولة في تقديرها للإيرادات العامة على التقدير المباشر، الذي يسمح بتقدير الإيراد المحتمل لكل ضريبة انطلاقا من أحدث المعلومات الاقتصادية، وبالا اعتماد على حصيلة الإيرادات للسنوات السابقة مع إدخال أثر التقلبات الاقتصادية المتوقعة، وتواجه الجزائر صعوبة كبيرة في تقديرها للإيرادات العامة، إذ أنها تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، والتي تتأثر بالمتغيرات السياسية والاقتصادية الخارجية التي لا يمكن التنبؤ بها¹.

- **كيفية تقدير الإيرادات العامة:**

- تقدير الإيرادات العامة للسنة المقبلة من الناحية العملية يكون ابتداء من شهر أوت من السنة الجارية، وذلك على النحو التالي:
- حساب نتائج التحصيل ابتداء من شهر جانفي إلى غاية شهر جويلية للسنة المعتبرة (7 أشهر الأولى) التي تكون نتائجها معروفة. يتم تقدير نتائج التحصيل المتوقعة للأشهر الخمسة المتبقية من شهر أوت إلى شهر ديسمبر من السنة المعتبرة.
- إضافة الفارق الحاصل بين نتائج تحصيل السبعة أشهر الأولى (جانفي، جويلية) للسنة المعتبرة، وتقديرات تحصيل نفس الفترة² من السنة الماضية، أي سبعة أشهر الأولى (جانفي إلى جويلية) من السنة الماضية لذلك فإن عملية تقدير الإيرادات العامة تتم بناء على نتائج 7 أشهر الأولى من السنة

¹د. عليان مالك، مرجع سبق ذكره، ص 80.

²المرجع نفسه، ص 81.

الجارية، مصححة بواسطة الفارق بينها وبين تقديرات ونتائج الأشهر السبعة الأولى من السنة الماضية، وتوقعات 5 أشهر المتبقية من السنة الجارية¹.

¹ المرجع نفسه، ص 82.

خلاصة الفصل :

نستخلص في ختام هذا الفصل أن المالية العمومية في الجزائر قد شهدت تحولا جذريا انتقل بها من مجرد أداة حسابية لضبط النفقات والإيرادات إلى وسيلة لتحفيز النمو الاقتصادي تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وهو ما تجلى بوضوح في النصوص القانونية الحديثة ولاسيما القانون رقم 07-23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية والتسيير المالي؛ حيث كرس المشرع من خلاله الطبيعة التقديرية والترخيصية للميزانية، معززا مبادئ الشمولية والوحدة كضمانات أساسية للشفافية المالية والرقابة الفعالة. وفي المقابل نجد أن عجز الميزانية العامة في الجزائر لا يمثل مجرد خلل حسابي عارض، بل هو ظاهرة هيكلية ناتجة عن الفجوة المزمنة بين متطلبات الإنفاق العام المتزايد وبين تذبذب الموارد المالية المرتبطة بالتقلبات الدولية لأسعار المحروقات وهذا الأمر الذي جعل من إصلاح المنظومة الميزانية والتحول نحو التسيير بالأهداف والبرامج ضرورة حتمية للحد من الآثار السلبية لهذا العجز. وعليه، فإن السيطرة على العجز المالي تتوقف على مدى نجاعة آليات الرقابة المحاسبية والقضائية المستحدثة في ترشيد النفقات وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي، بما يضمن التوازن المستدام للمالية العمومية الجزائرية في ظل التحديات الراهنة. وأن الميزانية العامة في الجزائر تشكل وفقا للقانون العضوي 15-18 والقانون 07-23 المتعلق بقواعد المحاسبة العمومية أداة إستراتيجية تتجاوز وظيفتها التقليدية كصك ترخيصي سنوي للإنفاق والجباية لتصبح مخططا تقديريا يهدف إلى ضبط التوازنات المالية والاقتصادية

الفصل الثاني:

واقع عجز الميزانية و آليات تمويله في الجزائر

تمهيد:

يعتبر عجز الميزانية من أبرز التحديات الاقتصادية التي واجهت الجزائر خلال العقدين الآخرين، حيث يعكس الفجوة بين الإنفاق العام و الإيرادات الميزانية المعتمدة بشكل مفرط على الجباية البترولية حيث مرت آليات تمويله عبر ثلاث محطات زمنية كبرى بدأت بمرحلة التمويل التقليدي التي ارتكزت على صندوق ضبط الإيرادات لامتصاص فوائض الجباية البترولية وتغطية العجز دون ضغوط نقدية وصلا إلى نقطة التحول سنة 2017 حين نفذت المدخرات وأقرت إليه التمويل غير التقليدي كحل اضطراري سمح للخزينة بالاستدانة المباشرة من البنك المركزي (طبع النقود) لتفادي الاستدانة الخارجية وهذه المرحلة انتهت سنة 2019 لكبح التضخم، وبعدها بدأت مرحلة الإصلاحات المالية (2020-2024) التي اعتمدت على تنويع الموارد عبر رقمنة الجباية العادية والانتقال نحو ميزانية البرامج والأداء وفق القانون العضوي 18-15 .

سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث

المبحث الأول: تطور بنية الميزانية العامة في الجزائر 2000-2024

المبحث الثاني: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر 2000-2024

المبحث الثالث: البدائل المستدامة الممكن اتخاذها لتمويل عجز الميزانية في الجزائر

المبحث الأول: تطور بنية الميزانية العامة في الجزائر 2000-2024

شهدت بنية الميزانية العامة للدولة تطورا جوهريا، حيث تحولت من الدولة الحارسة التي تهدف إلى حصر النفقات

العامة وتغطيتها بالإيرادات إلى أداة إستراتيجية ديناميكية تعكس التوجهات النقدية والاجتماعية .

المطلب الأول : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2024

مرت النفقات العامة في الجزائر بعدة تغيرات، ظلت مرتبطة بالتغيرات الحاصلة في الإيرادات العامة جراء التغيرات الحاصلة في أسعار المحروقات .

الفرع الأول: تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2024

بعد ارتفاع أسعار النفط مع بداية الألفينات أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف ن دفع الجزائر إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تركز على الإنفاق العام والجدول أسفله يبين تطور النفقات العامة .

الجدول رقم (2-01) : تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2024)

الوحدة مليار دينار جزائري

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات العامة	نسبة التطور
2000	838,9	339,2	1178,1	6,02%
2001	798,6	522,4	1321,0	12,13%
2002	975,6	575,0	1550,6	17,38%
2003	1138,1	628,1	1766,2	13,90%
2004	1251,1	640,7	1891,8	7,11%
2005	1245,1	806,9	2052,0	8,47%
2006	1437,9	1015,1	2453,0	19,54%
2007	1673,9	1434,6	3108,5	26,72%

الفصل الثاني: واقع عجز الميزانية وآليات تمويله في الجزائر

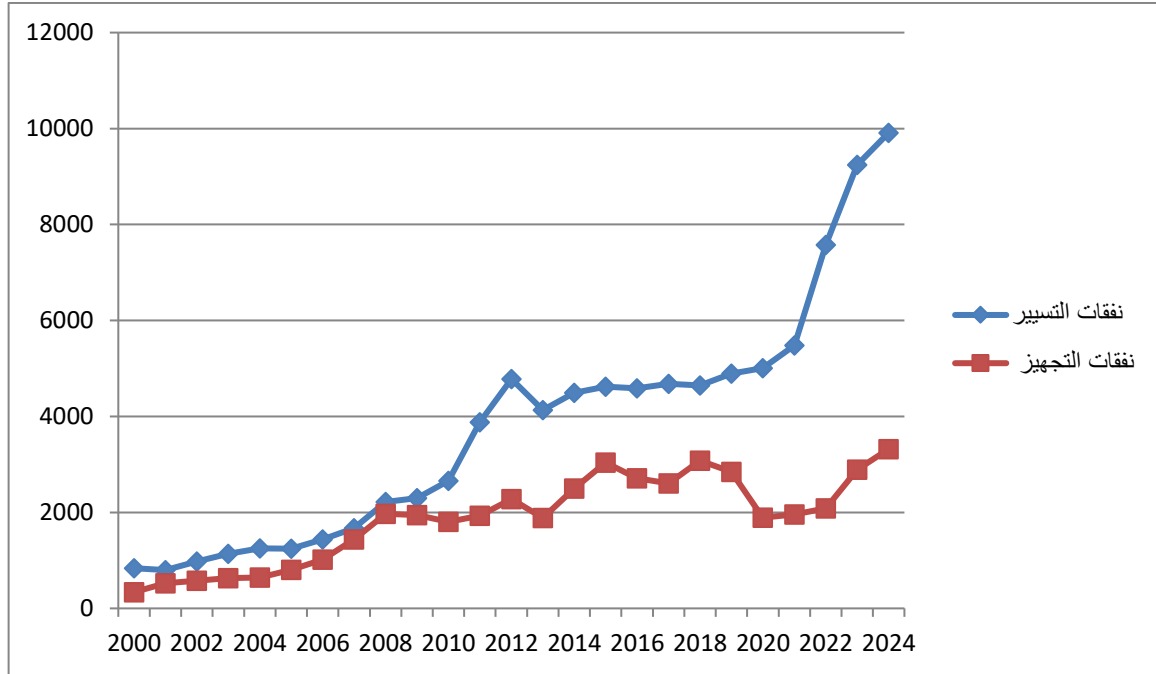
2008	2217,7	1973,3	4191,0	%34,82
2009	2300,0	1946,3	4246,3	%1,32
2010	2659,0	1807,9	4466,9	%6,27
2011	3879,2	1934,2	5853,6	01%,27
2012	4782,6	2275,5	7058,1	23,15%
2013	4131,5	1887,8	6024,1	3,69%1-
2014	4494,3	2501,4	6995,7	83%,14
2015	4617,0	3039,3	7656,3	9,44%
2016	4585,6	2711,9	7297,5	4,69%-
2017	4677,2	2605,4	7282,7	20, %0-
2018	4648,3	3078,0	7899,1	09%,6
2019	4895,2	2846,1	7741,3	0,19%
2020	5009,3	1893,5	6902,9	10,83%-
2021	5479,7	1956,4	7436,1	%7,72
2022	7573,7	2086,3	9935,7	%29,91
2023	9246,6	2895,4	12142,0	%25,70
2024	9912,4	3320,2	13232,7	%8,98

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر 2004، 2008، 2011، 2013،

2017، 2020، 2022، 2024

والشكل الآتي يوضح حجم كل من نفقات التشغيل ونفقات التجهيز :

الشكل رقم (01-2): تطور نفقات الميزانية العامة في الجزائر 2000-2024



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01-2)

من خلال الجدول رقم (01-2) والشكل (01-2) نلاحظ أن إجمالي النفقات العامة تختلف من سنة إلى أخرى ويكون ارتفاعها وانخفاضها مربوطا بالظروف الاقتصادية للدولة، وقد شهدت ارتفاعا متزايدا خلال سنوات الدراسة (2024-2000) حيث كانت قيمتها في سنة 2000 تقدر بـ 1178.1 مليار دينار جزائري واستمرت في التزايد إلى أن وصلت قيمتها في سنة 2024 إلى 13232,7 مليار دينار جزائري، ويرجع هذا الارتفاع إلى تطور أسعار النفط وحجم العائدات النفطية التي ظلت المحرك الأساسي لهذا الإنفاق.

وكما نلاحظ أن نفقات التشغيل أكبر قيمة من نفقات التجهيز في فترة الدراسة حيث رصدت الميزانية العامة في سنة (2000) 838.9 مليار دينار جزائري لنفقات التشغيل مقابل 339.2 مليار دينار جزائري لنفقات التجهيز، وهو مؤشر أولي يعكس بوضوح هيمنة نفقات التشغيل على هيكل الإنفاق العام، وفي المقابل مع ذلك شهدت نفقات التجهيز هي الأخرى ارتفاع ملحوظ نسبي خلال الفترة (2012-2005) حيث قفزت من 806.9 مليار دينار جزائري إلى 2275.5 مليار دينار جزائري وهو ما يعكس تبني الجزائر مخططات استثمارية لتمويل البنية التحتية وتحسين الإطار المعيشي، وبعدها في سنة 2014 ارتفعت نفقات التشغيل ونفقات

التجهيز بالرغم من انهيار أسعار النفط لتتخفص بعدها في سنة 2016 وهذا راجع إلى الأثر المتأخر لصدمة انهيار أسعار النفط حيث اضطرت الدولة إلى تجميد المشاريع الاستثمارية غير الأولوية ضمن نفقات التجهيز

وفي سنة 2017 اتخذت نفقات التسيير مسارا تصاعدا، حيث استقرت هذه النفقات عند 4677.2 مليار دينار جزائري وظلت تدور في مستويات متقاربة نسبيا حتى سنة 2019 إلى أن وصلت 4895.2 مليار دينار جزائري وواصلت الارتفاع بوتيرة متصاعدة خلال السنوات 2021، 2022، 2023، 2024 على التوالي ويرجع هذا التزايد المستمر إلى عدة عوامل منها التوسع في كتلة الأجور الناجم عن ضخامة الجهاز الإداري للدولة، التزامات الدولة اتجاه منظومة الحماية الاجتماعية التي تضخمت متطلباتها خلال فترة جائحة كوفيد-19 .

أما بالنسبة لنفقات التجهيز بلغت 2605.4 مليار دينار جزائري لترتفع بشكل مؤقت سنة 2018 لتصل إلى 3078.0 مليار دينار جزائري نتيجة محاولة إعادة إنعاش بعض المشاريع المتوقفة، كما تراجعت في 2019، 2020، 2021 على التوالي بسبب جائحة كوفيد-19 وقد ألقت هذه الجائحة بضالها على الاقتصاد الوطني من خلال تأجيل المشاريع الاستثمارية وقد تزامن ذلك مع انهيار أسعار النفط عالميا مما أدى إلى تراجع الموارد المرصودة لنفقات التجهيز كونها مرتبطة أساسا بحجم العائدات النفطية ، وعلى خلاف السنوات السابقة من تراجع في نفقات التجهيز عادة هذه النفقات إلى مسارها التصاعدي خلال السنوات 2022، 2023، 2024 وهو ما يعكس عودة الدولة إلى تفعيل برامجها الاستثمارية في ظل تحسن المداخيل النفطية محققة ففزة نوعية تجسد التوجه الحكومي نحو إعادة إطلاق المشاريع التنموية المؤجلة وتسريع وتيرة الاستثمار في البنية التحتية مسجلة بذلك أعلى مستوى لها طوال فترة الدراسة والذي قدر بـ 3320.2 مليار دينار جزائري.

المطلب الثاني: تطور الإيرادات العامة في الجزائر 2000-2024

تعتمد الإيرادات العامة في الجزائر بشكل أساسي على ثنائية الجباية البترولية والجباية العادية، ونظرا لتقلبات النفط في الأسواق العالمية وما تسببه من تذبذب في الموارد المالية، فقد أصبح من الضروري التركيز على مؤشر الإيرادات خارج المحروقات معيارا أساسيا لقياس مدى مرونة الاقتصاد الوطني وتنوع مصادره التمويلية في مواجهة الاختلالات الهيكلية للميزانية العامة، والجدول التالي يبين تطور الإيرادات العامة في الجزائر.

الجدول رقم (2-02) : تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2024

الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي الإيرادات العامة	إيرادات خارج المحروقات	إيرادات المحروقات (الجباية البترولية)
2000	1578,1	364,9	1213,2
2001	1505,5	488,5	1001,4
2002	1603,2	595,1	1007,9
2003	1966,6	616,4	1350,0
2004	2229,7	652,5	1570,7
2005	3082,6	724,2	2352,7
2006	3639,8	840,5	2799,0
2007	3687,8	883,1	2796,8
2008	5190,5	1101,8	4088,6
2009	3676,0	1263,3	2412,7
2010	4392,9	1487,8	2905,0
2011	5790,1	1810,4	3979,7
2012	6339,3	2155,0	4184,0

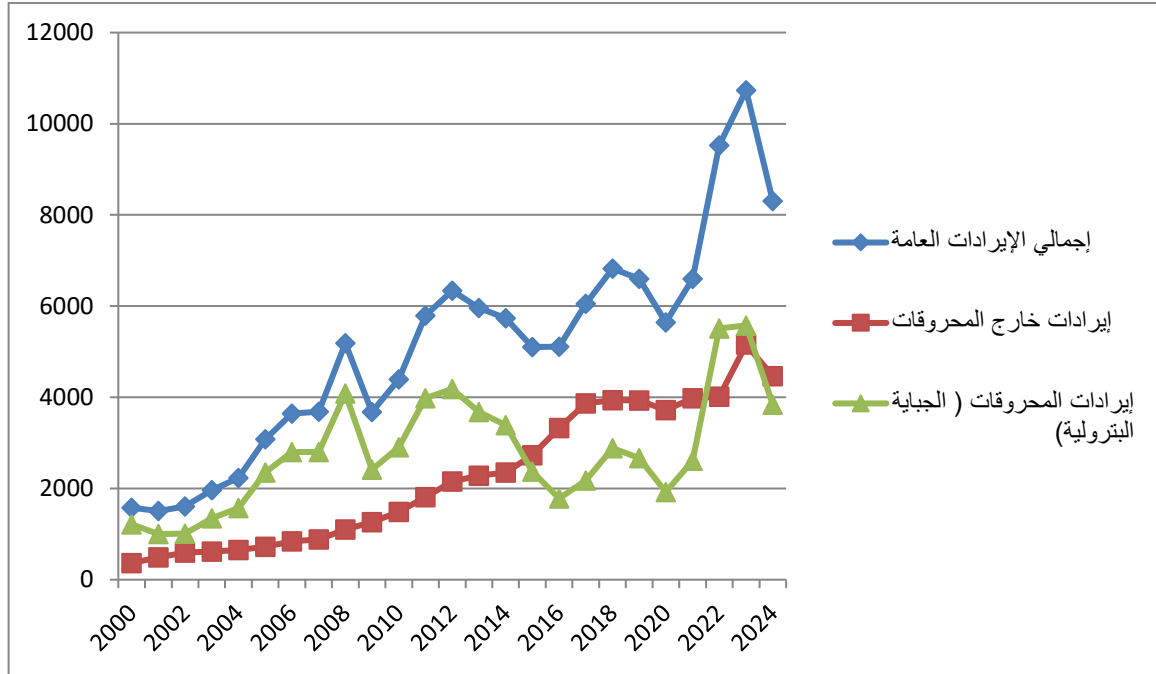
3678,1	2279,4	5957,5	2013
3388,4	2349,9	5738,5	2014
2373,5	2729,5	5103,0	2015
1781,1	3329,0	5110,1	2016
2177,0	3870,9	6047,9	2017
2887,1	3939,7	6826,9	2018
2668,5	3933,1	6601,6	2019
1921,6	3719,4	5640,9	2020
2609,2	3981,9	6597,5	2021
5507,7	4016,5	9524,1	2022
5577,0	5158,5	10735,5	2023
3840,8	4461,6	8302,4	2024

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر 2004، 2008، 2011، 2013،

2017، 2020، 2022، 2024

والشكل التالي يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة

الشكل (2-02): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2024



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (2-02)

نلاحظ من خلال الجدول (2-02) والشكل (2-02) أن الإيرادات العامة في الجزائر عرفت تزايد مستمر خلال سنوات الدراسة و هذه الزيادة تختلف من سنة إلى أخرى أحيانا تزيد بنسب مرتفعة وأحيانا تزيد بنسب ضئيلة، حيث كان ارتفاعها متواصلا من سنة 2000 إلى 2008 حيث انتقلت من 1578.1 إلى 5190.5 مليار دينار جزائري وكان السبب الرئيسي لهذا الارتفاع هو التصاعد المستمر في أسعار النفط العالمية مما انعكس مباشرة على الجبائية البترولية التي انتقلت من 1213.2 إلى 4088.6 مليار دينار جزائري وفي المقابل واصلت الإيرادات خارج المحروقات ارتفاعها التدريجي من 364,9 إلى 1101.8 مليار دينار جزائري، وشكل عام 2009 منعطفا صادما حيث تراجع إجمالي الإيرادات العامة في سنة واحدة من 5190.5 إلى 3676.0 مليار دينار جزائري وهذا بسبب الأزمة العالمية التي أدت إلى الانهيار الحاد في أسعار النفط وتراجع الجبائية البترولية من 4088.6 على 2412.7 مليار دينار جزائري، وقد ساهمت هذه الصدمة في انكشاف المالية العامة أمام التقلبات الخارجية، ثم ارتفعت الإيرادات العامة خلال السنوات 2010، 2011، 2012 على التوالي حيث انتقلت من 3676.0 إلى 6339.3 مليار دينار جزائري، وقد ساهم تعافي أسعار النفط في دفع الجبائية البترولية

للاارتفاع من جديد لتبلغ 4184.0 مليار دينار جزائري، في حين واصلت الإيرادات خارج المحروقات مسارها التصاعدي للتجاوز حاجز 1900 مليار دينار جزائري سنة 2012 ورغم هذا التحسن فإن بنية الإيرادات لم تشهد أي تحول هيكلي بقيت الجباية البترولية تهيمن على إجمالي الإيرادات العامة، بعدها دخلت الإيرادات العامة في مسار انخفاض متواصل امتد لأربع سنوات حيث تراجعت من 6339.3 عام 2012 إلى 5110.1 مليار دينار عام 2016 وسبب هذا الانخفاض هو انهيار أسعار النفط الذي بدأ منتصف عام 2014 مما أدى إلى تأكل حاد في الجباية البترولية التي انخفضت من 4184.0 إلى 1781.1 مليار دينار جزائري خلال أربع سنوات ولمواجهة هذا الضغط لجأت الحكومة إلى تكليف التبعة الجبائية، فارتفعت الإيرادات خارج المحروقات من 2155,0 عام 2012 إلى 3329.0 مليار دينار جزائري عام 2016 وهذا الارتفاع يعكس جهود استثنائية في توسيع الغطاء الضريبي، في حين شهدت سنتي 2017 و2018 ارتفاع الإيرادات العامة من 6047.9 إلى 6826.9 مليار دينار جزائري وذلك راجع إلى تحسن الجباية البترولية من 2177.0 إلى 2887.1 مليار دينار جزائري بفعل انتعاش أسعار النفط، مع استمرار الارتفاع في الجباية العادية خارج المحروقات، وفي سنة 2019 تراجع الإيرادات العامة إلى 6601,6 مليار دينار جزائري مع انخفاض الجباية البترولية إلى 2668.5 في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتراجع أسعار النفط، وفي 2020 خلفت جائحة كوفيد-19 وانحيار الطلب العالمي لأسعار النفط أثر سلبي إذ تراجعت إجمالي الإيرادات العامة بمدة إلى 5640.9 مليار دينار جزائري وانخفضت الجباية البترولية إلى 1921.6 في واحدة من أدنى مستوياتها منذ 2004 مما كشف عن هشاشة الإيرادات العامة وضعف قدرتها على استيعاب الصدمات الخارجية، وفي 2021، 2022، 2023 شهدت هذه السنوات ارتفاع قياسي، منتقلة من 5640.9 عام 2020 إلى 10735.5 مليار دينار جزائري عام 2023 وقد نتج هذا الارتفاع غير المسبوق بالارتفاع الحاد لأسعار الطاقة عالميا مدفوعة في أعقاب الأزمة الأوكرانية، دفعت الجباية البترولية 5577.0 مليار دينار جزائري عام 2023 أي ما يضاعف مستواها عام 2020 كما واصلت الإيرادات خارج المحروقات ارتفاعها لتبلغ 5158.5 مليار دينار جزائري في أعلى مستوياتها التاريخية، وفي سنة 2024 تراجعت الإيرادات العامة إلى 8302.4 مليار دينار جزائري مع تراجع الجباية البترولية إلى 3840.8 مليار دينار جزائري في ما سجلت الإيرادات خارج المحروقات انخفاض إلى 4461.6 مليار دينار جزائري، وطيلة فترة هذه الدراسة نجد أن الاقتصاد الجزائري لم يفلح في تجاوز التبعة الهيدروكربونية إذ لا تزال المرونة الإيرادية للمالية العامة مرتبطة بتقلبات أسعار النفط، ولذلك فإن تحقيق الاستدامة

المالية يستلزم الانتقال من نموذج التمويل الريعي إلى النموذج قائم على تعميق الجباية العادية وتوسيع وعائها الضريبي وتفعيل مسارات التنويع الاقتصادي للحد من الاعتماد على عائدات المحروقات في تمويل الميزانية العامة.

المطلب الثالث: تطور عجز الميزانية العامة في الجزائر 2000-2024

إن اختلال التوازن بين الإيرادات العامة المتذبذبة بفعل تقلبات أسواق النفط، وبين النفقات العامة الآخذة في التوسع لتلبية المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، أدى حتما إلى ظهور عجز في الميزانية العامة تفاوتت حدته عبر السنوات، ولم تكن ظاهرة العجز في الجزائر مجرد اختلال مالي عابر بل كان تعبيرا عن التحديات التي واجهتها المالية العامة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2024 والجدول التالي يمثل تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2024.

الجدول رقم (2-03): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2024.

الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي الإيرادات	إجمالي النفقات	رصيد الميزانية العامة	الوضعية المالية
2000	1578,1	1178,1	400,0	فائض
2001	1505,5	1321,0	184,5	فائض
2002	1603,2	1550,6	52,6	فائض
2003	1966,6	1766,2	200,4	فائض
2004	2229,7	1891,8	337,9	فائض
2005	3082,6	2052,0	1030,6	فائض
2006	3639,8	2453,0	1186,8	فائض
2007	3687,8	3108,5	579,3	فائض
2008	5190,5	4191,0	999,5	فائض
2009	3676,0	4246,3	-570,3	عجز

الفصل الثاني: واقع عجز الميزانية وآليات تمويله في الجزائر

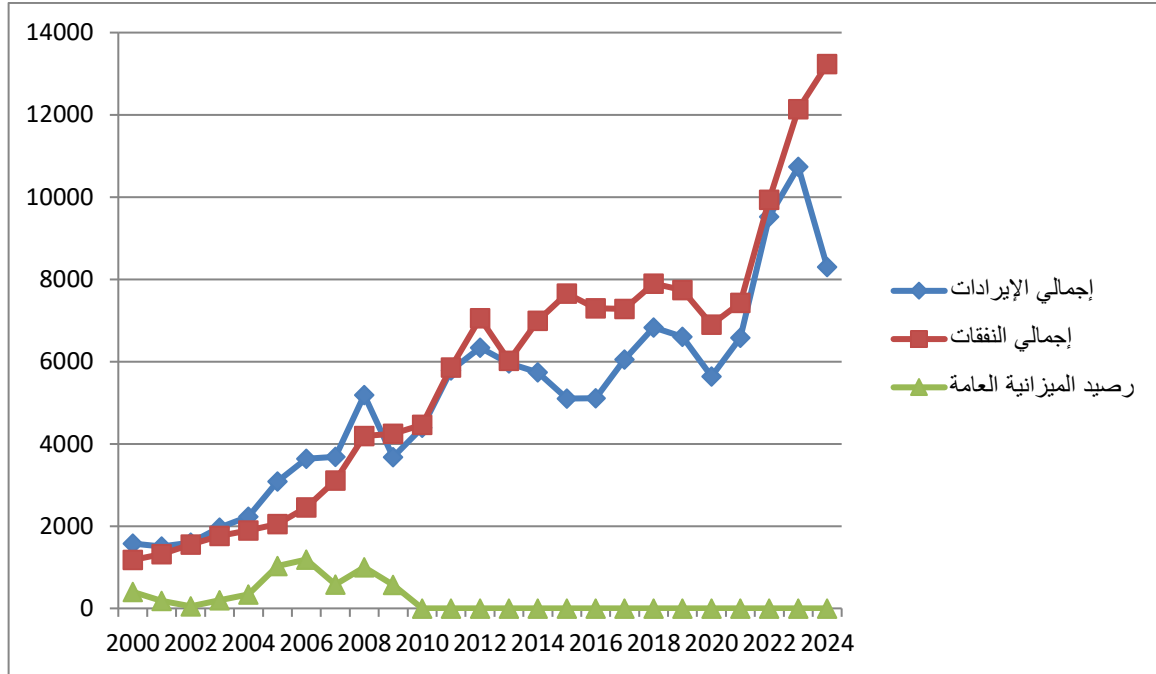
عجز	-74,0	4466,9	4392,9	2010
عجز	-63,5	5853,6	5790,1	2011
عجز	-718,8	7058,1	6339,3	2012
عجز	-66,6	6024,1	5957,5	2013
عجز	-1257,2	6995,7	5738,5	2014
عجز	- 2553,3	7656,3	5103,0	2015
عجز	-2187,4	7297,5	5110,1	2016
عجز	-1234,8	7282,7	6047,9	2017
عجز	-905,4	7899,1	6826,9	2018
عجز	-1123,9	7741,3	6601,6	2019
عجز	-1262,0	6902,9	5640,9	2020
عجز	-832,5	7428,7	6583,6	2021
عجز	-411,6	9935,7	9524,1	2022
عجز	-1406,5	12142,0	10735,5	2023
عجز	-4930,3	13232,7	8302,4	2024

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير البنك الجزائر 2004، 2008، 2011، 2013،

2017، 2020، 2022، 2024

والشكل التالي يوضح تطور رصيد الميزانية في الجزائر خلال فترة الدراسة

الشكل (02-03): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2024



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الجدول (02-03)

من خلال الجدول (02-03) والشكل (02-03) نلاحظ أن الميزانية العامة في الجزائر عرفت فوائض في رصيدها خلال الفترة 2000-2008 مع تراجع طفيفة، حيث بلغ رصيد الميزانية العامة ذروته عام 2006 بـ 1186,8 مليار دينار جزائري ثم عاد في سنة 2008 بـ 999.5 مليار دينار جزائري وهذا راجع إلى الارتفاع الحاد في أسعار النفط في الأسواق الدولية، ثم عجز ابتداء من 2009 غير أن الاختلال المالي بدأت تكتشف مع سنتي 2012 و 2013 حيث بلغ العجز -718.8 و -66.6 مليار دينار جزائري على التوالي رغم ارتفاع أسعار النفط آنذاك وذلك بسبب ارتفاع النفقات العامة، ثم في عام 2014 تفاقم العجز ليبلغ -1257.2 وذلك راجع للاختيار المفاجئ في أسعار النفط واتسع بشكل حاد عام 2015 -2553.3 مليار دينار جزائري في ظل استمرار تدهور أسعار النفط، ثم تفاوتت حدته خلال السنوات التالية تبعا لتقلبات السوق النفطية وتداعيات جائحة كوفيد-19 عام 2020 على الرغم من انتعاش إجمالي الإيرادات في الفترة 2021-2024 لتبلغ 8302.4 مليار دينار عام 2024 خلال ارتفاع أسعار الطاقة عقب الأزمة الأوكرانية فإن العجز بلغ

مستويات غير مسبقة إذ وصل إلى - 4930.3 مليار دينار جزائري عام 2024 وهذا راجع إلى عجز الإيرادات عن مواكبة النمو المتسارع في النفقات العامة حتى في أوقات الانتعاش النفطي.

المبحث الثاني: آليات تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر 2000-2024

اتضح تطور عجز الميزانية في الجزائر خلال الفترة (2000-2024) بارتباط وثيق تقلبات أسواق الطاقة العالمية، حيث انقسم هذا المسار إلى مرحلتين متباينتين؛ بدأت الأولى بفائض مالي مريح بفضل الطفرة النفطية التي مكنت الدولة من ادخار مدخرات هائلة في صندوق ضبط الإيرادات، قبل أن تنتقل الميزانية إلى مرحلة العجز الهيكلي المستمر منذ صدمة أسعار النفط عام 2014، وقد شهدت السنوات الأخيرة (2020-2024) تفاقم ملحوظ في هذا العجز نتيجة تبني السلطات العمومية لسياسة مالية توسعية ذات طابع اجتماعي واقتصادي، تهدف إلى الحفاظ على القدرة الشرائية من خلال مراجعة شبكة الأجور وتمويل الاستثمارات الكبرى، مما جعل العجز الميزانياتي يصل إلى مستويات قياسية غير مسبقة، هذا التحول يعكس بوضوح التحدي المزدوج الذي تواجهه المالية العامة في الموازنة بين الالتزامات الاجتماعية للدولة وبين ضرورة استدامة التوازنات الكلية في ظل تبعية الإيرادات لقطاع المحروقات.

المطلب الأول : دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية (2000-2017)

تعتبر تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية من أكبر التحديات التي واجهت الاستقرار المالي في الجزائر وللتخفيف من هذه الصدمات وضمان توازن الميزانية العامة استحدثت السلطات العمومية آليات مالية وقائية وكان أبرزها صندوق ضبط الإيرادات.

الفرع الأول: تعريف صندوق ضبط الموارد

هو صندوق تم إنشائه كنتيجة لارتفاع العوائد النفطية بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 المؤرخ في 27 جوان سنة 2000.

حيث يفتح في حسابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد يقيد فيه من جانب الإيرادات فائض جباية المحروقات الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات مقارنة بتلك المتوقعة في قانون المالية

بالإضافة إلى الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، غير أنه يبقى التحكم في سير هذا الصندوق من أولويات وزير المالية الذي يعتبر الأمر الوحيد والرئيسي بصرف هذا الحساب متى اقتضت الضرورة لذلك¹.
إتماما لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد والأسس من خلال قانون المالية لسنة 2004 وفقا للمادة 66 من قانون 23-22 المؤرخ في 28 ديسمبر 2003، التي نصت على تعديل المادة 10 من القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 27 جوان 2000، حيث يضاف إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة تسيير المديونية الخارجية، ويعود ذلك أساسا إلى تحسن الوضع المالي لبنك الجزائر نتيجة ارتفاع احتياطياته من النقد الأجنبي حيث بلغت سنة 2008 حوالي 150 مليار دولار، بالإضافة إلى انتهائه لإستراتيجية جديدة للتسيير النشط للمديونية الخارجية أي تسديد أقساطها قبل حلول آجال استحقاقها².

الفرع الثاني: أهمية صندوق ضبط الموارد

تنبع أهمية هذا الصندوق من كونه أداة مالية فعالة تمكن الحكومة من ترجمة سياستها المالية إلى واقع ملموس، وتتجلى هذه الأهمية في النقاط التالية:³

- يساهم الصندوق في تخفيف عبء الديون الحكومية من خلال توظيف موارده المالية المستمدة في جوهرها من عائدات الجباية البترولية؛
- يعمل الصندوق على استيعاب الفوائض البترولية وتوجيهها نحو ما يخدم مصالح الاقتصاد الوطني ويعزز متانته؛
- يقوم الصندوق بدور محوري في تغطية العجز الذي قد يطرأ على الخزينة العمومية بوجه عام، وعلى الميزانية العامة للدولة بوجه خاص؛
- يشكل الصندوق درعا واقية تخفف من حدة الصدمات النفطية الخارجية وتحد من تداعياتها، بما يكفل الحفاظ على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الوطني؛
- قد يقوم الصندوق بوظيفتين متكاملتين وفقا للأهداف المرسومة له؛ فهو من جهة أداة للتثبيت والضبط حين يعالج إشكاليات تذبذب الإيرادات النفطية وصعوبة التنبؤ بها، ومن جهة أخرى وعاء للادخار حين يوظف في تجميع جزء من هذه الإيرادات وصونها لصالح الأجيال المقبلة⁴.

¹ سلوى برور، دور صندوق ضبط الموارد في معالجة عجز الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2000-2016، مذكرة تخرج الماستر في العلوم

الاقتصادية (تخصص اقتصاد نقدي وبنكي)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة 2017/2018، ص 60.

² سلوى برور، مرجع سبق ذكره، ص 61.

³ المرجع نفسه، ص 61.

⁴ سلوى برور، مرجع سبق ذكره، ص 61.

الفرع الثالث: دوافع إنشاء صندوق ضبط الموارد في الجزائر

تتعدد الأسباب والمبررات التي أفضت إلى استحداث هذا الصندوق وتنشعب، ويمكن تصنيفها ضمن محورين رئيسيين:

1- الدوافع الداخلية

يتسم الاقتصاد الجزائري بارتباطه الوثيق وتبعيته الهيكلية لقطاع المحروقات، مما يجعله عرضة لتقلبات دورية حادة وصدمات خارجية متكررة، كالأزمة التي اندلعت عام 1986 إثر الانهيار المفاجئ لأسعار النفط، وتلك التي شهدتها عام 2015 في السياق ذاته، وفي ضوء هذا الواقع، جاء إنشاء صندوق ضبط الموارد تجسيدا لإرادة الحكومة الجزائرية في بناء آلية مؤسسية قادرة على تنظيم الإيرادات العامة للدولة وصون استقرار الميزانية العامة، بما يهيئ البيئة الملائمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية المرسومة، والتخفيف من وطأة الصدمات الخارجية على الاقتصاد الوطني¹.

2- الدوافع الخارجية

لا تقل الدوافع الخارجية أهمية عن نظيرتها الداخلية، ويمكن إجمال أبرزها فيما يأتي:

- تمثل التقلبات المستمرة في أسعار النفط على المستوى العالمي مصدر قلق دائم للدول المصدرة، إذ تلقي بظلالها المباشرة على حجم الإيرادات السيادية واستدامتها، مما يستوجب وجود آليات استباقية للتحوط من آثارها.
- شهدت الساحة الدولية رواجاً واسعاً لفكرة إنشاء صناديق الثروة السيادية في أوساط الدول النفطية، بوصفها أداة ناجعة لإدارة الفوائض النفطية وتوظيفها بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة وصون حقوق الأجيال القادمة، وهو ما شكل دافعا مهما للجزائر للسير في هذا الاتجاه².

¹ المرجع نفسه، ص 62.

² المرجع نفسه، ص 62.

الفرع الرابع: مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر

يساهم صندوق ضبط الموارد في الحفاظ على استقرار التوازن المالي، وذلك من خلال دوره كأداة لامتنعاص فوائض الجباية البترولية في سنوات الانتعاش، وإعادة ضخها لتمويل عجز الميزانية العامة في سنوات التراجع، والجدول الآتي يوضح مساهمة الصندوق في تمويل عجز الميزانية في الجزائر.

الجدول رقم (2-04): مساهمة صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة

2000-2023

الوحدة مليون دج:

السنوات	المتاحات في الصندوق قبل الاقتطاع	تمويل عجز الخزينة	رصيد الصندوق بعد الاقتطاع
2000	453237	0	232137
2001	356001	0	1715534
2002	198038	0	27978
2003	476892	0	320892
2004	944391	0	721688
2005	2090524	0	1842686
2006	3640686	91530	2931045
2007	4669893	531952	3215530
2008	5503690	758180	4280073
2009	4680747	364282	4316465
2010	5634775	791938	4842837
2011	7143157	1761455	5381702
2012	7917011	2283260	5633751
2013	7695982	2132471	5563511

4408159	2965672	7373831	2014
2073846	2886505	4960351	2015
784458	1387938	2172396	2016
0	784458	784458	2017
305500	131912	437412	2018
305500	0	305500	2019
0	832354	832354	2020
682104	0	682104	2021
1966593	1011265	2977858	2022
2659946	1027375	1917385	2023

المصدر: المديرية العامة للميزانية، صندوق ضبط الإيرادات 2000-2023 المادة 25 من قانون المالية التكميلي 2008، متاح على: <https://www.dgpp.mf.gov.dz>، تاريخ الإطلاع: 6 جوان 2026.

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (2-04) المتعلق بمساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2023، أن الصندوق عرف مسارا تطورياً متذبذباً ارتبط ارتباطاً عضوياً بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، إذ تميزت المرحلة الأولى 2000-2005 بتراكم موارده دون أي اقتطاع لتمويل عجز الخزينة حيث ارتفعت المداخيل من 453237 مليون دينار جزائري إلى 2090524 مليون دج والرصيد من 232137 إلى 1842686 مليون دينار جزائري، قبل أن تبدأ الاقتطاعات تدريجياً ابتداءً من 2006 بمبلغ 91530 مليون دينار جزائري لتتصاعد بوتيرة متسارعة حتى بلغت ذروتها 2965672 مليون دينار جزائري سنة 2014 رغم بلوغ المداخيل أعلى مستوياتها سنة 2012 بـ 7917011 مليون دينار جزائري والرصيد 5633751 مليون دينار جزائري، وهو ما يكشف أن التوسع المتواصل في الإنفاق العام كان يستنزف موارد الصندوق حتى في سنوات الوفرة النفطية، ثم جاء انهيار أسعار النفط منذ منتصف 2014 ليشكل منعرجاً حاسماً إذ تصاعدت الاقتطاعات إلى 2886505 مليون دينار جزائري سنة 2015 و1387938 مليون دينار جزائري سنة 2016 لتنتهي باستنزاف كامل لموارد الصندوق سنة 2017 حين بلغت الاقتطاعات 784458 مليون دينار جزائري أي ما يعادل رصيده الكامل ليصبح صفراً مما أجبر السلطات على اللجوء إلى التمويل غير

التقليدي، وفي المرحلة الأخيرة 2018-2023 شهد الصندوق تذبذبا واضحا بين الاقتطاع والتوقف إذ توقفت الاقتطاعات سنة 2019 ثم عادت بقوة سنة 2020 بـ 832354 مليون دينار جزائري نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19 وواصلت ارتفاعها إلى 1011265 مليون دينار جزائري سنة 2022 و1027375 مليون دينار جزائري سنة 2023 رغم تعافي الرصيد إلى 2659946 مليون دينار جزائري، مما يؤكد استمرار اعتماد الخزينة على الصندوق كملاذ أول لتمويل العجز في غياب موارد بديلة مستدامة وضرورة الإسراع في إصلاح بنية الإيرادات العامة وتنويعها بعيدا عن الربيع النفطي.

المطلب الثاني : ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في تمويل عجز الميزانية

يعد ترشيد الإنفاق الحكومي من المفاهيم المالية والاقتصادية التي حظيت باهتمام واسع في أدبيات المالية العامة، وقد تعددت تعريفاته تبعاً لتعدد زوايا النظر إليه.

الفرع الأول: مفهوم ترشيد الإنفاق الحكومي

يقصد بترشيد الإنفاق الحكومي بأنه " توجيه الأموال العامة نحو تحقيق أهداف الدولة بأعلى كفاءة ممكنة، مع ضمان عدم إهدارها أو صرفها في غير ما يخدم المصلحة العام"¹.

كما يعرف ترشيد الإنفاق الحكومي أيضاً بأنه: "توظيف النفقات العامة بالشكل الأمثل لبلوغ الأهداف التي تسعى إليها الدولة، مع الحرص على صرفها فيما يعود بالنفع على المجتمع وتجنب كل صور الهدر والإنفاق في غير محله"².

أما من منظور التخصيص الأمثل للموارد، فيعرف بأنه الاستخدام الرشيد والتوجيه الأنسب للنفقات العامة نحو أفضل البدائل الإنفاقية المتاحة، بما يعظم المنفعة ويقلص الفاقد، ويستلزم ذلك أن تلتزم الأجهزة الحكومية بمبادئ الرشد والعقلانية في توزيع برامجها وتخصيص مواردها، بما يكفل تحقيق أعلى درجات الكفاءة والفاعلية في إشباع الحاجات العامة³.

يمكن القول أن ترشيد الإنفاق الحكومي هو مجموعة العمليات والتدابير التي تتخذها الدولة للتحكم في توجيه النفقات العامة، بحيث يتم اختيار البديل الأقل تكلفة والأكثر منفعة، مع الالتزام بالرقابة الصارمة لمنع الهدر المالي وذلك بهدف تحقيق التوازن في الموازنة العامة وتلبية الحاجات العامة للمجتمع.

¹ نسرين كزيز، دور الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر (2007-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، السنة الجامعية 2018-2019، ص 129.

² المرجع نفسه، ص 129.

³ صليحة شيبني وفريدة قحام، تحليل آلية معالجة عجز الموازنة في الدول النفطية: دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2022، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية (تخصص اقتصاد دولي)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل، 2022-2023، ص 82.

الفرع الثاني: شروط نجاح عملية ترشيد الإنفاق الحكومي

لا تتحقق عملية ترشيد الإنفاق العام بمجرد النية أو التوجيه، بل تستلزم توافر جملة من الشروط الموضوعية والإجرائية التي تضمن فاعليتها واستدامتها، وتتمثل فيما يأتي:

1. تحديد الأهداف بدقة:

يتم رسم الأهداف بعيدة ومتوسطة المدى وتحديدتها بوضوح، وذلك من خلال حصر المهام الجوهرية التي الأموال من أجل تغطيتها وتتوقف طبيعة هذه الأهداف وحجمها على نوع المهام والوظائف المراد تنفيذها لتحقيقها، سواء التي تمس المجتمع بأسره أو الوحدات التنظيمية بعينها ومن الضروري أن تنسجم أهداف هذه الوحدات التنظيمية مع الأهداف العامة للمجتمع المرسومة مسبقا في خطط التنمية بعيدة ومتوسطة المدى دون أن تعارض منها¹.

2. تحديد الأولويات

تعد عملية تحديد الأولويات من أبرز العمليات الفرعية في منظومة التخطيط وأكثرها أهمية، إذ يشكل الالتزام بهذا الشرط ضرورة حتمية لصون المال العام من الضياع وتعظيم العائد من استخدامه، يقصد بتحديد الأولويات تقييم مدى أهمية البرامج أو المشروع الذي تريد الجهة العامة تنفيذه، ومدى قدرته على تلبية الاحتياجات المتنامية للسكان في ظل قلة الموارد المتاحة ويساهم بدور كبير في تحقيق الأهداف المحددة مسبقا وتقوم هذه العملية على مجموعة من المبادئ الأساسية وهي:²

- مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها على أفراد المجتمع، له دور كبير عند تحديد الأولويات.
- عامل الزمن، فالزمن اللازم لحل مشكلة معينة دورا جوهريا في تحديد الأولويات بين البرامج والمشاريع.
- درجة اهتمام المواطنين بالمشكلة القائمة كلما زاد الاهتمام الشعبي بمشكلة ما، ازداد الميل نحو منحها الأولوية والمبادرة إلى حلها قبل غيرها.

¹فضيلة بوطورة وآخرون، ترشيد الانفاق العام كمدخل للحد من الفساد في الجزائر، مداخلة مقدمة أشغال الملتقى الدولي الخامس حول: الإنفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة، جامعة العربي التبسي -تبسة- (بالاشتراك مع جامعة قاصدي مرباح -ورقلة)، ص138.

²المرجع نفسه، ص138.

- عامل الخبرة فكلما كانت الحلول المقترحة لمعالجة مشكلة معينة ومضمونة النجاح كان ذلك دافعا أقوى لمنحها الأسبقية في التنفيذ.

3. القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام

يقصد به تقييم مستوى الكفاءة والفعالية التي تبديها الوحدات والأجهزة الحكومية في تنفيذ الخدمات والبرامج الموكلة إليها، وينبثق هذا القياس من مبدأ أساسي مفاده أن هذه الوحدات ملزمة بالمساءلة عن حسن توظيف الموارد العامة وترشيد استخدامها عند تقديم الخدمات للمواطنين.¹

ويقوم هذا التقييم على ثلاثة محاور جوهرية وهي:

- الفعالية الاجتماعية والاقتصادية من منظور المواطنين، إذ يستهدف هذا المحور قياس الأثر الفعلي للنتائج المحققة على البيئتين الاجتماعية والاقتصادية، ويتجلى ذلك من خلال قياس مستوى رضا المواطنين، مما يتيح الحكم على مدى ملائمة السياسات المعتمدة وانسجامها مع احتياجات المجتمع.
- جودة الخدمات المقدمة من وجهة نظر المستفيدين، ويتمحور هذا الجانب حول السعي نحو الارتقاء بمستوى الخدمة العمومية وتحقيق التوازن الأمثل بين التكلفة والجودة.

4. عدالة الإنفاق العام و مدى تأثيره على مصلحة الفئات الأضعف

تهدف دراسة عدالة الإنفاق العام إلى الكشف عن مدى استجابته للاحتياجات الفعلية للفئات الأشد فقرا في المجتمع، وتجنب الوقوع في إشكالية توزيع المنافع بصورة عشوائية بعيدا عن معايير الحاجة الحقيقية للمستفيدين، كتوزيع المنح والإعانات دون مراعاة الأولويات الفعلية، كما تستلزم هذه الدراسة تحديد نصيب كل فئة من الإنفاق العام ومستوى إفادتها الفعلية من الخدمات المقدمة.²

وبالتالي تستلزم الدولة بمبدأ العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناجمة عن النفقات العامة، بحيث لا تنحاز لفئة اجتماعية على حساب غيرها، ولا يقصد من ذلك أن يتساوى نصيب كل الطبقات بل هناك طبقات الفقراء هي في حاجة لخدمات الدولة يستوجب زيادة النفقات عليها.

¹ فضيلة بوطورة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 139.

² المرجع نفسه، ص 140.

5. تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة

يعتبر وجود منظومة رقابية فعالة أمر ضروري لضمان انسجام التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على أن تتضمن هذه المنظومة مراجعة دورية ومستمرة لأساليب الإنجاز مع الارتقاء بمفهوم الرقابة من مجرد التحقق من المستندات إلى رقابة تقييمية، ولكي تكون مثل هذه الرقابة على برامج الإنفاق العام مجدية ينبغي أن تكون منطلقاتها ووسائلها متناسقة ومسيرة لمهمة هذه البرامج في بلوغ أهدافها المرجوة، وصون مساراتها من الانحراف لذا فإن حدود صلاحية أجهزة الرقابة وآليات عملها واضحة ومحددة، لا من الناحية القانونية وحسب بل على الصعيد الواقع العملي أيضا وفعالية الرقابة تحقق من خلال قدرتها على تحقيق أهدافها وتوفير الشروط اللازمة لتوجيه المشاريع العامة توجيهها إيجابيا¹.

الفرع الثالث: إجراءات التقشف في ترشيد النفقات لتمويل عجز الميزانية العامة في الجزائر

في ظل الصدمة النفطية التي عصفت بالاقتصاد الجزائري إثر الانهيار الحاد في أسعار النفط عام 2014، شرعت الحكومة الجزائرية في تبني جملة من التدابير الرامية إلى ترشيد الإنفاق العام، وهي تدابير لا تزال سارية المفعول حتى الوقت الراهن، وتجد هذه التدابير مبررها الرئيسي في التراجع الملحوظ الذي طال إيرادات الدولة ولم يتوقف أثره حتى اليوم، وقد امتدت تداعيات هذه الإجراءات لتطال ميزانية التسيير وميزانية التجهيز في آن واحد:²

1- الإجراءات المتعلقة بنفقات التسيير

سعت الحكومة من خلال هذا إلى ضبط النفقات الجارية والتشغيلية والتحكم فيها، وذلك عبر جملة من التدابير أبرزها:³

- تقليص التنقلات الرسمية إلى خارج الوطن والاقترصار عليها في الحالات القصوى، إلى جانب خفض النفقات المخصصة لاستقبال الوفود الأجنبية، والحد من تنظيم الاجتماعات والملتقيات والتظاهرات المختلفة باستثناء تلك المهمة ذات الجدوى.

¹ فضيلة بوطورة وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 140.

² أ. صادق جميلة وأ. د. دربال عبد القادر، إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014، مجلة التكامل الاقتصادي، المركز الجامعي لتيسميسيلت، المجلد 07، العدد 02 (جوان 2019)، ص 63.

³ المرجع نفسه، ص 64.

- ترشيد إنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري وتقييده بالمنشآت الاجتماعية التربوية مع إحكام تنظيمها وتحسين أساليب تسييرها .

2- الإجراءات المتعلقة بنفقات التجهيز

عرفت نفقات التجهيز بدورها جملة من الإجراءات التي استهدفت ترشيدها والتحكم فيها:¹

- تجميد العمليات غير المنطلقة حيث أقدمت الحكومة على تجميد جميع العمليات التي لم يشرع في تنفيذها على أرض الواقع، وأحالت البت في مآلها إلى الوزير الأول، مع قصر تبليغ رخص البرامج على المشاريع ذات الطابع الاجتماعي، واشترطت توفر الوعاء العقاري اللازم وخلوه من أي عوائق إدارية أو قانونية؛
- تأجيل اقتناء السيارات الإدارية حيث فرض تأجيل جميع مشاريع اقتناء السيارات الإدارية طوال سنة 2016، في خطوة تعكس الحرص على ترشيد الإنفاق غير الضروري وتكريس ثقافة التقشف داخل الأجهزة الحكومية؛
- تجميد المشاريع الاستثمارية غير ذات الأولوية حيث اتخذ قرار بتجميد أو تأجيل المشاريع الاستثمارية العمومية التي لم تنطلق بعد أو التي لا تحتل مرتبة متقدمة في سلم الأولويات الوطنية، وذلك بهدف إعادة توجيه الموارد المتاحة نحو المشاريع الأكثر إلحاحا والأعمق ارتباطا بمتطلبات التنمية والأمن الاجتماعي؛
- إغلاق حسابات التخصيص الخاصة وتوحيدها من خلال مساعي الحكومة لاستعادة السيطرة على نفقات التجهيز وضبطها، جرى إغلاق جميع حسابات التخصيص الخاصة، بما فيها البرنامج الخماسي 2015-2019 الذي لم يكتب له الاستمرار سوى سنتين فحسب، نظرا للعجز عن التحكم في نفقات التجهيز والإبقاء عليها في حدودها المرسومة، وتفادي للتشتت الذي أفرزه تعدد هذه الحسابات، جرى استبدالها بحساب موحد تحت الرقم 145/302، أطلق عليه "حساب تسيير العمليات الاستثمارية العمومية المسجلة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز"، بما يعزز الشفافية المالية وييسر الرقابة على الإنفاق الاستثماري.

¹ أ. صادق جميلة وأ.د.دربال عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 64-65.

المطلب الثالث: مساهمة التمويل غير التقليدي في تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر

يعد التمويل غير التقليدي أداة مالية استثنائية تلجأ إليها الدولة كخيار اضطراري لسد الفجوة في ميزانيتها العامة

الفرع الأول: تعريف التمويل غير التقليدي

يقصد بالتمويل غير التقليدي في إطار السياسة النقدية بأنه: تلك المجموعة من الأدوات والإجراءات الاستثنائية التي يلجأ إليها البنك المركزي، والتي تختلف جوريا عن الأساليب السياسية النقدية المعتادة، ففي هذا النوع من التمويل يتدخل البنك المركزي بصورة مباشرة في عملية الائتمان بهدف سد أي خلل أو توقف يطرأ على دور الوساطة المالية الخاصة وتتجلى الميزة الأساسية لهذا التدخل في قدرة البنك المركزي على ضخ السيولة بسهولة من خلال إصدار سندات حكومية دون قيود كبيرة أو مخاطر عالية وذلك بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي¹.

الفرع الثاني: خصائص التمويل غير التقليدي:

تميز التمويل غير التقليدي بعدة خصائص نذكر منها ما يلي:

- 1- **الطابع الاستثنائي:** يرتبط هذا التمويل ارتباطا وثيقا بمسبباته المباشرة، المتمثلة في العجز الناجم أساسا عن الاختلال بين حجم النفقات والإيرادات، ومن ثم يمكن اعتبار هذا الإجراء حل ظرفي لضغوط الأزمة النفطية على مداخل الدولة².
- 2- **محددة بمدة زمنية:** حددت فترة الاعتماد على هذا النوع من التمويل بخمس سنوات، وإن كان هذا التحديد يبقى في حدود النسبية، حيث أن ما يهم أكثر من الناحية الاقتصادية أن قيمة العجز في ميزانية الخزينة، الذي يستوجب جهدا مضاعفا وإصلاحا جذريا للمنظومة الجبائية.
- 3- **تتم عن طريق سندات الخزينة:** يقوم بنك الجزائر بتمويل الخزينة في مقابل اقتنائها للسندات التي تصدرها، علما بأن قيمة هذه السندات تعادل قيمة العجز أو المبلغ اللازم لإعادة التوازن بين النفقات العامة والإيرادات³.
- 4- **شراء بطريقة مباشرة:** خلافا للتسييقات التي كان بنك الجزائر يمنحها للخزينة العمومية في إطار التشريعات السابقة عبر السوق ما بين البنوك .

¹ عابدي محمد، سياسات تمويل العجز الموازي في اقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2023، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وجباية معقدة، جامعة ابن خلدون تيارت، السنة الجامعية 2024/2025، ص 55.

² رحمة حجال، أثر التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة-، الجزائر، السنة الجامعية، ص 20.

³ ص 20.

غير محددة من حيث سقف الإصدار: لا يوجد حد أقصى محدد للمبالغ القابلة للإصدار خلال مدة التمويل غير التقليدي .

الفرع الثالث: عملية طبع النقود

تقوم دار المالية منذ عام 1965 بمهمة تصنيع النقود البنكية طباعة العملة المعدنية في الجزائر، وتتولى مطبعة الجزائر طباعة الأوراق النقدية الجزائرية، وقد بلغت الكمية اليومية المطبوعة ما يعادل مليوني مليار دينار، وكانت عملية الطباعة تستغرق ما بين 6 و7 أشهر نظرا للصرامة المعتمدة في انتقاء الصفائح والأحبار والألوان ومع تبني الجزائر سياسة التمويل غير التقليدي كحل استعجالي لاستعادة التوازنات المالية وامتصاص تداعيات الصدمة النفطية التي شهدتها عام 2014، تسارعت وتيرة طبع النقود بشكل ملحوظ، إذ بلغت 2185 مليار دينار جزائري خلال الربع الأخير من سنة 2017 ثم قفزت إلى 4005 مليار دينار في سبتمبر 2018 لتسجل 1187.2 مليار دينار في نوفمبر من نفس العام¹.

والجدول التالي يوضح تطور حجم التمويل غير التقليدي في الجزائر خلال الفترة 2017-2019

الجدول رقم (2-05): تطور حجم التمويل غير تقليدي في الجزائر 2017-2019

الوحدة: مليار دينار جزائري

الفترة	قيمة الإصدار النقدي	الوضعية الشهرية للتمويل غير التقليدي
أكتوبر 2017	570	570
نوفمبر 2017	1615	2185
جانفي 2018	1400	3585
سبتمبر 2018	420	4005
نوفمبر 2018	1187.2	5192.2
ديسمبر 2018	364	5556.2
جانفي 2019	1000	6556.2

المصدر: حمزة شودار، برنامج التمويل غير التقليدي في الجزائر، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 10، العدد 01، 2023، ص 27 .

¹ رجمة حجال، مرجع سبق ذكره، ص 20-21.

يتضح من خلال الجدول رقم (2-05) المتعلق بتطور حجم التمويل غير التقليدي في الجزائر خلال الفترة 2017-2019، أن الحكومة الجزائرية لجأت إلى هذا الأسلوب في التمويل لأول مرة في أكتوبر 2017 بقيمة إصدار نقدي بلغت 570 مليار دينار جزائري، وذلك بعد أن استنفدت جميع مواردها التقليدية لتمويل العجز، إذ تم استنزاف آخر مدخرات صندوق ضبط الإيرادات في سنة 2017 فكان التمويل غير التقليدي المتمثل في الإصدار النقدي المباشر من بنك الجزائر الحل الذي انتهجته السلطات لمواجهة عجز الخزينة، وقد تواصل هذا التوجه بصفة منتظمة حتى بلغت الوضعية التراكمية 6556.2 مليار دينار جزائري في جانفي 2019، وقد تباينت قيم الإصدار النقدي الشهري بشكل ملحوظ إذ بلغت ذروتها في نوفمبر 2017 بـ 1615 مليار دينار جزائري وتراجعت إلى أدنى مستوياتها في سبتمبر 2018 بـ 420 مليار دينار جزائري، مما يدل على أن وتيرة اللجوء إلى هذا النوع من التمويل لم تكن منتظمة بل كانت مرتبطة بحجم الاحتياجات الآنية للخزينة العمومية، وقد وجهت هذه الأموال المطبوعة نحو أغراض متعددة أبرزها تمويل عجز الميزانية لسنتي 2017 و2018 وتسديد الدين العام اتجاه المؤسسات العمومية كسوناطراك وسونلغاز، غير أن هذا التوجه وإن أسهم في معالجة العجز في الأجل القصير إلا أنه ينطوي على مخاطر تضخمية جسيمة نتيجة التوسع في الكتلة النقدية دون مقابل إنتاجي حقيقي، مما يجعله خياراً استثنائياً مؤقتاً لا يمكن الاعتماد عليه كسياسة مالية مستدامة على المدى البعيد.

الفرع الرابع: مبررات لجوء الجزائر إلى التمويل غير التقليدي

ساهمت جملة من العوامل الهيكلية والظرفية لتجعل من التمويل غير التقليدي خياراً لا بديل منه أمام صانع القرار الاقتصادي الجزائري، ويمكن إجمال أبرز هذه المبررات فيما يلي:

1- تفاقم العجز الموازي:

أفضى الانخفاض الحاد غير المسبوق في أسعار النفط إثر الصدمة النفطية لعام 2014 إلى تآكل حاد في الجباية البترولية، التي تراجعت من 109.45 مليار دولار عام 2013 إلى 40.76 مليار دولار عام 2016، مما استنزف موارد صندوق ضبط الإيرادات وأحدث عجزاً موازياً متصاعداً، وفي ظل استحالة الرفع من حصيلة الجباية

العادية بسبب مقاومة الأعوان الاقتصاديين لهذا الإجراء، لم يبق أمام السلطات سوى اعتماد التمويل غير التقليدي مخرج وحيد لسد هذا العجز¹.

2- تنامي الدين العمومي الداخلي واستبعاد الدين الخارجي:

بلغت نسبة الدين العام الداخلي للخزينة العمومية ما يعادل 20% من إجمالي الإيرادات وتركز هذا الدين في مؤسستي سوناطراك وسونلغاز اللتين كان من المنتظر أن تضطلعوا بدور محوري في إطلاق مشاريع تنمية كبرى، غير أن تحملهما عبء تمويل الخزينة حال دون ذلك. وفي الآن ذاته جاء قرار الإحجام عن الاستدانة الخارجية حازماً وقاطعاً، تفادياً لتكرار سيناريو أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات وما رافقه من شروط قاسية أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني، مما جعل التمويل غير التقليدي البديل الأمثل لتسوية الدين الداخلي².

3- شح الاستثمارات الأجنبية: لم يكن بمقدور الجزائر التعويل على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر لتمويل نفقاتها العامة نظراً لغياب مناخ استثماري جاذب فضلاً عن القيود التي فرضتها قاعدة 49/51 على الشراكة الأجنبية، مما أضعف مردودية هذه الاستثمارات وحد من إسهامها الفعلي في تمويل متطلبات التنمية الوطنية³.

الفرع الخامس: الآثار التضخمية للتمويل غير التقليدي

أنتجت سياسة التمويل غير التقليدي المعتمدة خلال الفترة 2017-2019 أثارا تضخمية ملموسة على الاقتصاد الجزائري، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

¹ أسماء مسعي وفضيل رايس، التمويل غير التقليدي كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد والتنمية، المجلد 05، العدد 01، جامعة العربي التبسي - تبسة، الجزائر، جوان 2022، ص 183.

² المرجع نفسه، ص 183.

³ أسماء مسعي وفضيل رايس، ص 183.

الجدول رقم (2-06): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة التمويل غير التقليدي 2016-2023

الوحدة: %

السنوات	معدل التضخم
2016	6.5 %
2017	5.5 %
2018	4.5 %
2019	1.5 %
2020	2.5 %
2021	7.5 %
2022	9.5 %
2023	9.3 %

المصدر: البنك الدولي، التضخم الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا) - الجزائر، بيانات صندوق النقد

الدولي، الإحصاءات المالية الدولية وملفات البيانات، متاح

على: <https://data.albankaldawli.org> تاريخ الاطلاع: 6 جوان 2026

يوضح الجدول رقم (2-06) المتعلق بتطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2016-2023، أن سياسة التمويل غير التقليدي المعتمدة بين 2017 و 2019 أفرزت آثارا تضخمية ذات طابع رجعي متأخر، إذ لم تنعكس الكتلة النقدية الضخمة البالغة 6556.2 مليار دينار على المستوى العام للأسعار بصورة فورية، بل سجلت معدلات التضخم انخفاضا تدريجيا خلال فترة التطبيق من 5.5 % سنة 2017 إلى 4.5 % سنة 2018 ووصولاً إلى 1.5 % سنة 2019، وهو ما يعزى إلى تأخر دورة تداول النقود المصدرة في الاقتصاد الوطني، غير أن هذه الكتلة النقدية المتراكمة بدأت تفرز آثارها التضخمية الحقيقية في السنوات اللاحقة، حيث ارتفع معدل التضخم إلى 2.5 % سنة 2020 ثم قفز بشكل حاد إلى 7.5 % سنة 2021 وواصل ارتفاعه ليبلغ

9.5% سنة 2022 ثم 9.3% سنة 2023، وهو ما يجسد بوضوح مفهوم الأثر الرجعي للإصدار النقدي الذي يتأخر ظهوره لكنه لا يتلاشى، مما يبين صحة قرار إيقاف هذه السياسة نهاية 2019 ويؤكد أن اللجوء إلى طبع النقود لتمويل العجز يشكل خطرا حقيقيا على الاستقرار الاقتصادي الكلي وعلى القدرة الشرائية للمواطن على المدى البعيد

المبحث الثالث: البدائل المستدامة لعلاج عجز الميزانية العامة في الجزائر

يعد موضوع تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر من المسائل التي نستدعي اهتماما جادا وعميقا إذ لم يعد بالإمكان الاستمرار في الاعتماد على النموذج الاقتصادي القائم على الربيع النفطي في ظل تقلبات أسعار النفط وتراجع العائدات الهيدروكربونية، ومن هذا المنطلق، بات تحقيق الاستقرار في الموازنة العامة مشروطا بإعادة النظر الجذرية في البنية الاقتصادية الوطنية، والانتقال التدريجي نحو اقتصاد متنوع يركز على مصادر تمويل دائمة ومستدامة، وبالنظر إلى ما تزخر به الجزائر من إمكانيات وموارد متعددة، فإن توظيف هذه الموارد توظيفا رشيدا يبقى الخيار الأمثل لبناء اقتصاد وطني متين وقادر على تجاوز إشكالية العجز الهيكلي المزمن.

المطلب الأول: الصكوك الإسلامية

تتمتع الصكوك الإسلامية بإمكانات تمويلية واسعة تؤهلها لأن تكون رافدا فعالا في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة، ولعل ما يعزز هذا الدور هو ما تحظى به من قبول واسع لدى مختلف الفاعلين الاقتصاديين، فضلا عن خصائصها التمويلية المتميزة التي تجعل منها أداة مرنة وملائمة لسياق الاقتصادي الجزائري، وعليه فإن توظيف هذه الأداة توظيفا سليما من شأنه أن يساهم في تصحيح الاختلالات الهيكلية التي تعانيها الموازنة العامة، وفتح آفاق تمويلية جديدة بعيدا عن الأساليب التقليدية المعتادة.

الفرع الأول: تعريف الصكوك الإسلامية

تعرف الصكوك الإسلامية بأنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو موجودات في مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وكفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله".¹

الفرع الثاني: خصائص الصكوك الإسلامية

تتمثل خصائص الصكوك الإسلامية فيما يلي:²

- يقوم إصدار الصكوك الإسلامية على أساس عقد شرعي منسجم مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، ويمثل حصة شائعة في ملكية حقيقية؛

¹ بن دعاس زهير ورقوب نيمان، الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للعجز الموازني في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، المجلد 15، العدد 01، شتاء 2018، ص 407.

² شلوفي صفاء، وبكوش بثينة، الصيغ الإسلامية كبديل لتمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الجزائري-عرض تجارب دولية وسبل الاستفادة منها-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف، السنة الجامعية 2018-2019، ص 74.

- لا تقبل الصكوك الإسلامية التجزئة في مواجهة الشركة، فإن انتقل الصك الواحد إلى شخصين أو أكثر بسبب الإرث أو غيره، وجب الاتفاق على شخص واحد يتولى تمثيل الصك أمام الشركة؛
- يشارك حاملو الصكوك في الأرباح المتحققة وفق ما هو منصوص عليه في نشرة الإصدار، كما يتحملون الخسائر بنسبة ما يمتلكه كل منهم من الصكوك؛
- تصدر الصكوك الإسلامية باسم مالكيها وتحمل قيمة اسمية محددة، وتطرح بفئات متساوية القيمة لمدة زمنية معينة.

الفرع الثالث: أنواع الصكوك الإسلامية

يمكن تقسيم الصكوك الإسلامية إلى:

أولاً: صكوك المقايضة: هي وثائق موحدة القيمة تصدر بأسماء مالكيها مقابل الأموال التي قدموها لصاحب المشروع بعينه، بقصد تنفيذ المشروع واستغلاله وتحقيق الربح كما يحصل مالكوها على نسبة محددة من أرباح المشروع ولا تنتج هذه الصكوك فوائد.

ثانياً: صكوك المشاركة: تصدر هذه الصكوك بغرض إنشاء مشروع أو تمويل مشروع على أساس المشاركة حيث يساهم كل من المقرض والمستثمر بحصة محددة، ويتقاسمان معاً الأرباح والخسائر المترتبة على ذلك، ويغدو حامل الصك بموجب هذا الترتيب شريكاً فعلياً في المشروع، وتدار هذه الصكوك إما وفق أساس الشراكة المباشرة أو على أساس المضاربة¹.

ثالثاً: صكوك السلم: عبارة عن صكوك متساوية القيمة تصدر بهدف تجميع رأس مال السلم، وبمجرد إصدارها تنتقل ملكية سلعة السلم إلى حاملي هذه الصكوك، ويتولى بائع سلعة السلم بدور المصدر لها، في حين يمثل المكتتبون فيها المشترين للسلعة، وتشكل حصيلة الاكتتاب الثمن الفعلي لشراء تلك السلعة².

رابعاً: صكوك المراجعة: وثائق مالية متساوية القيمة تصدر بهدف توظيف حصيلة الاكتتاب فيها لتمويل تصنيع سلعة بعينها وتصبح سلعة المراجعة مملوكة لحملة الصكوك³.

¹ شلوفي صفاء، وبكوش بنية، مرجع سبق ذكره، ص 78.

² بن دعاس زهير ورقوب نريمان، مرجع سبق ذكره، ص 411.

³ عمر يحيوي، واقع آفاق صناعة الصكوك الإسلامية واستشراف تطبيقاتها في الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، المجلد 07، العدد 02 (ديسمبر 2022)، ص 273.

خامسا: صكوك المزارعة: وثائق مالية متساوية القيمة تصدر بهدف تمويل المشاريع الزراعية، ويحق لحاملها الحصول على نصيب محدد من المحصول الناتج عن المشروع¹.

سادسا: صكوك المغارسة: وثائق متساوية القيمة تصدر لاستخدام الاكتتاب فيها في غرس أشجار على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس².

سابعا: صكوك الصناديق الاستثمارية: يعرف الصندوق الاستثماري بأنه تجميع للأموال عبر الاكتتاب في صكوكه بغرض استثمارها في مجال استثماري معرف بدقة في نشرة الإصدار، وتتعدد مجالات استخدامها حيث يمكن أن تشمل كافة فروع الاقتصاد وبالطبع منها المجالات المالية، وتصدر الصناديق بآجال وأحجام معينة (الصناديق المغلقة) أو بآجال وأحجام غير محددة (الصناديق المفتوحة)³.

الفرع الرابع: آفاق تطوير صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر

تفتتح أمام الجزائر آفاق واعدة من خلال تبني صناعة الصكوك الإسلامية والأخذ بها أداة تمويلية فاعلة، إذ يرجح أن يساهم توظيفها في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية وتعزيز مسارها، وذلك من خلال جملة من المزايا التي تتيحها هذه الأداة، أبرزها أنها تمكن من:

إدارة السيولة: تعتبر الصكوك الإسلامية من بين الأدوات المستخدمة في إطار السوق المفتوحة فهي تمكن من:

- تخفيض معدلات التضخم وتعمل على استقرار أسعار الصرف.

- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.

- زيادة معدلات النمو الاقتصادي على الموارد الحقيقية بدلا من الاستدانة من الجهاز المصرفي.

تعبئة الموارد المالية: تبرز الصكوك الإسلامية بوصفها أداة فعالة في استقطاب الموارد المالية اللازمة لتلبية احتياجات الدولة التمويلية، وتكتسب هذه الميزة أهمية بالغة في السياق الجزائري تحديدا، إذ تطرح نفسها بديلا موثوقا ومستداما عن عائدات النفط التي تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار، مما يجعلها رافداً تكميلياً لا غنى عنه في منظومة التمويل العام.

¹ المرجع نفسه، ص 273.

² المرجع نفسه، ص 273.

³ د. بلعابد فايزة، د. مقدم عبد الجليل، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 01، 2018، ص 114.

تمويل عجز الموازنة العامة: تصنف الصكوك الإسلامية ضمن الأدوات التمويلية التي يمكن للدولة الاستناد إليها في مواجهة عجز موازنتها العامة، وذلك من خلال توجيه حصيلة الاكتتاب نحو تغطية الفجوة بين النفقات والإيرادات مع ما تنطوي عليه من ضوابط شرعية تحول دون الوقوع في فخ التوسع غير المنضبط في الاستدانة.

تمويل المشاريع التنموية: تساهم صكوك الاستثمار في دعم العديد من القطاعات الاقتصادية وذلك عن طريق توفير موارد حقيقية لتمويل مختلف المشاريع التنموية.

تحقيق التنمية الاجتماعية: وذلك عن طريق توفير الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع.

إن العمل على تنفيذ هذه المشروعات يفضي إلى خلق فرص العمل مما يساهم في مكافحة البطالة بين صفوف الشباب¹.

الفرع الخامس: آليات تمويل عجز الميزانية عن طريق الصكوك الإسلامية

أولاً: تغطية العجز بصكوك المضاربة أو المشاركة: هذا النوع من الصكوك يمكن فقط استخدامه في تغطية لمشاريع المدرة للدخل مثل محطات الغاز والموانئ وغيرها، حيث من خلاله تقوم الحكومة بطرح الصكوك للاكتتاب فيها بهدف استخدام حصيلة الاكتتاب في تغطية نفقات مشاريع تنمية بدل تجميدها أو إلغائها².

ثانياً: تغطية العجز بصكوك الإستصناع: يمكن أن تستخدم الحكومة هذه الصكوك لتغطية نفقات التعمير وبناء مشاريع عمرانية أو الطرق والجسور وغيرها، حيث تتجه الحكومة إلى مصرف إسلامي للحصول على التمويل الأساسي للمشاريع، وبعدها يتعاقد المصرف مع المقاولين من أجل القيام بالإنشاءات ومن ثم تقديمها للحكومة.

ثالثاً: تغطية العجز بصكوك السلم: حيث يمكن أن تستخدم الحكومة هذه الصكوك في مجال السلع النفطية، أي ستعمل حصيلة صكوك البترول لتغطية عجز الموازنة بشكل عام دون ارتباط حصيلتها بمشروع معين، كما أنها ستستخدم لتغطية أي نفقة وتوجه فوائضها لصندوق ضبط الإيرادات.

وتعزيزاً لهذا الاقتراح، فقد تجسد فعلياً من خلال المادة 179 من قانون المالية لسنة 2025³، التي رخصت للخزينة العمومية إصدار الصكوك السيادية الإسلامية بصيغة الإجارة، تحول الخزينة العمومية استقطاب مدخرات الأفراد والمؤسسات وتوظيفها في تمويل المشاريع العمومية، مع اشتراط ربطها بأصول حقيقية مملوكة للدولة

¹ بوثلجة أمين، غنو كريمة، آلية تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و

علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 2022/2921، ص. 130.

² صليحة شيبني وقحام فريدة، مرجع سبق ذكره، ص. 94.

³ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، قانون المالية لسنة 2025، المادة 179، الجريدة الرسمية، العدد 84، ديسمبر 2024، ص. 63.

ومطابقتها للشريعة الإسلامية، وقد انتقل هذا التوجه من التأطير القانوني إلى التطبيق الفعلي بإطلاق عملية الاكتتاب في 27 جانفي 2026¹.

الفرع السادس: وضعية الصكوك الإسلامية ضمن القوانين والتشريعات الجزائرية

تواجه عملية الاعتماد على الصكوك الإسلامية في الجزائر عدة تحديات على مستوى التشريعات والقوانين الجزائرية نذكر منها ما يلي:

- 1- **قانون النقد والقرض**: غياب تام لعقود التمويل الإسلامي والتي تصدر الصكوك الإسلامية على أساسها.
- 2- **بورصة الجزائر**: رفضت لجنة التنظيم ومراقبة البورصة إدراج الصكوك الإسلامية تحت مسمى السندات الإسلامية ضمن القيم المنقولة المتداولة في السوق الجزائرية مبررة ذلك بعدم وجود سند قانوني يجيز ذلك.
- 3- **القانون التجاري**: لا يتيح القانون التجاري الجزائري إصدار صكوك الاستثمار بصفتها تمثل حقوق ملكية متساوية القيمة دون أن يكون لحاملها صفة المساهمين.

- 4- **قانون الضرائب**: إن إصدار صكوك إسلامية قائمة على صيغ البيوع كالبيع الأجل والسلم وفق القواعد الشرعية بصفتها صيغ نافذة للملكية أعيان قد تؤدي إلى معاملة ضريبية مجحفة بحق هذه الأدوات إذا ما قورنت بنظيرتها التقليدية².

المطلب الثاني: تفعيل دور السوق المالية

يحتل السوق المالي مكانة محورية في منظومة الاقتصاديات الحديثة، بحيث يعد من أبرز الركائز التي يركز عليها الأداء الاقتصادي الكلي، ويتجلى ذلك في أن كفاءة هذا السوق وحسن أدائه ينعكسان مباشرة على قدرة الاقتصاد الوطني في تحقيق التنمية والنمو المستدام. فضلا عن ذلك يشكل السوق المالي نافذة حيوية تمكن الاقتصاد الوطني من مواكبة التحولات والمستجدات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، كما يمثل في الوقت ذاته أداة تمويلية مستدامة يمكن التعويل عليها في معالجة عجز الموازنة العامة وتخفيف الضغط عن الخزينة العمومية.

الفرع الأول: خصائص السوق المالية

¹ وزارة المالية الجزائرية، إطلاق عملية الاكتتاب في الصكوك السيادية الإجارة، 27 جانفي 2026، متاح على WWW.mf.gov.dz، تاريخ الاطلاع 04 جوان 2026.

² صليحة شيبني وقحام فريدة، مرجع سابق، ص 95.

تعتبر البورصة بديلا غير تضخميا لتمويل الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية، فهي تحول الموارد المالية بطريقة مباشرة بين الأعوان الاقتصاديين أصحاب الفائض المالي وأصحاب العجز المالي.

- تعتبر إطارا مناسباً لفتح رأس مال المؤسسات العمومية أمام المساهمين الخواص، وبالتالي تجسيد هدف خوصصة المؤسسات العمومية الذي تبنته الجزائر.

- السماح للاقتصاد الوطني بمسايرة التطورات الحاصلة على المستوى العالمي في إطار العولمة المالية.

- السماح للخزينة العمومية بطرح سندات متوسطة وطويلة الأجل في بورصة الجزائر كتقنية جديدة لجمع الادخار من أجل إعادة تمويل المؤسسات العمومية والاستثمارات والأنشطة الحكومية¹.

الفرع الثاني: إجراءات تطوير السوق المالي في الجزائر

إن تحسين أداء السوق المالي الجزائري وتعزيز كفاءته لا يتحقق من تلقاء نفسه بل يستلزم جملة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية المتكاملة التي تلمس مختلف جوانب منظومته ومن أبرز هذه الإصلاحات الواجب الأخذ بها:²

- تحفيز القطاع الخاص على المشاركة الفعالة في تنشيط البورصة وذلك من خلال توفير التسهيلات المناسبة، والاستفادة من مختلف وسائل الإعلام للتعريف بمزايا الاستثمار في الأسواق المالية ونشر ثقافته على نطاق واسع.

- الحد من ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي المتمثل في الأسواق الموازية التي باتت تستقطب شريحة واسعة من المستثمرين وتستنزف مدخراتهم بعيدا عن قنوات الاستثمار في الأوراق المالية المنظمة.

- توسيع نطاق الأدوات المالية المتاحة وتنويعها، إذ يقتصر العرض حاليا على الأسهم وسنوات الخزينة العمومية، في غياب شبه تام لسندات الدين التي يمكن أن تصدرها الشركات التي تعاني من عجز تمويلي وذلك لمواكبة التطورات المتسارعة في قطاع الخدمات المالية.

- تهيئة مناخ استثماري لجذب رؤوس الأموال نحو البورصة، ويتحقق ذلك من خلال تعزيز الاستقرار السياسي ومنح الحوافز الضريبية المشجعة، والسيطرة على معدلات التضخم وإبقائها في مستويات مقبولة.

- إدراج الصكوك الإسلامية القابلة للتداول في بورصة الأوراق المالية بوصفها أداة استثمارية تحظى بقبول واسع لدى شرائح كبيرة من الجمهور الراغبة في الاستثمار المتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المطلب الثالث: التنويع الاقتصادي

¹ صليحة شيبني وفريدة قحام، مرجع سبق ذكره، ص 96.

² مراد حطاب، نشاط بورصة الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي تلمسان (الجزائر)، المجلد 22، العدد 01، 2022، ص 1449.

يعتبر التنوع الاقتصادي إستراتيجية جوهرية تسعى من خلالها الدول إلى معالجة الاختلالات الهيكلية في اقتصاديتها، خاصة الدول التي تعاني من التبعية لقطاع واحد، وتتجلى قيمة التنوع الاقتصادي في دوره كآلية وفائية تحصن الميزانية العامة وتضمن استقرارها أمام التقلبات الفجائية.

الفرع الأول: مفهوم التنوع الاقتصادي

يعرفه التنوع الاقتصادي بأنه: " العملية الرامية إلى الاعتماد على طيف أوسع من القطاعات والأصناف المساهمة في تشكيل الناتج الكلي، ويتجلى هذا التنوع في صور متعددة أبرزها تنوع أسواق الصادرات والتوسع في مصادر الدخل بعيدا عن الأنشطة الاقتصادية المحلية من خلال الاستثمار في الخارج، فضلا عن تنوع روافد الإيرادات العامة للدولة"¹.

يعرف أيضا بأنه: توسيع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني سلعيا وخدميًا، بما يحصنه من مخاطر الارتكان لمادة خام أو سلعة بعينها، سواء أكانت زراعية أم استخراجية، كما يعني التنوع الاستثمار الأمثل لكافة الموارد والطاقات الإنتاجية المحلية بما يراكم قدرات ذاتية متجددة، تمكن الاقتصاد من السيطرة التدريجية على سوقه الداخلي ثم الانفتاح لاحقا على تنوع صادراته، ويوصف الاقتصاد بأنه متنوع حين يتسم هيكله الإنتاجي بالتعدد والتباين في طبيعة السلع والخدمات المنتجة².

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم التنوع لا يقتصر على المستوى الكلي للاقتصاد، بل يمتد أيضا إلى المستوى الجزئي على صعيد الشركات والمؤسسات، حيث يتجلى في صورة استراتيجيات للتوسع عبر إدخال منتجات جديدة أو اقتحام أسواق لم تطلها من قبل، وهو ما ينعكس بدوره على هيكلها الإنتاجي وأساليب إدارتها³.

استنتاجا من التعاريف السابقة أن التنوع الاقتصادي يهدف إلى تقليل التبعية لقطاع واحد من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية لتشمل مزيجا من الأنشطة السلعية والخدماتية التي ترفع من القدرات الاقتصادية، ويتجسد ذلك في تنوع روافد الإيرادات العامة وتطوير الصادرات لتعزيز القدرات الذاتية للاقتصاد الوطني.

¹ موسى باهي، كمال روينية، التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر، العدد 05، ص 135

² بايزيد كمال، التنوع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020/2019، ص 66.

³ بايزيد كمال، مرجع سبق ذكره، ص 66-67.

الفرع الثاني: أشكال التنوع الاقتصادي

يمكن تصنيف أشكال التنوع الاقتصادي فيما يلي:

أولاً: تنوع الهيكل الإنتاجي (الصناعي)

ويقصد به جعل الهيكل أو النسيج الإنتاجي الداخلي لبلد ما أكثر تنوعاً، وذو قاعدة صناعية واسعة، وهذا من خلال الولوج لفضاءات إنتاجية جديدة تحقق التعدد وعدم الارتكاز على إنتاج أو قطاع واحد، كما تساعد على التكيف والتأقلم مع المستجدات التقنية والتكنولوجية الجديدة في خضم اقتصاديات المعرفة المعاصرة.

ثانياً: تنوع الأسواق

ويقصد به تنوع الصادرات من خلال تحقيق التعدد في هيكل الصادرات أو دخول أسواق جديدة للتصدير بشكل عام، كما يساهم تنوع الأسواق في التقليل من الصدمات الخارجية ومخاطرها ويفتح آفاق تجارية واقتصادية واسعة وواعدة للبلد المعني¹.

الفرع الثالث: أهداف التنوع الاقتصادي

يسعى التنوع الاقتصادي في مجمله إلى تحقيق جملة من الأهداف²:

- ضمان ديمومة توازن واستقرار الاقتصاد الوطني في ظل تعقد العلاقات الاقتصادية الدولية؛
- تحقيق معدلات نمو اقتصادية عالية قادرة على خلق مناصب الشغل باستمرار وبالتالي زيادة فرص القضاء على البطالة والفقر؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي؛
- الاندماج في العولمة الاقتصادية؛
- تحقيق الصعود الاقتصادي؛
- العمل على ضمان واستدامة عجلة التنمية الاقتصادية الشاملة، من خلال توفير الميكانيزمات الاقتصادية اللازمة، عبر توفير الموارد والأدوات المطلوبة لنجاح عملية التنوع الاقتصادي؛
- فسح المجال أكثر للاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية؛

¹ مسعودي محمد، استراتيجيات التنوع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة، الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 02، ص 227.

² بلعيد محمد، التنوع الاقتصادي: أي إستراتيجية للجزائر؟، مجلة العلوم والحقوق الإنسانية، دراسات اقتصادية-28(2)، ص 191.

- إحلال الواردات وتنويع الصادرات من خلال تطوير القطاعات المختلفة للاقتصاد، بما يضمن زيادة لنتاج المحلي الإجمالي وتنمية عائدات الموازنة العامة¹.

الفرع الرابع: مؤشرات التنويع الاقتصادي

تتعدد المؤشرات التي يستند إليها الباحثون والمحللون الاقتصاديون في قياس مدى التنويع الاقتصادي لأي دولة، ويتمثل أبرزها في:²

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن، ومن المفيد أيضا قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حيثما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، ومن المفهوم أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار، هذا مع مرور الزمن.
- ويعد مؤشر نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات، إلى جانب التركيبة القطاعية لهذه الصادرات، من المؤشرات الكاشفة عن عمق التنويع الاقتصادي المتحقق؛ إذ يشير الارتفاع المطرد لهذه النسبة عبر الزمن إلى تنامي حقيقي في القدرات الإنتاجية خارج نطاق المحروقات، غير أنه تجدر الحذر عند تفسير التغيرات القصيرة الأجل في هذا المؤشر، لأنها قد لا تعكس بالضرورة تحولا هيكليا فعليا، بل كثيرا ما تكون انعكاسا لتذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية أو لتفاوت حجم الصادرات النفطية من سنة إلى أخرى.

تغيير ما للقطاع العام والخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

¹ مسعودي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 228.

² جحنين كريمة، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة (2000-2018)، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2020/2021، ص (125-126).

الفرع الرابع: مبررات التنوع في الاقتصاد الجزائري

يمكن بيان الدوافع التي تبين الهدف من إيجاد اقتصاد متنوع لقيام النمو الاقتصادي وهي:¹

- إن الموارد النفطية والغازية موارد ناضبة بطبيعتها، مما يجعل الاعتماد عليها وحدها مصدرا للخطر الاستراتيجي على المدى البعيد، ويفرض البحث عن مصادر اقتصادية بديلة ومتجددة قادرة على ضمان استمرارية التنمية.
- يشكل استخراج النفط في جوهرة استنزافا لرأس المال الطبيعي لا تراكما له، في حين يقوم تنوع القاعدة الاقتصادية على توليد دخول متدفقة ومستدامة من مصادر قابلة للتجديد والتوسع.
- تتميز أسعار النفط بعدم الاستقرار وتذبذب الطلب العالمي عليه، مما ينعكس سلبا على حصيلة الصادرات والإيرادات العامة والإنفاق الحكومي، وصولا إلى اضطراب معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.
- يعيق تذبذب العائدات النفطية الاستقرار في مستويات الاستثمار وفرص التشغيل، ويهدد تنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشترط بطبيعتها ثباتا في مصادر تمويلها.
- يعمل التنوع على تعزيز مناعة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية، إذ يخفف من حدة التقلبات في الأسعار النفطية ويحد من انعكاساتها السلبية على استقرار النشاط الاقتصادي الكلي.

¹ علي صولي، واقع وآليات تفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثليجي - الأغواط، المجلد 06، العدد 01، 30 جوان 2023، ص 64

خلاصة الفصل

تكشف الدراسة التطبيقية لواقع الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2024) عن مسار مالي يتسم بالهشاشة الهيكلية والتبعية المفرطة لقطاع المحروقات، إذ انتقلت الميزانية من مرحلة الفوائض التي ميزت سنوات الطفرة النفطية (2000-2008) إلى مرحلة عجز هيكلي مزمن بات يثقل كاهل المالية العامة منذ عام 2009، مدفوعاً بتوسع متواصل في النفقات العامة في مقابل إيرادات متذبذبة عاجزة عن مواكبة هذا النمو. وفي مواجهة هذا العجز المتفاقم سلكت الدولة مسارات تمويلية متعاقبة؛ ارتكزت في مرحلة أولى على صندوق ضبط الإيرادات الذي أدى دوراً محورياً في امتصاص الصدمات وتغطية العجز دون ضغوط نقدية، قبل أن تستنزف مدخراته كلياً سنة 2017 جراء الانهيار الحاد في أسعار النفط، فلجأت الدولة في مرحلة ثانية إلى التمويل غير التقليدي كحل اضطراري، غير أن تداعياته التضخمية أجبرت السلطات على وقفه سنة 2019، وفي مرحلة ثالثة اتجهت الدولة نحو ترشيد الإنفاق العام وتفعيل مسارات التنويع الاقتصادي والصكوك الإسلامية بوصفها بدائل تمويلية أكثر استدامة.

خاتمة

الخاتمة

تجلت الميزانية العامة للدولة، عبر الحقبة الزمنية الممتدة من 2000 إلى 2024، مرآة صادقة للتوجهات الاقتصادية والاجتماعية للسلطات الجزائرية، كما كشفت في الآن ذاته عن عمق الاختلال الهيكلي المزمع الذي نخر بنيتها المالية. وقد تجسد هذا الاختلال في ظاهرة عجز متصاعد توطن في المالية العامة وتحول إلى سمة بنيوية مستديمة، مرتبطة ارتباطاً عضويًا بمشاشة قاعدة الإيرادات وانكشافها الشديد على تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، في ظل اعتماد شبه كلي على عائدات قطاع الطاقة مورداً لتمويل الإنفاق العام.

وقد أثبتت الدراسة أن الفوائض النفطية التي تحققت في مراحل ارتفاع الأسعار لم توظف توظيفاً كافياً في بناء قاعدة إنتاجية متنوعة ومستدامة، بل انصرف قسط وافر منها نحو توسيع الإنفاق العام التشغيلي وتمويل برامج دعم استهلاكية واسعة، مما ولد فجوة هيكلية عميقة بين الإيرادات والنفقات تجلت بصورة حادة حين تراجعت الأسعار، لا سيما خلال أزميتي 2014-2016 وتدايعات جائحة كوفيد-19 عام 2020، اللتين كشفنا بجلاء هشاشة البنية المالية العامة وحدة التبعية النفطية وهيمنتها على مسار الميزانية.

وفي مواجهة هذه الإشكالية المتشعبة، انتهجت الدولة جملة من الآليات التمويلية متفاوتة في درجة فعاليتها ومحدوديتها؛ فقد اضطلع صندوق ضبط الإيرادات في مرحلة أولى بدور الوسادة المالية الماصة للصدمات، قبل أن يستنزف رصيده بالكامل ويتوقف عن أداء وظيفته الاستيعابية، ودفع ذلك السلطات إلى الانعطاف نحو التمويل غير التقليدي اعتباراً من سنة 2017، إلى جانب توسيع آليات الاقتراض الداخلي وتبني سياسات تقشفية تستهدف ترشيد الإنفاق العام.

نتائج الدراسة

- أظهرت معطيات الدراسة أن النفقات العامة في الجزائر شهدت توسعاً متواصلاً ومتصاعداً طوال الفترة 2000-2024، بمعزل عن مستوى الإيرادات المتاحة، مما يعكس طابعاً إنفاقياً مسبقاً يفتقر إلى الارتباط العضوي بحجم الموارد الفعلية. وفي المقابل، ظلت الإيرادات رهينة تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، فحين صعدت الأسعار بين 2000 و2013 تحسنت الإيرادات وانحسر العجز مؤقتاً، إلا أن انهيار الأسعار بين 2014 و2016 أعاد تعرية حجم الاختلال الهيكلي في أوضح صورة، ومن ثم تثبت صحة الفرضية الأولى القائلة بأن عجز الميزانية ليس ظاهرة ظرفية عابرة، بل هو إفراز بنيوي لفجوة هيكلية عميقة متجذرة في طبيعة الاقتصاد الريعي الجزائري.

- اضطلع صندوق ضبط الإيرادات منذ إنشائه بدور الوسادة المالية الأولى في مواجهة الصدمات، إذ تراكمت فيه الفوائض النفطية خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2013 لتبلغ مستويات قياسية أتاحت للدولة هامشاً مريحاً من المناورة المالية. بيد أن موجة انهيار أسعار النفط المتسارعة منذ منتصف 2014 استنزفت هذا الرصيد بوتيرة لم تترك للسلطات متسعاً للمعالجة الهيكلية، حتى بلغ الصندوق أدنى مستوياته معلناً استنفاد طاقته الاستيعابية. وقد اضطرت هذه المعطيات السلطات إلى اعتماد التمويل غير التقليدي خياراً اضطرارياً بين 2017 و2019، غير أن هذا الخيار انطوى على تناقض جوهري؛ إذ أسهم في سدا لفجوة التمويل العاجلة من جهة، في حين أفرز ضغوطاً تضخمية حادة نالت من القدرة الشرائية للمواطن وأضعفت قيمة الدينار الجزائري، مما أجبر السلطات على تجميده. وهكذا تتأكد صحة الفرضية الثانية التي ذهبت إلى أن التمويل غير التقليدي ينطوي على محدودية هيكلية تحول دون اعتماده حلاً مستداماً.
- يعزى العجز المتفاقم في الميزانية العامة للجزائر إلى اختلال هيكلي بنيوي عميق، تجلّى في تنامي النفقات العامة بوتيرة تفوق باستمرار وتيرة نمو الإيرادات، مع تعمق الهوة بين الطرفين في كل مرحلة تشهد فيها أسواق المحروقات تراجعاً حاداً في الأسعار.
- كشفت الدراسة أن الاعتماد البنيوي على قطاع المحروقات بوصفه مصدراً شبه وحيد للإيرادات العامة يعرض الميزانية لهشاشة بالغة أمام أي صدمة خارجية، وهو ما تكرر في كل أزمة نفطية عالمية مرت بها الجزائر على امتداد فترة الدراسة.
- شهدت النفقات العامة توسعاً مستمراً ومتصاعداً طوال فترة الدراسة، مع ميل واضح نحو ضخامة نفقات التسيير، مما أفضى تراكمياً إلى تخطي الإنفاق العام لسقف الإيرادات المتاحة وتعميق العجز في كل مرحلة تراجع فيها الربيع النفطي.
- ثبت أن التمويل غير التقليدي، وإن أدى دوراً إسعافياً في معالجة أزمة السيولة العاجلة، يحمل في طياته مخاطر اقتصادية جسيمة تتجلى في تآكل الاستقرار النقدي وارتفاع معدلات التضخم وتدهور القيمة الحقيقية للعملة الوطنية، مما يجعله خياراً محفوفاً بتكاليف هيكلية مرتفعة لا يمكن تجاهلها في أي تقييم موضوعي لجدواه.

- لا تزال الإصلاحات الجبائية المتخذة في اتجاه تنويع الإيرادات خارج قطاع المحروقات دون المستوى المأمول، ولم تفض بعد إلى تحول هيكلي حقيقي في بنية تمويل الميزانية، إذ تبقى حصة الجباية العادية متواضعة قياساً بما يقتضيه الانتقال نحو نموذج تمويلي مستدام ومستقل عن الربيع النفطي.

الاقتراحات:

- العمل الجاد والمنهجي على تنويع مصادر الإيرادات خارج قطاع المحروقات، من خلال استنهاض القطاعات الإنتاجية كالصناعة التحويلية والزراعة والسياحة واقتصاد المعرفة والتكنولوجيا الرقمية، بما يرسخ اللامركزية الإيرادية ويقلص التبعية المالية للنفط والغاز على المدى المتوسط والبعيد.
- مباشرة إصلاح شامل ومتكامل للمنظومة الجبائية، يشمل توسيع الوعاء الضريبي بإدماج الاقتصاد غير الرسمي تدريجياً، وتحديث آليات التحصيل والرقابة الجبائية، ومراجعة منظومة الإعفاءات والامتيازات الضريبية؛ بما يرفع حصة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة ويخفف من الضغط الهيكلي على الجباية البترولية.
- تقييد اللجوء إلى التمويل غير التقليدي وحصره في أضيق نطاق ممكن وفق ضوابط كمية وزمنية صارمة، نظراً لما يفرزه من ضغوط تضخمية تنعكس سلباً على القدرة الشرائية للمواطن وعلى استقرار القيمة الخارجية للدينار الوطني، مع استثمار فترات ارتفاع الأسعار النفطية في بناء احتياطات مالية سيادية مدارة وفق معايير الحوكمة الدولية لصناديق الثروة السيادية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المجلات والدوريات العلمية

- 1- أسماء مسعي وفضيل رايس، التمويل غير التقليدي كآلية لمواجهة عجز الموازنة العامة في الجزائر، مجلة دراسات في الاقتصاد والتنمية، المجلد 05، العدد 01، جامعة العربي التبسي - تبسة، الجزائر، جوان 2022.
- 2- أصادق جميلة وأ.د.دربال عبد القادر، إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط منذ سنة 2014، مجلة التكامل الاقتصادي، المركز الجامعي لتيسميسيلت، المجلد 07، العدد 02 (جوان 2019).
- 3- أسماء بوحوش وفاتح سيد، قياس وتحليل العلاقة بين عجز الموازنة والدين العام في الجزائر للفترة 2000-2020، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 08، العدد 01، جوان 2023.
- 4- العقون عبد الجبار وحفاصي سمير، أثر الإيرادات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة (1990-2022)، مجلة دراسات وأبحاث (المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية)، جامعة الخلفة، المجلد 16، العدد 04، جويلية 2024.
- 5- بلعدي محمد، التنوع الاقتصادي: أي إستراتيجية للجزائر؟، مجلة العلوم و الحقوق الإنسانية،- دراسات اقتصادية-28(2).
- 6- بن دعاس زهير ورقوب نريمان، الصكوك الإسلامية كبديل تمويلي للعجز الموازني في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات، جامعة الوادي، المجلد 15، العدد 01، شتاء 2018.
- 7- حمدي محمد، تشخيص الميزانية العامة للدولة ومكانتها في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، الجزائر، 2023.
- 8- حمزة شودار، برنامج التمويل غير التقليدي في الجزائر، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 10، العدد 01، 2023.

- 9- حسين راتب يوسف ريان، "عجز الموازنة وعلاجه في الفقه الإسلامي"، دار النفائس، الأردن، 1999.
- 10- د. بلعابد فايزة، د. مقدم عبد الجليل، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، العدد 01، 2018.
- 11- د. مالك عليان، إعداد الميزانية العمومية في ظل القانون العضوي 18-15 يتعلق قوانين المالية، مجلة صوت القانون، المجلد 07، العدد 03/2021.
- 12- د. هاجر دليمي، الميزانية العامة في ميزان الحوكمة الجيدة، مجلة مجاميع المعرفة، العدد 05، أكتوبر 2017.
- 13- شراك رابح وشراك زبير، النفقات العمومية، مجلة الميدان، للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجلفة، المجلد 04، العدد 01، الجزائر، 2021.
- 14- صبرينة كردودي، سبرينة مانع، سهام كردودي، أساليب تمويل العجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 04، عدد 07، ديسمبر 2018.
- 15- علي صولي، واقع وآليات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة عمار ثلجي - الأغواط، المجلد 06، العدد 01، 30 جوان 2023.
- 16- عمر يحياوي، واقع آفاق صناعة الصكوك الإسلامية واستشراف تطبيقاتها في الاقتصاد الجزائري، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة المسيلة، المجلد 07، العدد 02 (ديسمبر 2022).
- 17- قرقب مبارك، براهيم حسين، أساليب تمويل عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة الجزائر) (2009-2018)، مجلة الإحياء، المجلد 21، العدد 28، جانفي 2021.
- 17- قرود علي، كزيز نسرين، آليات تمويل عجز الموازنة في الجزائر بين التمويل التقليدي والتمويل غير تقليدي - حالة الجزائر (2007-2017) -، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد الرابع، 2018.
- 18- لحسن دردوري، "عجز الموازنة العامة للدولة وعلاجه في الاقتصاد الوضعي"، مجلة أبحاث اقتصادية والإدارية، العدد 14، ديسمبر 2013.

- 19- مراد خطاب، نشاط بورصة الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة العلوم الإنسانية، المركز الجامعي تلمسان (الجزائر)، المجلد 22، العدد 01، 2022.
- 20- ماريو بليجير أورين تشيبسي، "كيف يقاس العجز المالي"، المجلة التمويل والتنمية، سبتمبر، 1992.
- 21- مسعودي محمد، استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي: تجارب ونماذج رائدة، الاقتصاد وإدارة الأعمال، مجلد 02 .
- 22- موسى باهي، كمال روينية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة باجي مختار - عنابة، الجزائر، العدد 05.
- 23- يوسف جلال، تصنيف وتوزيع النفقات العامة في الجزائر ، دراسة مقارنة بين النظام الميزانياتي السابق المقرر بالقانون 84-17 والإصلاح الميزانياتي المقرر بالقانون العضوي 12-15، مجلة الفكر القانوني السياسي، المجلد السابع، العدد الثاني ، جامعة الشلف، الجزائر، 2023.

ثانيا: أطروحات الدكتوراه

- 1- بن فراقي مني، "فعالية السياسة المالية في ظل عجز الميزانية العامة-دراسة حالة الجزائر (1990-2011)"، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثلجي الأغواط، 2014 - 2015.
- 2- بايزيد كمال، التنويع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2020/2019.
- 3- بن عياش منذر فضيل ، "حوكمة الميزانية العامة للدولة دراسة تحليلية للقانون العضوي رقم: 15-18 المؤرخ في: 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية - دراسة حالة: لوزارة المالية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2024-2025.

- 4- جحنين كريمة، نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة (2000-2018)، أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2021/2020.
- 5- زينة عبيد، حجز الميزانية العامة للدولة وسبل علاجها، طرح الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس -المدية، 2020-2019.
- 6- حسن دردوري، "سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنة الجزائر-تونس"، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013-2014.
- 7- موساوي روميضاء، "دراسة السياسة المالية المنتهجة في تغطية عجز الميزانية العامة دراسة قياسية لحالة الجزائر من للفترة من 1970 إلى 2017"، أطروحة الدكتوراه، التوحيد المحاسبة وتدقيق المؤسسة، مدرسة الدراسات العليا التجارية، 2019-2020 .
- 8- نسرين كزيز، دور الإنفاق الحكومي في علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمات الاقتصادية: دراسة حالة الجزائر (2007-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، السنة الجامعية 2018-2019.

ثالثا: رسائل الماجستير

- 1- مفتاح فاطمة، تحديث النظام الميزاني في الجزائر، رسالة ماجستير في تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2010-2011.

رابعا: مذكرات الماستر

1. الدوم الدراجي وسعداوي محمد عبد السلام، تحضير وإعداد الميزانية العمومية في ظل القانون العضوي 15/18، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق (تخصص قانون عام اقتصادي)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة السنة الجامعية 2022-2023.

2. بوثلجة أمين، غنو كريمة، آلية تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2021، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل، 2021/ 2022.
3. خيثر خالد وحطاب مختار، إصلاح الميزانية العامة للدولة وآثاره على تسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، مذكره تخرج لنيل شهادة ماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون -تيارت، السنة الجامعية 2019-2020.
4. رحمة حجال، أثر التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة، الجزائر، السنة الجامعية.
5. سلوى برور، دور صندوق ضبط الموارد في معالجة عجز الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2000-2016، مذكرة تخرج الماستر في العلوم الاقتصادية (تخصص اقتصاد نقدي وبنكي)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة 2017/2018.
6. شلوفي صفاء، وبكوش بثينة، الصيغ الإسلامية كبديل لتمويل عجز الموازنة العامة في الاقتصاد الجزائري-عرض تجارب دولية وسبل الاستفادة منها-، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد - الطارف، السنة الجامعية 2018-2019.
7. صيفور الهاشمي، آلية تمويل عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2020 ، مذكرة تخرج ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل، السنة الدراسية 2020/2021.
8. صليحة شيبني وفريدة قحام، تحليل آلية معالجة عجز الموازنة في الدول النفطية : دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2022، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية (تخصص اقتصاد دولي)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل، 2022-2023.
9. عابدي محمد، سياسات تمويل العجز الموازي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2023، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة ابن خلدون تيارت، السنة الجامعية 2024/2025.

10. قايد سليمان خديجة، هاشم مروى فاطمة الزهراء، إعداد وتحضير ميزانية الدولة في الجزائر، مذكرة مكملية لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون عام، كلية الحقوق، جامعة تيموشنت، 2024/2023.

12- هناء حابس، سياسة التقشف في الميزانية العامة في ظل تداعيات انخفاض أسعار النفط - دراسة حالة الجزائر - مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومؤسسات مالية جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر 2016/2015.

خامسا: القوانين والمراسيم التنفيذية

1- وفقا للمادة 11، القانون رقم 23-07 المؤرخ في 03 ذي القعدة عام 1444هـ الموافق ل 23 ماي سنة 2023، المتعلق بقانون المحاسبة العمومية والتسيير المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، الصادرة بتاريخ 4 جوان 2023.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية، قانون المالية لسنة 2025، المادة 179، الجريدة الرسمية، العدد 84، ديسمبر 2024.

سادسا، المطبوعات البيداغوجية

1- حسين مصطفى، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

2- سعدي خديجة، محاضرات في مقياس المالية العمومية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، -جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان ، السنة الجامعية 2024-2023.

3- شرون عز الدين، محاضرات المالية العامة، مطبوعة بيداغوجية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.

4- مكي أحمد، المالية العامة للدولة، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة ليسانس و السنة الثانية ماستر في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2022-2021

5- د. غنية الجوزي، محاضرات في المالية العامة، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2021.

سابعاً: المؤتمرات والملتقيات العلمية

- 1- د فضيلة بوطورة، د مريم زغلامي، د سلامي أحمد ، ترشيد الإنفاق العام كمدخل للحد من الفساد في الجزائر، مداخلة مقدمة أشغال الملتقى الدولي الخامس حول: الإنفاق البيئي بين حاجات التنمية المستدامة ومتطلبات التنمية المستدامة، جامعة العربي التبسي -تبسة (بالاشتراك مع جامعة قاصدي مرباح - ورقلة).

ثامناً: مواقع الانترنت الرسمية

- 1- البنك الدولي، التضخم الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنويا) - الجزائر، بيانات صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية وملفات البيانات، متاح على: <https://data.albankaldawli.org> تاريخ الاطلاع: 6 جوان 2026
- 2- المديرية العامة للميزانية، صندوق ضبط الإيرادات 2000-2023 المادة 25 من قانون المالية التكميلي 2008، متاح على: <https://www.dgpp.mf.gov.dz>، تاريخ الإطلاع: 7 جوان 2026.
- 3- وزارة المالية الجزائرية، إطلاق عملية الاكتتاب في الصكوك السيادية الإجارة، 27 جانفي 2026، متاح على WWW.mf.gov.dz، تاريخ الإطلاع 04 جوان 2026.